

كتاب المواقف

الاستعمار وعد الشعوب

بقلم

عبد العزيز فنيحي

الفهرس

الصفحة

١	كتاب المواطن
٥	جدور الاستعمار
٩	المرحلة الأولى في الاستعمار
٢٩	المرحلة الثانية من الاستعمار
٥٣	الزحف الاستعماري
١٠٥	الاستعمار صانع الحروب
١٢٣	الأشكال الجديدة للاستعمار
١٤٣	الاستعمار عدو التقدم
١٦١	السيطرة الاستعمارية
١٧٦	الحركات الوطنية

كتاب المواطن

في هذه الظروف الحاسمة التي نعيش فيها مع التاريخ .. يتلفت المواطنون إلى الخبر الصادق والرأي الحر ، الذي يعاون في أن يتجاوز الوعي العام ، وفي أن تتبين جماهير الشعب الخطوط السليمة التي تسير عليها في ديمقراطية الاستقلال والديموقراطية .

لهذا تألفت لجنة الثقافة الشعبية ، ولهذا صدر كتاب المواطن لبحث أهم مشاكلنا القومية المتعددة ، من وجهة النظر الديمقراطية الخالصة بأسلوب بسيط واضح ، يضع الحقائق كلها ، لا يخفي أمرا ، ولا يفرض رأيا .

ونحن نؤمن بأن كل شيء يمكن أن يكتب بطريقة سهلة لاغموض فيها ولا تشوبها المجادلات الفقهية أو المصطلحات الفنية ..

ونحن نؤمن بأن كل شيء يجب أن يقال .. وأن من حق المواطنين جميعا أن يعرفوا كل شيء ، فإن ذلك خليف بأن يتفانى كل منا في إداء واجبه مادام يعرف أن ثمرة عمله سوف تعود على أهله

(ب)

وعشيرة. وما أهلنا وعشيرتنا كلنا إلا شعبنا الذي يعيش في هذا الوادي
الخصيب -- الذي نحبه ، ونسميه الوطن .

نحن إذن نؤمن بالوطن ، لأننا نؤمن بالمواطن .

من أجل ذلك كله ..

أصدرنا كتابنا الأول « الربحوراطية السياسية » للدكتور محمد
سندور يعلن حقوق المواطنين وواجباتهم في مباشرة هذه الحقوق
والشاركة في سياسة وطنهم .

ثم أصدرنا كتابنا الثاني « أرضنا الاقتصادية » للدكتور
عبد الرزاق حسن ليوضح الارتباط الطبيعي بين مسائلنا الاقتصادية
والاجتماعية والسياسية ، ويعرض دقائق مشاكلنا بقصد البناء والعلاج ،
ليكون دليلا حيا على أن الحديث في الاقتصاد يمكن أن يصل إلى مستوى
جميع المواطنين .

والآن ..

نربط بين مشاكلنا السياسية والاقتصادية ربطا مركزا ، لنعلن أن
الاستعمار هو المسئول الأول عما أصابنا من نكسة وتأخر .

(ج)

ولس هذا ..

نقدم إلى مواطنينا في وداى النيل وإخواننا في العروبة ، كتابنا الثالث
هذا عن الاستعمار : نكشف حقيقته ، ونوضح أغراضه ومقاصده
وما ارتكب من جرائم ضد الشعوب — ومن بينها الشعب المصرى .
وليس ما تقدمه بالجديد على الشعوب أو على شعبنا .. فإنها قد
أدركته فطرتها السليمة وتجاربها المستمرة ، فقاومت الاحتلال ومقدماته
أول ما تطلع إليها وحل بأرضها ، وواصلت الكفاح المجيد وما صحبه
من تضحيات غالية حتى أفنت به إلى هذه الأزمة القاسية التى أصابته
فى الصميم ، فأصبح يترشح تحت الضربات القاصمة التى توجهها إليه قوى
التحرير فى كل مكان ..

ولكننا نصد بهذا الكتاب ، أن نفصح الأساليب الجديدة التى أخذ
الاستعمار يتبعها فى مرحلته الأخيرة ، لكي لا تتخدع شعوبنا بها ولكي
تأخذ من الماضى عبرة للحاضر ، وتواصل معارك الحرية والاستقلال
نحو حياة ديمقراطية تصنعها لنفسها ، ومستقبل باسم تظلمه العزة
والرفاهية .. العزة والرفاهية لكل مواطن .

لجنة المؤلفات الشعبية

نوفمبر ١٩٥٣

سلسلة كتاب المواطن

مصادر

الكتاب الأول

الديمقراطية السياسية

للكاتب محمد محمود

الكتاب الثاني

أزممتنا الاقتصادية

للكاتب عبد الرزاق محمد محمود

تطلب من

مكتبة النهضة المصرية

١٣١٤ شارع النيل بالقاهرة

كثيرون من أبناء الشعوب التي ابتليت بالاستعمار إذا
سئلوا عنه قالوا أنه احتلال القوات الأجنبية لأراضي
أوطانهم... وهم يتخذون من الاحتلال الأجنبي — وهو
المظهر البارز للجسم للعدوان الاستعماري على سيادة الشعوب
واستقلالها وشعورها الوطني والقومي — صورة واضحة
لطبيعة الاستعمار كله .

ومن هذه الفكرة تبرز مطالبة الشعوب في تحركاتها الوطنية
ضد الاستعمار بإجلاء القوات الأجنبية عن أراضي أوطانها .
فنحن أبناء المشرق والمغرب العربيين سواء كنا في مصر
أو السودان .. في ليبيا أو تونس ومراكش والجزائر ..
في فلسطين وسوريا ولبنان والعراق والأردن والحجاز
واليمن والكويت وعدن ولحج وسائر الإمارات العربية في
بلاد البحرين لا نتردد كلما سنحت لنا فرصة التعبير عن مطالبنا
القومية في أن نطالب بإجلاء القوات الأجنبية عن أراضي
أوطاننا ونبدى أصرارنا على بلوغ ذلك الطلب دون قيد أو شرط
ونحن أحياناً نعلنه في مظاهرات سلمية صارخة ولكننا
في أحيان أخرى نجمع صفوفنا ونحشد قواؤنا يأخذ منا الغضب

مأخذه وتشدد بنا الحمية في الثأر لكرامتنا الوطنية المجروحة فنتحدى القوات الأجنبية التي تحتل بلادنا وأوطاننا ونشتبك بها ونقاتلها عزلاً من السلاح أو مزودين به ولا نبالي رغم انعدام التكافؤ في القوتين أن نجاهر بالعداء والقتال الصريح لكي نطرد هذه القوات من أوطاننا .
ولكم راح سنا نحن المصريين والسودانيين والليبيين والتونسيين والراكشيين والجزائريين والفلسطينيين والسوريين واللبنانيين والعراقيين والأردنيين والحجازيين واليمنيين شهداء خالدون بذلوا دماءهم أثناء هذه الاشتباكات مع قوات المستعمرين .

ولكن ما السبب في احتلال هذه القوات الأجنبية لأراضينا وأوطاننا ؟
الشعب الإيراني يجيب على هذا السؤال إجابة حاسمة فيقول إن هذه القوات لا تحتل أراضي الأوطان إلا لغرض واحد هو حماية احتكار موارد الشعوب وثرواتها العامة واستغلالها .

وهذه العسكرية هي التي دفعت الشعب الإيراني إلى أن يصر على استخلاص مناجم البترول التي تزخر بها بلاده من براثن الشركة البريطانية المسماة بالشركة الإنجليزية الإيرانية التي ظلت تستثمر هذه المناجم الغنية بالذهب الأسود وتستغل فيها معظم أبناء الشعب الإيراني استغلالاً بشعاً رهيباً جعل الدكتور مصدق رئيس الحكومة الإيرانية التي أعلنت في سنة ١٩٥٠ تأميم البترول يركب يكاء مرأ وهو يروى للعالم كله المأسى التي أحدثتها الاستعمار في بلاده .

قبل نقول إذن أن الاستعمار هو احتلال القوات الأجنبية لأرض
وطن من الأوطان واحتكار موارده شعبه وثرواته العامة واستغلال أبنائه
في استثمار هذه الموارد والثروات ؟

ستنبعث على الفور صيحات ألمية من أعماق شعب كينيا المجيد في
شرق أفريقيا ومن صفوف السكان الوطنيين في وسطها وغربها وجنوبها
ومن شعوب أخرى في الشرق الأقصى .. ستقول هذه الشعوب ليس
الاستعمار هو احتلال القوات الأجنبية لأرض الوطن ولا هو احتكار
الموارد والثروات واستغلال الشعوب حسب بل هو بالإضافة إلى ذلك
كله اضطهاد الشعوب واحتقارها والسيطرة عليها بدعوى أنها شعوب
ملونة ترجع في أصولها إلى عناصر غير نقية منها الأسود ومنها الأصفر
وهي كلها في نظر المستعمرين غير جديرة بأن تحكم نفسها بنفسها بل
يجب أن تخضع لحكام أجانب يصرفون أمورها ويتحكمون في
مصائرهم .. وهذه التفرقة اللونية والعنصرية وذلك التحكم الاستبدادي
من الأسس الرئيسية التي تنسج طبيعة الاستعمار .

وهناك بلاد وأقاليم يصفها المستعمرون بأنها متخلفة وأخرى
يقولون عنها في الأمم المتحدة أنها لا تتمتع بالحكم الذاتي أو تخضع
نظام الوصاية وهناك بلاد يقال عنها أنها مستقلة ولكنها منضمة إلى
دولة اتحادية وأخرى يعترف لها اسماً باستقلالها ولكنها تتبع أو تعتمد

في شؤونها الاقتصادية والسياسية على دولة أو مجموعة من الدول الاستعمارية وهي في كل الأحوال بلاد مستعمرة خاضعة بشكل أو بآخر للاستعمار . ومن هذه الأوضاع نستطيع أن نخرج بنتيجة واحدة هي أن الاستعمار في جوهره هو السيطرة الاقتصادية والعسكرية والإدارية والسياسية على الشعوب وأوطانها وثرواتها العامة ومصائرهما .

وقد خصصنا هذا الكتاب لتوضيح المعالم الرئيسية للاستعمار والكشف عن أساليبه المختلفة وتطوراتها المتباينة ووسائله المتعددة التي يتخذها لبلوغ أغراضه وأهدافه . وحاولنا بقدر الإمكان أن نقدم صورة مبسطة لهذا البلاء الذي يصيب الشعوب في كل مكان من الأرض ويتردى بها في مهاوى التهاكك .

وإننا لنأمل أن يكون فيما قدمناه ما يعين على إنارة السبيل لفهم حقائق الاستعمار وإدراكها ومعرفة طبائعها واتجاهاتها فإن هذا كفيل دائماً بأن يتيح لمن يقودن الشعوب في كفاحها للاستعمار رسم الخطط الناجحة واستخدام الأساليب الملائمة التي تعين على التقدم بثقة وثبات ووضوح في طريق القضاء على عدو الشعوب .. الاستعمار !

فقد استمر

ماهية قصة الاستعمار ؟

الواقع أن جذور الاستعمار في العصور الحديثة تمتد في التاريخ إلى فترة الكشف الجغرافية العديدة التي قام بها بحارة الدول الأوروبية كالبرتغال وأسبانيا وهولندا وبريطانيا وفرنسا فيما بين أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السابع عشر وأدت إلى معرفة طرق بحرية مختلفة إلى سواحل وبلاد القارات الأفريقية والآسيوية والأمريكية الجنوبية والشمالية والاسترالية وما بين هذه القارات جميعاً من جزر كبيرة وصغيرة تنتشر في المحيطات الكبرى : الأطلنطي والهندي والهادي .

ففي خلال تلك الفترة الهامة من تاريخ الإنسان وقع ما يمكن أن نسميه الثورة التجارية

تحولت تجارة الشرق بأقسامه المختلفة عن الموانئ المصرية وموانئ البحر الأبيض المتوسط إلى طريق رأس الرجاء في جنوب أفريقيا واضطربت الدولة العثمانية التي كانت تسيطر حينذاك على معظم بلاد الشرق الإسلامي وقعدت كثيراً من مواردها وجباياتها فاهتزت قواعدها وبدأت تسير في طريق الاضمحلال ودب في أوصالها ديبب الضعف والانهلال .

وغاض النبع الفياض الذي ظل يمد الحياة الاقتصادية في إيطاليا وألمانيا طوال القرنين الثالث عشر والرابع عشر بأسباب النمو والازدهار . وانتقل مركز التجارة الأوروبية مع الشرق إلى دول غرب أوروبا واضطرت إيطاليا وألمانيا إلى التراجع وإخلاء السبيل حتى تهيات لهما فيما بعد العوامل التي مكنتهما من العودة إلى مسرح النشاط الاقتصادي العالمي والمساهمة في الاستعمار .

وصارت التجارة لا تقتصر على بحار ضيقه محدودة كالبحر الأبيض المتوسط في جنوب أوروبا وبحر البلطيق في شمالها بل امتدت واقتحمت المحيطات وشمكت القارات واتسعت حتى بسطت أرويتها على العالم كله . وعندما اتسع نطاق التجارة على هذا النحو الذي لم تعرفه أوروبا من قبل اضطروا المستغلون بالتجارة وأعمالها إلى التخلي عن الأساليب التي كانت مألوفة ومتبعة حتى ذلك الوقت واصطناع أدوات وأنظمة جديدة للعمل التجاري فنشأت الشركات المساهمة التي يحصل فيها التجار وأرباب المال على أنصبة تتعادل مع ما يدفعونه من أسهم مالية في رأس المال المخصص لها .

المرحلة الأولى في الاستعمار

كانت دعائم الاستعمار في مرحلته الأولى
هي السلب والنهب والاعنصاب واستعباد
الشعوب وقهرها واستنزاف ثرواتها
ومواردها والحصول على الامتيازات التجارية
والسياسية .

بدأت المرحلة الأولى في الاستعمار الحديث مع نشأة الشركات التجارية واستمرت حتى أواخر القرن التاسع عشر .

وتألفت الشركات التجارية طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر بأسماء المناطق والأقاليم والقارات والمحيطات التي تتاجر في خيراتها فتكونت مثلا سبع شركات أوربية للتجارة في الهند الشرقية وأشهرها شركتان تألفتا في سنة ١٥٩٩ ، إحداهما هولندية والثانية بريطانية والأخيرة منهما أهمها جميعا فهي التي كتبت للهند وغيرها من بلاد الشرق الأقصى نكبتها بالاستعمار البريطاني حتى الآن وهي التي استطاعت أن تسيطر على تجارة منطقة الخليج الفارسي وبلاد البحرين وإيران والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين ومصر وأن تمهد السبيل إلى استحواذ بريطانيا على مستعمراتها العديدة في تلك المنطقة .

وكذلك تألفت شركات أخرى عديدة للتجارة في بلاد الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا وجزر البحر الكاريبي الذي يفصل ما بين القارتين الأمريكيتين الشمالية والجنوبية وهي التي أطلق عليها اسم جزر الهند الغربية .

بريطانيا أم الاستعمار

وجرت بين هذه الشركات التجارية منافسات عنيفة دامية أدت

طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر إلى حروب مستمرة بين الدول التي نشأت فيها هذه الشركات . فلم يكف يقبل القرن الثامن عشر إلا وأسفرت هذه الحروب العنيفة المتوالية عن اقتسام الشركات التجارية في دول غرب أوربا عامة للأسواق والموانئ التجارية والتموينية والقواعد والحصون البحرية على سواحل القارتين الاغريقية والآسيوية وإقامة المستعمرات في بعض بلادهما وجزرهما وكذلك في قارة أميركا الجنوبية والشمالية والجزر التي بينهما وفي استراليا .

وظفرت بريطانيا من هذه القسمة بالنصيب الأكبر فاحتلت المسكنة الأولى بين الدول الإستعمارية وصارت لها جميعاً بمثابة الأم التي ياتف حولها صغارها .

مرحلة أصحاب الارض أنفسهم الرئيسية

ما هي المعالم الرئيسية للاستعمار في هذه المرحلة ؟

درج بعض المؤرخين على وصف الاستعمار الأوربي في تلك المرحلة التاريخية بأنه كان سعياً حثيثاً إلى نشر الدين المسيحي في أرجاء الأرض والتبشير به لدى الشعوب التي لا تعرفه . . وهم في هذا يستندون إلى ظاهرة صادف وجودها حينذاك . . ذلك أنه كان من آثار نهضة الإوربيين للتحرر من ربة السيطرة الدينية والإقطاعية أن نشأت في المسيحية مذاهب عديدة وصار ملوك الدول الأوربية يتحيزون لإنصار بعض هذه المذاهب ويضطهدون اتباع بعضها الآخر مما جعل أفواجاً كبيرة من أولئك

المضطهد بن يسارعون عند كشف البلاد الجديدة إلى الرحيل عن بلادهم .
ولكن هذا كله لا ينهض سندا لتبرير الغزوات الاستعمارية باسم
الدين الذي حرص المستعمرون دائماً على استخدامه في إخفاء أغراضهم
الخبيثة .

فإن الشركات التجارية التي قامت في هذه المرحلة الأولى من
الإستعمار الحديث لم تتألف من قسيسين ورهبان بل من تجار مغامرين
يبتدون المال من دون الله ولا يسعون إلى الجنة التي وعدها المؤمنون
إلا على أكده من الذهب والفضة ولا يشغلهم من أمور دينهم ودنياهم
الإقتناء الثروات واجتناء الأرباح يسلكون إليها كل سبيل ولا يعنيه أن
يكون حلالاً أو حراماً حتى أن الفرنسيين لما فطنوا إلى هذه الحقيقة أطلقوا
عبارة جرت مجرى الأمثال فقالوا أن التجارة مهنة ذوى الأنفس الدنيئة .

أساليب الاستعمار

والواقع أن الأساليب التي عمدت إليها الشركات التجارية حينذاك
ليست في معظمها من التجارة التي تقوم على تبادل المنافع وتداول قيم
متعادلة أو قريبة التعادل من المحاصيل والمنتجات والنقود بل كانت أقرب
إلى النهب والسلب والسرقة والإكراه والإغتصاب والغش والتدليس
والكسب غير المشروع . يؤكده لك هذا ما ورد في مذكرة كتبها
الحاكم الوطني لإقليم البنغال في شمال شرق الهند إلى إدارة الشركة

البريطانية للهند الشرقية في شهر مايو سنة ١٧٦٢ يشكو إليها من أساليب عملائها فقال « إنهم يستخدمون القوة في الاستيلاء على الطيبات والسلع من الفلاحين والتجار بربع قيمتها وهم يرغمون الفلاحين وغيرهم بأساليب العنف والقهر على أن يدفعوا في البضائع التي يبيعونها لهم خمسة أضعاف استحقاقها » .

وحين تمكنت الشركة البريطانية في سنة ١٧٦٥ من تسلم إدارة إقليم البنغال وصارت تشرف على موارده كلها اتسعت أعمال السلب والنهب والاعتصاب فإذا بذلك الإقليم الخصب يتعرض للمجاعة بعد خمس سنوات وكتبت الشركة نفسها تعترف بجرائمها في تقريرها الرسمي سنة ١٧٧٠ « إن المجاعة التي حلت بالإقليم تجل عن الوصف .. هلك ما يقرب من ثلث سكان إحدى مقاطعات الإقليم وشاركها في هذا المصير البعض مقاطعات أخرى .. ومع ذلك فإن الضرائب المفروضة على الأراضي ظلت تجمع أثناء هذه المجاعة دون رحمة ولا هوادة بل لقد زيدت فعلا » ..

شهادة نائب بريطاني !

ووصف ولیم فورلاتون أحد أعضاء البرلمان البريطاني في سنة ١٧٨٧ حالة إقليم البنغال عقب عشرين سنة أمعنت الشركة البريطانية خلالها في السلب والنهب فقال « في الأزمنة الماضية كانت بلاد البنغال بمثابة

صومعة الغلال لبلاد الشرق ومستودع للتجارة والثروة والمصنوعات اليدوية . . ولكن إدارة الشركة البريطانية لتلك البلاد بلغت حداً من السوء بحيث أنه بعد عشرين عاماً من بدء إدارتها صارت أجزاء كبيرة منها جرداء كالصحارى فلم تعد الحقول تزرع وانتشرت أشجار الغابات فى مساحات فسيحة وتعرض الفلاحون للنهب والصناع اليدويون للمقهر وتوالت المجاعات وأعقبها هلاك السكان وتناقصهم (تقرير عن مصالح بريطانيا فى الهند) .

ترى هل كانت هذه المجاعات التى تكررت فى ظل الاستعمار البريطانى للمهند ترجع إلى نقص الثمرات أو قحط المحاصيل ؟ .

لا . فبينما المجاعات تحتاج الأتفس وتزهق الأرواح كانت مخازن الشركة البريطانية تمتلئ بالحبوب .. ولم يكن أهل البلاد الذين أنتجوها ثم نهبتها منهم الشركة يستطيعون أن يستعيدوا منها شيئاً بالشراء لأن الأثمان الباهظة التى تفرضها الشركة كانت فوق طاقتهم ودون قدرتهم فصاروا يكرهون على الموت ويدفعون إلى التهلكة والفناء !

يكفى أن تعلم من تقرير رسمى للشركة البريطانية نفسها أنها صدرت من محاصيل الهند ومنتجاتها خلال ثلاث سنوات (١٧٦٦ - ١٧٦٨) ما قدرته بمبلغ ٢٥٠ و ٣١١ و ٦ جنيتها . . فإذا رجعت إلى القاعدة التى أوردها الحاكم الوطنى لإقليم البنغال فى شكواه وعرفت أن هذا

الرقم لا يمثل في الحقيقة إلا ربع قيمة هذه المحاصيل المتصدرة أمكن أن يرتفع هذا الرقم إلى ٢٠٠ و٢٤٦ و٢٥٠ جنيه !!

تجارة بديعة

ولم تكن الشركة الهولندية للهند الشرقية أقل براعة في السلب والنهب من الشركة البريطانية بل غافتها وسبقها معتمد حينذاك على أسطوطها التجاري الضخم ونفوذها المالي والسياسي وتأييد الحكومة الهولندية لها مما أتاح لها أن تقيم مراكزها العام في بتافيا عاصمة جاوة وأن تنشئ لها فروعاً عديدة في بلاد الشرق الأقصى .. وكانت هذه الشركة العاتية تحصل على اللآتي من صياديهـا في سيلان والأحجار الكريمة من شبه القارة الهندية والتوابل من بلاد وجزر الشرق الأقصى فلا تدفع في ذلك كله إلا أخمس الأثمان ثم تبيعها في أوروبا بأعلى الأسعار . روى أحد حكام جزيرة جاوة أن الأرباح الحرام التي حصلت عليها الشركة الهولندية فيما بين ١٦١٣ - ١٦٥٣ تقدر بستمائة وأربعين ألفاً من الجنيهات سنوياً وقال «أن عملاء الشركة الهولندية للهند الشرقية كانوا حينما نزلوا يتبعهم الدمار ونزوح السكان وهلاكهم بحيث أن إقليماً من أقاليم جاوة كان يسكنه في ١٧٥٠ ما يزيد عن ثمانين ألفاً من أهل البلاد فلم يمتض خمسون عاماً الا وتقصوا إلى ١٨ ألفاً . . . فيالها من تجارة بديعة !

وهذه النماذج ليست إلا نورا قليلا من فيض جرائم النهب والسلب التي ارتكبتها الشركات البريطانية والهولندية ومثلها موجود في تاريخ الشركة الفرنسية وغيرها من الشركات الأوربية التي مارست نشاطها في بلاد وجزر الشرق الأقصى وأقاليم الهند .

ولو أننا مضينا في سرد هذه الجرائم لاستغرقنا هذا الكتاب كله . ولكننا نكتفي بهذا القدر فنذكر شيئا عن المستعمرات التي أنشئت في أمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية .

المستعمرات الأمريكية

فبينما اقتصرت الشركات التجارية ومن ورائها حكوماتها على إنشاء مراكز تجارية وقواعد بحرية ومستعمرات صغيرة على سواحل القارة الآسيوية وبعض جزرها وأقاليمها في منطقة الشرق الأقصى ولم تستطع رغم الحروب العنيفة المتوالية التي شنتها على السكان الوطنيين أن تتوغل داخل بلاد تلك القارة الشاسعة المسيحة ذات الحضارات العديدة العريقة . في القدم اندفعت إلى استعمار مناطق واسعة وأقاليم مترامية الأطراف في كل من القارتين الأمريكيتين وصارت تحصل على منتجاتها الزراعية الوفيرة وتستغل أراضيها الخصبة الغنية .

ولكن أهم من هذه المحاصيل الزراعية أن الشركات الاستعمارية وجدت في أراضي هاتين القارتين كميات ضخمة من الذهب والفضة والحديد والنحاس فراحوا يستنزفون ما في مناجمها ويرسلون السبائك الثقيلة والكميات الضخمة من المعادن النفيسة والحديدية إلى بلادهم . ويقدر بعض الباحثين أن أمريكا الجنوبية وحدها صدرت إلى أوروبا فيما بين عامي ١٤٩٣ — ١٨٣٠ ما يساوي خمسة آلاف من ملايين القروش الذهبية والفضية ويزيد باحثون آخرون هذا الرقم إلى تسعة آلاف من الملايين !

أما المستعمرات البريطانية والفرنسية وغيرها في أمريكا الشمالية فكانت مرتعا خصيبا يورد للدول المستعمرة آلاف الأطنان من الحبوب والعلال والأخشاب والدخان والمعادن المختلفة وظلت على ذلك الوضع حتى قامت الحركة الاستقلالية في ولايات أميركا الشمالية وانتهت بنشوء دولة الولايات المتحدة الأمريكية في ٤ يوليو سنة ١٧٧٦

باسم الحضارة والحرية

ولكن ذلك كله على بشاعته يتضاءل ويهون بل ويكاد يختفى أمام جرائم أشد هولاً وخسة ! وهل أبلغ في الاجرام وامعن في الوحشية من أن يبيع الانسان أخاه الانسان ؟

أن الدول الاستعمارية التي تتشدد دائما باسم الحضارة والحرية
وتدعى الدفاع عنهما والتي يزعم لها بعض المؤرخين المزيفين للحقائق
إنها قصدت إلى نشر الدين المسيحي وتعاليمه الانسانية لم تتورع عن
ارتكاب أخس جريمة عرفها البشر . جريمة بيع الرقيق !

الزنج بضاعته رابحة

بدأ البرتغاليون تجارة الرقيق منذ أوائل القرن السادس عشر
وتبعتها غيرها من الدول الاستعمارية .
ولكن الدولة التي وصلت بهذه التجارة الشيطانية إلى ذروتها كانت
هي بريطانيا العظمى !! .

ولو أنك رجعت إلى تاريخ الامبراطورية البريطانية في تلك الفترة
لوجدت كثيرا من قوادها العظام وكبرائها الأعماد كانوا في أصولهم
قطاع طريق ولصوص بحار وتجار رقيق .

ففي سنة ١٥٩٠ كان أخوان من لصوص البحار البريطانيين أشهرهما
جون هوكنز وبينان ثرونيهما من تجارة الرقيق . . . وهي تجارة تقوم
حينذاك على اختطاف الزنوج من سواحل أفريقيا أو الاستيلاء عليهم
بالقوة أو شرائهم من رؤساء قبائلهم مقابل قطع قليلة من الأقمشة أو

يضع زجاجات من الخمر ثم حشدهم في السفن البريطانية والإبحار بهم
إلى حيث يبيعونهم للمستعمرين الأسبان في اميركا الجنوبية بأثمان
مرتفعة .

روى جون هوكنز نفسه قصة رحلته الأولى فيما بين ١٥٦٢
١٥٦٣ فقال « عندما تأكد لي أن الزوج بضاعة رائجة في أسبانيا
وعرفت أن كثيرا من الزوج يمكن جلبهم من ساحل غانه بأفريقيقا قررت
أن أقصد إلى هناك وأعددت العدة بمعونة أصدقائي في لندن .. وكانوا
كلهم يرحبون بما اعتزمت القيام به فصاروا يساهمون في الإعداد لهذا
العمل بأموالهم ويغاسرون معي بالاشتراك فيه فسرعان ما جهزت ثلاث
سفن كبيرة وتوجهت إلى سيراليون على ساحل غانه فمسكت هناك
بعض الوقت واستطعت بحمد السيف تارة وبغير ذلك من الوسائل تارة
أخرى أن أشحن في السفن الثلاث ثلاثمائة زنجي على الأقل وجمعت معهم
بعض منتجات تلك المنطقة ثم ضربت في المحيط ورحلت فقايضت على
الرقيق كلهم بمائة خمس سفن من الجلود والزنجيل وقصب السكر وكميات
من اللالي .. وأخيرا عدت إلى بلادي حاملا معي هذه الثروة الهائلة
ففاقتسمتها مع من ساهموا في العمل من أجلها وأخذ كل منا نصيبه ! »

ملكة بريطانيا العظمى تتأخر في الرقيق

ولقد أعجبت الملكة اليزابث التي كانت تحكم بريطانيا (العظمى) حينذاك بهذه الطريقة البارة في الاثراء واستهواها هذا العمل المجيد الذي قام به جون هوكنز فعرضت عليه أن تشاركه تجارته وأعارته سفينة من سفن صاحبة الجلالة تحمل اسم « السيد المسيح » ومنحته أعظم الاوسمة وخلعت عليه لقب سير اعترافا بجهوده العظيمة في خدمة الإمبراطورية البريطانية ثم لم تلبث أن ولته منصب قيادة الاسطول البريطاني ! وهكذا انقلب لص البحار وتاجر الرقيق قائد (أعظم) إمبراطورية !

وهناك قائد آخر يفخر به البريطانيون لأنه حطم جزءا كبيرا من الأسطول الاسباني ومهد بذلك لسيطرة الأسطول البريطاني على البحار ذلك القائد هو سير فرانسيس دريك .

وأنه ليروى عن هذا القائد العظيم أنه بدأ حياته العملية مع جون هوكنز لصا من اصوص البحر وتاجرا من تجار الرقيق وأبدى براعة شديدة وجراحة فائقة في أعمال الصوصيه وخطف الزنوج فلقى من لدن جلالة الملكة اليزابث نفسها تأييدا وتشجيعا حتى عاهدت إليه فيما بعد بقيادة الأسطول البريطاني .

ولقد قام برحله في سنة ١٥٧٧ طاف بها العالم واختطف خلالها بعض الزنوج ونهب بعض المحاصيل والمنتجات من أهالي السواحل الأفريقية والأمريكية والآسيوية فلما عاد إلى بلاده بعد ثلاث سنوات حمل معه ثروة ضخمة بحيث أن سفينة واحدة سرقها فيما بين يرو وبناما في أميركا الجنوبية كانت تحمل ستة وعشرين طنا من الفضة وثمانين رطلا من الذهب وثلاثة عشر وعاء من النقود وكمية كبيرة من اللآلى والأحجار الكريمة .

الاستعمار بسخر الدين لخدمته

على أننا نعلم بريطانيا (العظمى) إذا حملناها وزر هذه الجريمة الخسيسة وحدها فانه تشاركها في جرمها كل الدول الاستعمارية ! لقد استطاعت هذه الدول أن تسخر الدين لخدمة أغراضها فوجدت من رجال الدين من يفتي لها بأن هذه التجارة حلال لا يأتيتها الباطل في أى جانب من جوانبها .. فقول أن أولئك الزنوج من سلالة حام بن نوح .. وهو فيما تروى التوراة ولد عاق لم يحترم أباه وأتى من الرذائل ما أوجب غضب الله عليه وعلى سلالته من بعده إلى يوم الدين .. ومن أجل هذا لا ينبغي أن يعامل هؤلاء الزنوج الانجاس المناكيد معاملة البيض من الأوربيين الأشراف الأظهار ولا ضير من بيعهم وشرائهم وتعذيبهم

بذلك تأديب لهم وعقاب على ما ارتكب أبوهم الملعون !
وكانت هذه الفتوى الدينية الرائعة أساس التفرقة العنصرية واللونية
التي ابتدئها المستعمرون ولا يزالون يبتلون بها سكان القارة الأفريقية من
السود حتى الآن ! وعندما حمل رجال الدين تجارة الرقيق اندفع تجارها
يمارسونها بقوة انتقاما من حام وأخذوا بالثأر لأبيه نوح !

الشحنات الانسانية

ففي سنة ١٦١٩ نقلت إحدى السفن الهولندية شحنة من الزنوج
إلى أميركا . وظلت هذه الشحنات الانسانية تتوالى على أميركا حتى
صار يصل إليها في منتصف القرن الثامن عشر ما يزيد عن سبعين ألف
من الزنوج سنويا يتوزعهم البريطانيون والفرنسيون والأسبانيون
والبرتغاليون والهولنديون في مستعمراتهم الأميركية .

وهؤلاء الزنوج هم أسلاف الزنوج الذين يعيشون الآن في أميركا
ويلقون من سكانها البيض صنوفا من العنت والعذاب .
ولقد بلغ عدد الزنوج الذين انتزعوا من بلادهم وشردوا من ديارهم
ما يزيد عن ثلاثين مليونا !

فماذا كان يفعل المستعمرون بهؤلاء الزنوج ذوي الأجسام القوية

والعضلات المفتولة ولماذا كانوا يتاجرون فيهم ؟ هل كان ذلك خدمة
للمسيح أو اتباعا لتعاليمه ؟

لاشئ .. سوى تسخيرهم في جميع أعمال الإنتاج وفي خدمة الأسياد
المستعمرين .

لاشئ .. سوى استخدامهم في زراعة الأراضي الفسيحة الخصبة
في أميركا واستخراج المعادن من مناحمها العديدة الغنية .

لاشئ .. سوى نقل المحاصيل والمنتجات إلى أوروبا .

لاشئ سوى أداء الأعمال الصعبة الشاقة العسيرة في كافة مجالات
الإنتاج الزراعى والصناعى .

لاشئ .. سوى اتخاذهم وقودا للحروب العديدة المتوالية التى نشبت
بين المستعمرين .

فما هو جزاء ذلك كله ؟ لاشئ : سوى الاستعباد والاحتقار والاهانة
وكى الجلود بالنار والضرب بالسياط التى تنزف الدماء من الظهور وتترك
الاثار الزرقاء والسوداء فى الأجسام لتدمغ المستعمرين أبدا الدهر بجرائمهم
ضد الانسانية وضد الشعوب .

الامتيازات الأجنبية

ولكن هل كانت كل الأعمال التي تقوم بها الشركات التجارية الاستعمارية على هذا النحو الصريح من النهب والسلب والاستعباد واستغلال الشعوب ؟

الواقع أن معظم أعمالها كان من هذا القبيل ولسكنها كانت إذا لم تستطع أن تمارس هذا النوع من الأعمال الإجرامية السافرة تلجأ مضطرة إلى أساليب لا تقل عنها إجراما وإن اختلفت عنها في المظهر . ففي بلاد المشرق الاسلامي ومنطقة الخليج الفارسي التي كانت طوال هذه المرحلة الاستعمارية ترضخ لسيطرة الأباطوريين العثمانية والفارسية لم تكن أساليب النهب والسلب والاستعباد والاستغلال ميسرة للمستعمرين الأوربيين بالقدر الذي أتيح لهم أن يجدوه في غيرها من بلاد السواحل الأفريقية والآسيوية والقارة الأمريكية الشمالية والجنوبية .

ولهذا لجأت الشركات التجارية ومن وراءها الدول التابعة لها إلى سلاطين العثمانيين وأباطرة الفرس تحصل منهم على امتيازات تجارية وسياسية تمكنهم من الحصول على إعفاءات من الضرائب الداخلية والجمركية وترتب لهم الحق في أن يحاكموا أمام قناصلهم إذا ارتكبوا داخل البلاد أي جريمة وكانت هذه الامتيازات مقدمة لامتيازات

واسعة النطاق بعيدة الأثر هي التي عرفت في بلاد الشرق العربي والإسلامي وظلت تمارس فيها إلى عهد قريب باسم الامتيازات الأجنبية !

نفوذ بريطانيا في الشرق الأوسط

وإذ كانت فرنسا أسبق من بريطانيا في الحصول على هذه الامتيازات استطاعت في البداية أن تستحوذ على معظم التجارة في أسواق سوريا ولبنان ومصر وشمال أفريقيا ولكن سرعان ما أرسلت شركة الهند الشرقية البريطانية بعض بعثاتها إلى حكام مصر من المماليك في سنة ١٧٧٠ ففاوضتهم في إعادة فتح طريق التجارة القديم عبر مصر وبدأت التجارة البريطانية تتخذ مكانها وتنتزع من الفرنسيين نفوذهم التجاري وحارلت فرنسا أن تستعيد نفوذها الداهب فأرسلت حملاتها الفرنسية على مصر بقيادة نابليون بونابرت لتقضي على التجارة البريطانية في مصر .. فلما انتهت هذه الحملة بالهزيمة وتوالى الأحداث التاريخية التي أدت إلى تولى أسرة محمد علي حكم مصر ابتداء من سنة ١٨٠٥ بادرت بريطانيا بإرسال حملة عسكرية لاحتلال مصر ونزلت هذه الحملة في رشيد فهزمتها سكان المدينة واضطرت إلى الجلاء عن الأراضي المصرية .

ولكن محمد علي أدرك أن بريطانيا صارت صاحبة النفوذ الأكبر في منطقة الشرق الأوسط فعرض عليها أن يقاوم أي دولة أوربية

تحاول أن تحتل مصر أو تعبرها إلى الهند وبهذا دعمت بريطانيا نفوذها التجاري والسياسي في مصر وكان قد صار لها مثل هذا النفوذ في منطقة الخليج الفارسي وفي العراق وفلسطين والأردن وهكذا امتد النفوذ البريطاني في منطقة الشرق الأوسط بأسرها .

وإذن كانت دعائم الاستعمار في مرحلته الأولى هي السلب والنهب والاعتصاب واستعباد الشعوب وقهرها واستنزاف ثرواتها ومواردها والحصول على الامتيازات التجارية والسياسية وأقامة المستعمرات في أراضي وسواحل وأقاليم القارات الأفريقية والآسيوية والأميركية والاسترالية .

وهذه الدعائم هي التي ارتكز عليها الاستعمار في مرحلته الثانية التي بدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر ولا تزال مستمرة حتى الآن .

كتاب المواطن .. دعوة إلى تفهم مجتمعا على أسس علمية قومية

المرحلة الثانية من الاستعمار

الاحتكارات والحروب تدع
الاستعمار في مرحلته الأخيرة

الثورة الصناعية

ولا بد قبل أن نمضى إلى الكلام عن المرحلة الثانية من الاستعمار من تقرير بعض الحقائق التاريخية الهامة التى تعين على فهمها وإدراك طبيعتها . .

ومن هذه الحقائق أن الثورة التجارية التى تحدثنا عنها فى الفصل السابق أدت بدورها إلى ثورة صناعية .

لأنه حين اتسعت الأسواق ووقعت للدول الأوربية المستعمرة الثروات الضخمة المنهوبة والقوى البشرية المهاجرة التى استولت عليها من المستعمرات دفعت دفعا إلى تغيير نظمها الإنتاجية وصارت لا تقتصر فى أعمال الصناعة على ما ينتجه أصحاب الحرف المختلفة فى محالهم الصغيرة والكبيرة بل تطورت بها إلى إنشاء الورش الواسعة التى يشتغل فيها العمال لإنتاج بضاعة معينة ويتقاسمون فيها العمل كل فى مجال تخصصه كأن يشتغل البعض بغزل الخيوط ويعمل البعض الآخر فى نسجها وفريق ثالث فى صنعها وفريق رابع فى لفها . . ثم لم تلبث أن ظهرت بعض المخترعات

التي مكنت من استخدام الآلات في الصناعة على نطاق أوسع وأشمل
وكان أشهر هذه المخترعات وأهمها المحرك البخاري الذي اخترعه
الميكانيكي الإنجليزي جيمس وات في أوائل شهر مارس سنة ١٧٧٦
ثمذ ذلك الوقت حدثت الثورة الصناعية التي قلبت أعمال الإنتاج رأساً
على عقب وصار العامل الواحد يستطيع بتحريك الآلات أن ينتج كميات
هائلة متماثلة من المصنوعات تفوق ما كان ينتجه بيديه أو بأدواته غير
الميكانيكية أضعافاً مضاعفة .

تغيرات اجتماعية عميقة

إلا أن هذه التغيرات نفسها كانت صدى لتغيرات عميقة وتطورات
ضخمة في المجتمع نفسه .

فقبل حدوث الثورة التجارية كان يملك الدول الأوربية ويحكمها
طبقة من النبلاء الإقطاعيين وكبار الملاك الزراعيين ورجال الكنيسة
وعلى رأسهم جميعاً الملوك .. وكانت تخضع لحكمهم وتشغل في ممتلكاتهم
جموع الفلاحين من الاتباع .. ولم يكن أصحاب الحرف وسكان المدن
التجارية التي نشأت على حدود الاقطاعيات قد بلغوا بعد من القوة
مناجحتهم يفلتون نهائياً من قبضة الاقطاعيين ..

فلما حدثت الثورة التجارية ازدهرت أعمال التجارة وصار التجار يتلقون طيبات المستعمرات ومنتجاتها ومحاصيلها ويبيعونها بأغلى الأثمان ويربحون فيها المكاسب الكبيرة ويكدسون من ذلك أكواماً من المال يودعونها في البنوك والمصارف المالية ونشأت طائفة من المقاولين والمنظمين والوسطاء يشترون المواد الخام ويعهدون بصناعتها إلى أصحاب الحرف أو الورش ثم يتسلمون المصنوعات فيبيعونها إلى التجار وسرعان ما بدأ هؤلاء المقاولون والمنظمون والوسطاء أنفسهم ينشئون الورش والمصانع والمعامل ويشجعون البحوث العلمية والتجريبية لاستنباط المزيد من القوى المحركة وابتكار النماذج المختلفة من الآلات والعدد وصاروا يشترون المواد الخام ويستأجرون العمال ويتخذون الوكلاء والعملاء يروجون لهم سلعهم ويبيعونها في الأسواق الأوربية وأسواق المستعمرات .

وطبيعى أن يؤدى اتساع أعمال الانتاج الصناعى إلى نشوء الشركات الصناعية على نحو ما حدث من قبل عندما نشأت الشركات التجارية لمواجهة هذه الاحتياجات المتزايدة . . وصارت المصارف والبنوك تساهم بما تجمع لديها من أموال فى أعمال الصناعة وتمدها بما تحتاجه منها وتساعد على النمو والازدهار .

طبقة هيدبة قوية

وهكذا تكونت في الدول الأوربية طبقة جديدة تملك رؤوس الأموال وتستثمرها في أعمال الصناعة وتشتري بها الأدوات والآلات والمواد الخام والمحاصيل وتستأجر العمال وتبيع السلع المنتجة وبلغت هذه الطبقة من الثراء والقوة ما جعلها تهدد طبقة النبلاء الاقطاعيين وكبار الملاك الزراعيين .

فهى حينذاك طبقة ناشئة مزدهرة تمثل عنصر التقدم في المجتمع وتسعى في سبيل تدعيم كيانها إلى تمكين الانسان من السيطرة على القوى والموارد الطبيعية واستخدامها فيما يعينه على زيادة مقدراته وممكناته .

وهى حينذاك فى مكان رفيع تستطيع منه أن تتحكم فى طبقة النبلاء الاقطاعيين والملاك الزراعيين لأنها تشتري منهم محاصيلهم وتعطيهم فيها من الأثمان مالا يستطيع اتباعهم أو غيرهم من فئات الشعب أن يعطوهم مثلها .

وهى حينذاك تملك من فيض الأموال ما تستطيع به أن تشتري أراضي النبلاء والملاك الاقطاعيين أو تنزعها لقاء القروض والديون . وأهم من هذا وذاك أن نشوء هذه الطبقة ساعد على تحرر جموع

كبيرة من الأتباع الذين اندفعوا يبيعون قدرتهم على العمل لأصحاب
الصناعات المزدهرة الجديدة .

السيطرة على الحكم

وكانت طبقات النبلاء والإقطاعيين بما لها من سيطرة على مقاليد
الأموال ونفوذ لدى المملوك والحكومات قد استطاعت في بداية ازدهار
الصناعة أن تتدخل في أمورها بدعوى حمايتها وتشجيعها وصارت تفرض
عليها القيود وترتب لها اللوائح وتسرع القوانين فلما بلغت طبقة أصحاب
رؤوس الأموال أشدها وصار لها ما وصفناه من القوة والنفوذ كان
لا بد أن تتغير الأمور وتتطور الأوضاع بحيث تسيطر هذه الطبقة
الجديدة التي تملك أدوات الانتاج الصناعي على الحكم ويصبح لها في
شؤون الدولة مكان الصدارة .

واضطرت هذه الطبقة لكي تحصل على ما تريد أن تقيم الثورات
وتقودها وأن تنزع جموع الشعب المجاهدين للتخلص من ربة الإقطاعيين .
ولما كان لبريطانيا ظروف خاصة تفردت بها عن سائر الدول
الأوربية فقد سبقها جميعاً في هذا النوع من الثورات .

ثورة دستورية في بريطانيا

فبريطانيا كما هو معروف ليست من البلاد ذات الأراضي الخصبة ولم تعتمد في يوم من الأيام على منتجاتها الزراعية وحدها .. فلما حدثت الثورة التجارية وأُتيح لها أن تستولي على القوى البشرية والمحاصيل والخامات من المستعمرات اندفعت إلى توسيع أعمال إنتاجها الصناعي لتبيعه في مقابل ما تحصل عليه واستطاعت بما أحرزته من ميزات التفوق البحري والسياسي أن تزيد من ثرواتها المالية وأن تهيب الظروف لنشأة طبقة أصحاب رؤوس الأموال وإذا استمتعت هذه الطبقة منذ البداية بقسط كبير من الحرية وقدر عظيم من التشجيع فانها لم تتعرض لمثل ما تعرضت له مثيلاتها في الدول الأوربية الأخرى من تضيق وتحكم وتقييد لنشاطها

ومع ذلك فإن تاريخ بريطانيا فيما بين ١٦٤٠ — ١٦٨٨ يدل على أن هذه الطبقة نفسها قادت ثورات وحركات دستورية واجتماعية متوالية أتاحت لها مزيدا من النفوذ في الدولة والمشاركة في الشؤون الرئيسية للحكم

ولكن هذه الظروف المواتية التي أتاحت لطبقة الرأسمالين في بريطانيا انتصارا سهلا نسبيا لم تهيا لهذه الطبقة في فرنسا أو غيرها من الدول الأوربية .

الثورة الفرنسية خاتمة الرق قطاع

وكان لابد لها من أن تقود في سنة ١٧٨٩ ثورة دموية عنيفة من أشهر الثورات في تاريخ الإنسان واستطاعت في ظل شعار الحرية والأخاء والمساواة أن تحشد وراءها جموع الفلاحين وأصحاب الحرف وأهل المدن من التجار والمنتجين والصناع والمثقفين .

وكانت هذه الثورة وما أعقبها من الحروب التي قادها نابليون بونابرت هي الخاتمة الحقيقية لعصر الاقطاع في معظم الدول الأوروبية إذ قضت على المعالم الرئيسية لهذا العصر وأطلقت العنان لنشاط الطبقة الرأسمالية في شئون الإنتاج والحكم .

وكان لذلك أثره الكبير في تنمية الصناعة والرقى بها إلى درجة كبيرة فنشأت المصانع الضخمة التي يستوْجر فيها مئات العمال وألوفهم من رجال ونساء وأحداث يعملون بالليل والنهار لإنتاج الكميات الهائلة المتماثلة من السلع .

وصارت هذه المصانع تتنافس في الانتاج وتجتهد في استرضاء العملاء داخل أوروبا وعبر البحار ، بتخفيض أسعار السلع حيناً وتحسين مستواها حيناً آخر وكان لهذا التنافس أثره الطيب في التقدم الفني واختراع المزيد

من الآلات واستنباط القوى المحركة كالكهرباء والوقود كالفحم
ثم البترول .

المنافسة تؤدي إلى الزهول

إلا أن التنافس أدى بحسب الزمن إلى نتائج تلفت النظر وتثير
الاهتمام .

أرايت إلى خيول السباق كيف يسابق بعضها بعضاً في الميدان
وتبذل من الجهد العنيف ما ترجو معه الكسب والنجاح ؟ وهل شهدت
فرق كرة القدم حين تتبارى بعضها مع بعض لكسب الكأس
والبطولة ؟

إنك تعلم أن الخيول حين تتسابق في الميدان منها ما يظل محتفظاً
بقوته حتى نهاية الشوط ومنها ما يسقط من الكد والتعب وسط الطريق
ومنها ما يخرج من الميدان منذ بداية الانطلاق .. وهكذا تترتب الخيول
واحدًا إثر آخر حسب قوتها وجهدها وطاقاتها ..

وتعلم أيضاً أنه تجرى في كل عام مباريات متوالية مستمرة بين فرق
الكرة في القطر الواحد وفي الأقطار المختلفة تسفر في النهاية عن تصفية
هذه الفرق وترتيبها حسب قوتها وجهدها وطاقاتها في اللعب والثبات
في الميدان ..

والذى يحدث دائماً أن يقتصر الأمر على عدد محدود من الفرق في القطر أو في العالم كله ترتب على التوالى وفقاً لتتائج المباريات .

والآن . . حدث شيء مشابه إلى حد كبير في مجال الصناعة فإن الصناعة كانت أحياناً ملكاً لأفراد يشبهون الخيول أو ملكاً لشركات مساهمة كـ فرق الكرة . . فلما جرت بينهم المنافسة العنيفة التي لا يعرف فيها الأخ أخاه ولا الصاحب صاحبه أسفرت عن ثبوت المنشآت الصناعية الضخمة العاتية .

أما المؤسسات الصغيرة فأخذت تندثر وتخرج من الميدان مثل الخيول الضعيفة ، أو فرق الكرة الهزيلة . . وربما بقيت بعض المنشآت الصناعية المتوسطة في الحجم والطاقة والانتاج ولكنها كانت تكره آخر الأمر على أن تؤثر السلامة والنجاة من وطأة المنافسة الشديدة المستمرة فصار أصحابها يسعون مضطرين إلى الارتباط بالشركات الصناعية الكبيرة يشتغلون لحسابها أو يدمجون رؤوس أموالهم في رؤوس أموالها . وهكذا حدث على مر الزمن أن تركزت كل صناعة في أيدي مجموعات قليلة من الأفراد والشركات التي غالباً لا اندثار وسلمت من المنافسة وثبتت رغم التضحيات الجسيمة التي تبذل لترخيص الأثمان أو تحسين المستوى الفنى ورغم الأرباح القليلة التي كانت ترتضيها كارهة كسباً للسوق والعملاء .

وهكذا أدت المنافسة الحرة إلى نقيضها وهو الاحتكار . وهذا الانتقال من النقيض إلى النقيض ظاهرة عادية تخضع لقانون عام يشمل الظواهر الطبيعية والاجتماعية وهو يعرف في مجالات الباحثين الاقتصاديين باسم قانون التركيز . .

ولقد كان من نتائج اتساع الانتاج في الصناعات الضخمة وتوفير كثير من نفقاتها وبالتالي زيادة أرباحها لأن من الثابت عملياً وحسابياً أن الانتاج الكبير أقل نفقة وأكثر ربحاً نسبياً من الانتاج الصغير .

ويلاحظ أن فترة الانتقال من المنافسة الحرة إلى الاحتكار وتركيز الإنتاج في مؤسسات قليلة استمر طوال القرن التاسع عشر فلم يقبل الربع الأخير من هذا القرن حتى كانت الاحتكارات قد استقرت وتدعمت وصارت ظاهرة اقتصادية مألوفة في معظم الدول الأوربية وفي الولايات المتحدة الأمريكية .

واتخذ التركيز صوراً متعددة تهدف كلها إلى ربط الصناعات المتقاربة وادماجها بعضها في بعض وتنظيم أعمال الانتاج فيها وتداول السلع الناتجة عنها .

المنظارات التجارية

ولكن هناك شكلين رئيسيين من أشكال التركيز أولهما يعرف باسم الكارتلات أو الاحتكارات التجارية . وهى فى العادة مؤسسات تقوم للربط بين المنشآت الصناعية المتماثلة وتنظيم أعمالها التجارية وتتولى عنها بيع سلعها للمستهلكين فى الأسواق المختلفة . . . ولكى تؤدي هذه المهام يعقد الاحتكار التجارى مع المؤسسات الداخلة فى نطاقه اتفاقا يتضمن : —

أولا : تحديد مناطق تحتكر كل مؤسسة بيع سلعها فيها ولا تشاركها فيها غيرها من المؤسسات المتعاقدة .

ثانيا : تثبيت الحد الأقصى لكمية إنتاج كل مؤسسة .

ثالثا : تعيين سعر تلتزم به المؤسسات المتعاقدة وتسلم للاحتكار التجارى على أساسه الكميات المتفق على إنتاجها .

ولقد اتخذت الاحتكارات التجارية أرقى أشكالها وأوسع نطاق لها فى الصناعات الألمانية وخاصة صناعات التعدين كالصناعات الحديد وبعض الصناعات الزراعية مثل صناعة إنتاج السكر والكحول .

المنظارات المتنامية

أما الشكل الثانى من أشكال التركيز فهو ما ظهر خصوصا فى أميركا

ويسمى عادة بالترستات أو الإحتكارات الانتاجية وهو من حيث التركيز أكثر تقدماً لأن الاتفاق أو التفاهم بين المنتجين يصل إلى حد تدخلهم بعضهم في بعض .

فإن كل مؤسسة من المؤسسات الصناعية أو الانتاجية تحتفظ باستقلالها الإسمى والقانونى ولكنها فى حقيقة أمرها فاقدة لهذا الاستقلال لأن الترس ، أو الاحتكار الانتاجى يقوم للربط بينها فهو وإن يكن مؤسسة مستقلة منفصلة عن سائر المؤسسات المشتركة فيه يشرف عليها جميعاً وسبيله إلى ذلك أن كل مؤسسة تضع فيه جزءاً كبيراً من أسهمها المالية !

ويلاحظ أن كلامنا من الاحتكارات التجارية والإنتاجية يهدف إلى القضاء على المنافسة بين المؤسسات الإنتاجية أو على الأقل تنظيمها بحيث يباح لهما جميعاً التحكم فى الأسعار واستغلال المستهلكين .

والنوعان كلاهما يمارسان نشاطهما فى نطاق كل دولة من الدول الصناعية التى تقوم أنظمتها الانتاجية على أسس الاحتكار كما يمارسانها فى النطاق الدولى . إلا أنه من الواضح أن الاحتكارات الإنتاجية أشد تركيزاً من الإحتكارات التجارية لأنها تزيد من توثيق ارتباط المؤسسات بل إنها تدمجها بعضها فى بعض وهى لا تقتصر على تنظيم الأعمال التجارية بل تشارك بصفة رئيسية وأساسية فى أعمال الانتاج وهى بهذا الاشتراك تزيد من أرباح الصناعات التى تشرف عليها وترفع أثمان أسهم الشركات الصناعية المنضوية تحت لوائها .

ولقد قيل أن احتكار ستاندارد أويل الأمريكي أكمل مؤسسة منظمة عرفت في العالم بعد مؤسسة الكنيسة الكاثوليكية الرومانية فهو من أقدم الاحتكارات الانتاجية في العالم وأشهرها يرجع تاريخه إلى سنة ١٨٨٢ وهناك احتكارات أميركية أخرى لا تقل عنه ضخامة وشهرة وقوة منها احتكار الصلب الذي تأسس سنة ١٩٠١ وانضمت إليه خمس عشرة شركة من شركات التعدين أهمها شركة كارنيجي واحتكار جنرال موتورز للسيارات وجنرال اليكتريك للأدوات الكهربائية ودوبونت دي نيمور للصناعات الكيماوية .

أرباح ضخمة

وليس أدل على ضخامة الأرباح التي تجنيها هذه الاحتكارات الأميركية من هذا الإحصاء الرسمي الذي يكشف عن أثر تركيز الانتاج واحتكاره في مؤسسات قليلة لا تجاوز المائة وستين منه أن هذه المؤسسات الاحتكارية استطاعت فيما لا يزيد عن تسعة عشر عاما أن تضاعف رأس مالها مرتين ونصف .

السنة	قيمة أسهم رأس المال في آخر السنة بـ مليارات الدولارات	الأرباح التي لم توزع وأضيفت إلى رأس المال	الأرباح التي وزعت	مجموع الأرباح التي وزعت والتي لم توزع	
				قيمتها بـ مليارات الدولارات	نسبتها إلى رأس المال الأصلي
١٩٢٩	١٠٥٠٣	٥٥٠١	٩٠٨	٦٤٠٩	٪٦٢
١٩٣٧	٩٥٠٧	٤٥٠٩	٥٧٠٨	١٠٣٠٧	٪١٠٨
١٩٤٠	٨٩٠٤	٤٩٠—	٧٤٠٦	١٢٣٠٦	٪١٣٨
١٩٤٥	٧٩٠٥	٧٥٠—	١٠٥٠٣	١٨٠٠٣	٪٢٢٧
١٩٤٧	٨٧٠٥	٩٣٠١	١٢٢٠٤	٢١٥٠٥	٪٢٤٦

البنوك تسيطر على الصناعات

إلا أن ازدهار الصناعة ورقيةا واتساعها وتركيزها ما كان ليتم
أولا رؤوس الأموال التي استخدمت في تمويل المشاريع والمنشآت
الصناعية .

ولقد قامت البنوك والمصارف في هذا السبيل بدور رئيسي.. وهذه
المنشآت في أصلها خزائن كبيرة تتجمع فيها الأموال المدخرة من بعض
الأرباح التي تدرها الأعمال الزراعية والتجارية والتي يراد للمحافظة عليها
أو إيداعها إلى حين الحاجة إليها في الأعمال التجارية والانتاجية المختلفة
ولكنها تطورت على مر الزمن إلى مؤسسات مالية تعمل على استثمار
مالها من أموال في المشروعات المختلفة كإشراء العقارات أو رهنها أو
تسليف المنشآت الزراعية والتجارية والصناعية والمساهمة في رؤوس
أموالها .

ولقد حدث في البنوك والمصارف العديدة التي نشأت منذ أواخر
العصور الوسطى مثما حدث في الصناعة فجرى عليها قانون التركيز
بنتائج الطبيعية وادى التنافس بينها إلى اندماج بعضها في بعض وانتهت
آخر الأمر إلى عدد قليل جدا من البنوك في كل دولة من الدول تسيطر
على العملات المالية وأسراقها وتحتكرها وتتحكم فيها بما يتجمع لديها من

أرصدة ذهبية ونقدية . وزاد نفوذ هذه المنشآت المالية في الدولة حين صار يعهد إليها بإصدار العملات النقدية والأوراق المالية والإشراف على تداول العملات الجارية .

ولما كان الشبيه يقع على الشبيه والقرين يلتحق بالقرين فقد أخذت البنوك تتخير الصناعات المخضمة المركزة لتساهم فيها بأموالها استدرارا للربح الكبير الذى يمكنها من دفع الفوائد القليلة لأصحاب الودائع وتعمل فى الوقت نفسه على كفالة الضمانات التى يكتب لها استمرار النجاح والسكسب ومن ثم عملت البنوك من جانبها على تركيز الصناعات أكثر فأكثر وتدعيم احتكاراتها وسيطرتها على الأسواق بمنتجاتها وهى حين تساهم فى المشروعات الصناعية لا تكفى بتقديم مساعداتها وضماناتها وتهيئة أسباب التدعيم والتقوية بل تعمل عامدة على أن تظل هذه الصناعات نفسها تحت إشرافها بحيث لا تفلت منها فى يوم من الأيام . وهى تستخدم لذلك من الأساليب والوسائل ما يرغب أصحاب الصناعات أنفسهم - مهما يكن من ضخامتهم وعظم نفوذهم وسلطانهم - على الخضوع لما تطلبه منهم .

فهى تستطيع أن تمنع عنهم الاعتمادات المالية وأن تشتري معظم أسهم منشآتهم من سوق الأوراق المالية وأن تنخفض أسعار هذه الأسهم وفى مقدورها دائما أن تحرم المؤسسات الصناعية المتمردة من ثقتها وإثمانها وأن تشوه سمعتها المالية لدى المتعاملين .

وهي فضلا عن ذلك تشترط على الشركات والمؤسسات حين تمدها أو تساهم فيها برؤوس أموالها أن تجعل في مجالس إدارتها وفي الهيئات المشرفة على أعمالها مندوبين عنها لأحكام سيطرتها وضمان تنفيذ توصياتها .

مجموعة شركات سَل

وأوضح مثل هذه الحقائق ما حدث في مجموعة شركات البترول المشهورة في الوقت الحاضر باسم سَل .

فالأصل في هذه المجموعة هو شركة البترول الهولندية الملكية التي تأسست بلاهاي في سنة ١٨٩٠ لاستخراج البترول من جزائر سوندا في الشرق الأقصى ثم حصلت من الحكومة الهولندية على امتياز استخراج البترول من سومطرة ولكن مبيعاتها من البترول في البداية لم تكن كبيرة إلى الحد الذي توقعته ... فلما أنشأت معملا لتكرير البترول في جاوة لم تجد من المساهمين من يزيدون رأس مالها إلا بصعوبة شديدة ولكن سرعان ما استطاعت بعد سبع سنوات من إنشائها أن توزعرباحا يوازي ٥٢٪ من قيمة أسهمها .

وذلك يرجع في المحل الأول إلى أنها استطاعت في أواخر القرن التاسع عشر أن ترتبط بأكبر بنوك أوروبا في ذلك العهد وهو بنك

روتشيلد في باريس ... فزادها ذلك تدعيا وقوة ثم سرعان ما ربطها
البنك نفسه في سنة ١٩٠٧ بشركة بريطانية كانت تعمل في منطقة المحيط
الهندي وهى شركة شل ترانسپورت آند تريدينج وصارت المؤسسة
الجديدة تسمى الشركة الهولندية الملكية - شل وترتبط بها شركات
عديدة تتوزع العمل فى استخراج البترول من ينابيعه والتنقيب عنه فى
سائر أنحاء العالم وفى الصناعات البترولية المختلفة وظل بنك روتشيلد
وراء هذه المؤسسة يدفعها من نجاح إلى نجاح ويستخدم كل ماله فيه
من نفوذ مالى وسياسى ليحصل لها على امتيازات الاستثمار ومجالات
الاستغلال .

هرية الرأسمالين

ونحن فى أمثالنا العامة نقول الفلوس على كل شىء تدوس والحق
أن هذا المثل العامى البسيط أصدق ما يكون فى إعطاء صورة كاملة
الاحتكار الذى يترتب على اندماج رؤوس أموال المصارف والبنوك
الكبيرة فى رؤوس أموال الصناعات الضخمة فإن أصحاب هذا الاحتكار
صاروا أحرارا يفعلون ما يشاءون ينتجون من المصنوعات ما يدر عليهم
أ كبر قدر ممكن من الربح .. يرفعون أسعار سلعهم إلى الحد الذى
يستنزفون به أكبر قدر ممكن من المستهلكين المساكين المعذبين فى

الأرض.. ويخفضون بوسائلهم الجهنمية أجور العمال والموظفين توفيراً
لنفقات الانتاج واستجلاباً لمزيد من المكاسب.. ويقالون القيمة الشرائية
للقود كي يبيعوا أقل المنتجات بأعلى الأثمان ثم هم يسحقون المنتجين الصغار
والمتوسطين ويسدون عليهم السبل فلا يتركون لهم مجالاً للعمل أو الكسب
إلا واغتصبوه منهم.. وهم يتحكمون في أعمال الانتاج ويسيطرون
على أدواته بحيث لا يكاد أحد في المجتمع كله يفلت من قبضتهم البشعة
الرهيبه أو يستغنى عنهم .

وقد رأيت من قبل كيف قادت طبقة أصحاب رؤوس الأموال الصناعية
والمصرفية الثورات والحركات الدستورية والاجتماعية ليكون لها السيطرة
على أجهزة الدولة وإدارات الحكومة .

ولكن هذه السيطرة زادت واتسعت وتدعمت واشتدت حين
انتقلت الصناعة من مرحلة المنافسة الحرة إلى مرحلة الاحتكار وحدث
في مجال الأنظمة السياسية ما يشبه هذا الانتقال نفسه فصار الحكم حكراً
لأصحاب رؤوس الأموال الاحتكارية يوجهون شؤنه العامة والخاصة
إلى ما فيه مصالحهم وحدها .

بداية الانحمار

على أن هذا الازدهار الذي بلغ القمة لم يكن إلا بداية الانحدار إلى هاوية الحضيض .. لأن الدول الصناعية حين بلغت بانتاجها الرأسمالي على مراحل وأرقى درجاته في أواخر القرن التاسع عشر وحين تركزت أفيها أعمال الإنتاج إلى حد بعيد وتداخلت رؤوس أموالها الصناعية والمصرفية تداخلا يقرب من التمام وصار أصحابها والمشفرون عليها يحتكرون أعمال الإنتاج الكبير ويسيطرون على أدواته ويتحكمون في الأسواق المالية وفي الدخل القومي كله وفي الحكومات والشعوب .. لم تكن تخلو رغم هذا الازدهار من عوامل الضعف الكامنة وبواعث الاضطراب المستمرة .

أزمات متوالية

صارت هذه الاحتكارات تصاب في فترات متقاربة بأزمات اقتصادية متوالية تهز كياناتها .. فهي تنتج من السلع كميات ضخمة ولكنها لا تجد من المستهلكين اقبالا عليها لضعف قدرتهم الشرائية ولعجزهم - رغم حاجتهم الشديدة إليها - عن دفع الأثمان العالية المطلوبة وتضطرب الاحتكارات إزاء ذلك إلى خفض أثمان السلع ومع ذلك تظل قدرة

المستهلكين عاجزة عن شرائها وعندئذ لا تجد الاحتكارات بدا من وقف الانتاج أو التقليل منه فتنتشر البطالة في صفوف العمال وتنخفض مستويات الأجور وتزداد ساعات العمل .

وتفقد البنوك ثقتها في الأسواق المالية والتجارية فلا تقدم الضمانات ولا تبدي الائتمان ولا تخصص الاعتمادات ولا تساهم في توسيع المشروعات فتقل لذلك العملة المتداولة وتشح النقود في أيدي الناس فلا يجدونها ليشتروا السلع المكدسة في الأسواق .

ولقد زادت هذه الأزمات وتعددت عقب نظم الحماية الجمركية التي اتبعتها معظم الدول الأوربية وأمريكا الشمالية في أواخر القرن التاسع عشر ثم إن الشركات التجارية التي مارست الاستعمار في مرحلته الأولى ظلت تحتكر أسواق المستعمرات وتتحكم في مواردها الخام وتبيعها لأصحاب الصناعات بالأسعار المرتفعة ثم تشتري منهم سلعهم بأسعار لا ترضيهم لتبيعها إلى سكان المستعمرات وبلاد الشرق بأثمان عالية تجلب لها الأرباح الضخمة .

وأهم من هذا وذلك أن أرباح أصحاب رؤوس الأموال من المشاريع الإنتاجية المختلفة أتاح لهم بمضى السنين تكديس فيض من رؤوس الأموال العاطلة التي لم يجدوا السبيل إلى استثمارها في مشاريع جديدة .

الزحف الاستعماري

مخالفات اقتصادية وعسكرية وسياسية
للسيطرة على العالم وتقسيمه إلى مناطق
نفوذ سياسي واستغلال اقتصادي

بدء المرحلة الثانية من الاستعمار

فكيف يخرج الاحتكاريون الصناعيون والماليون من هذه الأزمات ؟ كيف يصرفون هذه الأكداس المتراكمة من سلعهم ؟ وكيف يحصلون على المواد الخام بأثمان رخيصة تمكنهم من تقليل نفقات الإنتاج وزيادة الأرباح ؟ أين يستثمرون الفائض من رؤوس أموالهم ؟

هذه الأسئلة لم يكن لها عند الاحتكاريين إلا جواب واحد ... الاستعمار ! وقال أنصارهم من الباحثين والكتاب أن الاستيلاء على المستعمرات وتوسيع نطاقها واستغلال أسواقها ومواردها الخام وقدرات أهلها على العمل وتصدير رؤوس الأموال الفائضة لاستثمارها في المشاريع الخاصة كفيل كله بحل العقد التي استعصت على الحل في الدول التي سيطر عليها الاحتكاريون .

وهكذا بدأت المرحلة الثانية من الاستعمار على أيدي الاحتكاريين الصناعيين والماليين بعد أن أتم الاحتكاريون التجاريون المرحلة الأولى .

تصدير رؤوس الأموال - أشكال الرئيسية

وبدأ تسابق الدول ذات الصناعات المتقدمة والمؤسسات الاحتكارية الوطنية في تصدير رؤوس أموالها إلى المستعمرات والبلاد المتخلفة وشرعت الاحتكارات المحلية في كل دولة تتنافس مع غيرها منافسة عنيفة عاتية لتتخذ مكانها في الأسواق العالمية وفي بلاد المواد الخام .

واتخذ تصدير رؤوس الأموال أشكالاً رئيسية ثلاثة : -

- ١ - تقديم القروض المالية للحكومات وإنشاء فروع للمصارف والبنوك لتسليف على مشاريع التجارة والزراعة والصناعة بضمان السلع والمحاصيل والمنتجات ورهن الأراضي والأملاك والعقارات
- ٢ - استثمار رؤوس الأموال المصدرة في تنفيذ مشاريع المرافق العامة (الري - الإضاءة - توصيل مياه الشرب - السكك الحديدية - التلغرافات والتليفونات - الخ) مع الحصول على الضمانات والامتيازات والتسهيلات والإعفاءات من جانب الحكومات والحكومات
- ٣ - إنشاء الشركات الصناعية والتجارية والزراعية التي تعطى امتيازات الاستثمار وتقدم لها ضمانات الاحتكار والإعفاءات من الضرائب الجمركية والداخلية والتسهيلات اللازمة لخروج الأرباح ورؤوس الأموال حينما تراه في مصلحتها الخاصة .

الشرق الأوسط نموذج واضح

ولعل أوضح صورة لهذه الاشكال الرئيسية الثلاثة يمكن استمدادها من تاريخ بلاد منطقة الشرق الأوسط عامة ومصر خاصة .

فعند ما تولى سعيد حكم مصر في سنة ١٨٥٤ عرض عليه صديق صباه الفرنسي فردينان دى لسيبس مشروع شق قناة السويس فوقع له عليه بالموافقة دون أن يعرف شيئا مما فيه .. فلما مات في سنة ١٨٦٣ ترك ديونا على مصر تبلغ حوالى اثنى عشر مليونا من الجنيهات أقترضها له أصحاب المصارف الأوربية ليشارك بمعظمها في تنفيذ مشروع القناة واستفادوا بذلك بدل الربح ربحين : فائدة القرض وفائدة استغلال رأس المال المصرفي في تنفيذ المشروع .

وتولى اسماعيل حكم مصر وقد كان مستهترا في حياته الخاصة لا يعبأ بمصالح البلاد والشعب ولا يعنيه من مصائرهما شيئا فوجد فيه أصحاب رؤوس الأموال المصرفية والصناعية بغيتهم فصاروا يعرضون عليه مشاريعهم وحصلت الشركات الأوربية المختلفة منه خلال اثنى عشر عاما في أول عهده بالحكم على امتيازات بشق ثمانية آلاف وأربعمائة ميل من قنوات الري ، ومد أكثر من تسعمائة ميل من السكك الحديدية وخمسة آلاف ميل من أسلاك البرق وإنشاء أربعمائة وثلاثين من السكبارى وإصلاح

ميناء الإسكندرية وبناء أرصفة ميناء السويس وإتمام خمسة عشر فانارا وإقامة أربعة وستين مصنعا للسكر وزيادة الأراضى القابلة للزراعة بمقدار مليون ونصف مليون فدان وتمهيد الطريق إلى الهرم وبناء الكثير من المباني الحكومية والقصور الخاصة .

وهى كلها كما ترى مشاريع ذات صبغة عامة تتفد فى أغلبها لحساب الحكومة وبضمانها وهى تستهدف — فى وضوح — إنشاء شبكة من الخطوط الحديدية والممرات المائية والبرية واعداد الموانئ البحرية وتيسير وسائل المواصلات والنقل .

والغرض من ذلك كله لا يخفى فهو تهيئة الوسائل اللازمة لنقل المواد الخام من مواردها إلى البلاد الصناعية ثم ردها سلعا مصنوعة تباع فى البلاد التى أخذت منها !

٢٠٠ مليون جنيه للسيطرة على مصر

ومن أجل تنفيذ هذه المشاريع ووط اسماعيل مصر وشعبها فى سياسة الاقتراض فسرعان ما وجد نفسه بعد عام واحد من توليه حكم مصر يقرض من بنك فرولنج وجوشن البريطانى ٧٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه ليسدد ديون الحكومة وينفذ بعض التزاماتها لمشروع قناة السويس

الفرنسى . . ثم عاد إلى البنك البريطانى نفسه بعد عامين يقرض ثلاثة ملايين من الجنيهات ولم يلبث أن لجأ إلى دائن جديد هو بنك أوبنهايم البريطانى فاقترض منه ٠.٠.٠ ر. ٩٠.٠ ر. ١١ جنيه لم يقبض منها فى الحقيقة بعد خصم الفوائد والعمولة غير ٠.٠.٠ ر. ٢٠.٠ ر. ٧ جنيه .

وحدث حينذاك أن انتهت الحرب الأهلية فى أميركا وعادت تتاجر فى قطنها مع بريطانيا وأحست مصر بكساد قطنها بعد رواج وانخفاض ثمنه بعد ارتفاع وحدثت أزمة فى الاقتصاد المصرى فانهزت شركة بيشوفشايم الفرصة السانحة فى سنة ١٨٧٠ لتتبع اسماعيل بإنشاء صناعة للسكر تكون حكرا للحكومة وتستفيد منها ربها يعوضها عن خسارتها فى القطن .. وأقرضته لذلك سبعة ملايين جنيه لم يقبض منها إلا خمسة وعادته فى إنشاء مصانع السكر لتجنى منها ربحا آخر ...

وعندما أغراء صمويل بيكر البريطانى بفتح السودان للحصول منه على ما فيه من ذهب اقترض نصف مليون جنيه دفع منه للرحلة البريطانى الذى قاد الحملة عشرة آلاف جنيه .. وتكاثر أصحاب الديون فأراد المدين أن يسد للدائنين ما عليه فاقترض من بنك أوبنهايم البريطانى عشرين مليوناً من الجنيهات هى فى أصلها قبل خصم الفوائد والعمولة اثنين وثلاثين مليوناً من الجنيهات .!

وأحس المقاولون الأوربيون والمرابون وعملاء البنوك الأوربية

ووكلائها أن الحكومة المصرية صارت غنيمة لكل أن ينهب منها ما يشاء فراح الجميع يعرضون على اسماعيل القروض الصغيرة والكبيرة ويقدمون له المشروعات ويبدون الاستعداد لتنفيذها بشرط ضمان الحكومة المصرية ..

وهكذا بلغت ديون مصر من القروض الأجنبية في سنة ١٧٧٦ واحدا وتسعين مليوناً من الجنيهات لم يستطيع اسماعيل أن يدفع فوائدها كلها وهى حينذاك أربعة ملايين من الجنيهات سارعت الحكومة البريطانية إلى اقتراضها من بنك روتشيلد لتشتري بها أسهم مصر في مشروع قناة السويس .. وأخذ اسماعيل ثمن الأسهم ليدفعه سداد للفوائد !

أضف إلى هذا أن رؤوس أموال أجنبية أخذت ترد إلى مصر لاستغلالها في مشروعات استثمار خاصة وحصلت على امتيازات و ضمانات احتكار لاستخراج ما فى المناجم المصرية من معادن مختلفة ولتوسيع رقعة الأراضى القابلة للزراعة وتقسيمها وبيعها وتنفيذ مشروعات الري اللازمة لها وزراعة المحاصيل المطلوبة للصناعات والأسواق وأنشئت لهذه الأغراض شركات هى فى حقيقة أمرها فروع من شركات احتكارية كبيرة فى الدول الاستعمارية .

وكذلك، افتتحت فروع عديدة لمصارف وبنوك أوروبية مختلفة

لاستثمار رؤوس أموالها في التسليف على الأملاك والعقارات وأراضي البناء وتقديم القروض لفروع متعددة من الانتاج والأعمال المتصلة به. وتقدر قيمة رؤوس الأموال الأجنبية التي استثمرت في مصر خلال الفترة ما بين ١٨٥٠ - ١٩١٤ بمائتي مليون جنيه أو يزيد صار لها السيطرة التامة على الاقتصاد المصري كله ومن ثم على مصر نفسها.

مؤسسات استثمارية بأسماء وطنية

ومثل هذا حدث أيضاً في تركيا والبلاد الشرقية والإسلامية التابعة لها حينذاك وفي منطقة البلقان فإن تصدير رؤوس الأموال المالية والصناعية أنصب على تشغيلها في إنشاء شبكة واسعة النطاق من الطرق والممرات المائية والبحرية والسكك الحديدية والمواصلات السلكية واللاسلكية فمثلاً استطاعت الشركات الفرنسية أن تحصل من الحكومة العثمانية في سنة ١٨٦٨ على امتياز إنشاء الخط الحديدي الذي يربط بين اسطنبول وسالونيك من ناحية وبين خطوط السكك الحديدية الموجودة حينذاك وسط حوض نهر الدانوب من ناحية أخرى كما حصلت المؤسسات الألمانية التي يمولها البنك الألماني على امتياز إنشاء الخطوط الحديدية في بلاد البلقان التابعة للحكومة العثمانية فلما فرغت منه سنة ١٨٨٦ أمكنها إغراء سلطان العثمانيين بمد السكك الحديد إلى أنقرة وتأسست شركة

لهذا الغرض باسم شركة الأناضول للسكك الحديدية واشتركت رؤوس الأموال البريطانية فيها بمقدار الربع وعين مدير بريطاني في مجلس إدارتها المؤلف معظمه من الألمان واستطاعت هذه الشركة التي تضم رؤوس أموال بريطانية وألمانية أن تحصل بعد ذلك بحماسة أعوام على امتياز بناء الخط الحديدي فيما بين قونية وحلب والموصل وبغداد ورأت أن تشرك معها رؤوس الأموال الفرنسية في هذا المشروع الجديد مناصفه ثم أنشئت فيما بين ١٩١٣ - ١٩١٤ شركة بغداد للسكك الحديدية برؤوس أموال بريطانية وألمانية لمد الخطوط الحديدية إلى منطقة الخليج الفارسي .

وهناك نوع آخر من المشروعات يتضح فيه تصدير رؤوس الأموال المصرفية بأجلى صورة .. فقد استطاعت البنوك الفرنسية والبريطانية أن تحصل في سنة ١٨٦٣ على امتياز بإنشاء البنك العثماني الذي احتكر إصدار الأوراق المالية والنقدية في الدولة العثمانية وافتتح له فروعاً في معظم البلاد التي كانت منقضية تحت لواء تركيا وأخذ يمارس جميع أعمال البنوك وأهمها التسليف على المشاريع التجارية والزراعية والصناعية والمساهمة فيها .

وينبغي أن نلاحظ هنا أن أصحاب رؤوس الأموال الفرنسية والبريطانية والأوربية قد سموا مؤسستهم المالية باسم البنك العثماني لأن

من عاداتهم دائماً أن يسموا مؤسساتهم وشركاتهم وبنوكهم التي ينشئونها في البلاد التي يستغلونها بأسماء وطنية محلية خداعاً لأهل البلاد وأيهما بأن هذه المؤسسات وطنية لحما ودما ينبغي الحرص عليها والدفاع عنها كثرات وطني عظيم !

ولكن تصدير رؤوس الأموال المصرفية والصناعية المندمجة بعضها في بعض لم يقتصر على بلد واحدة أو منطقة واحدة بل شمل العالم كله .. ذلك أن الاحتكارات المحلية في كل دولة استعمارية سعت سعياً حثيثاً إلى الاستيلاء على الأسواق العالمية والسيطرة على موارد المواد الخام في كل مظاهرها واقتضاها هذا السعي التنافس المرير فيما بينها جميعاً .

المحالفات الاقتصادية:

وأنت تذكر أن المنافسة الحرة تؤدي إلى تقيضها وهو الاحتكار وفقاً لقانون التركيز .

ولهذا سرعان ما تداخلت الاحتكارات بعضها في بعض وتراپطت وعقدت المحالفات الاقتصادية وأنشأت الإحتكارات التجارية والانتاجية على نطاق دولي يلتقي معه طلبها المحلي التي كانت تنسم به قبل دخولها في هذه المنافسة العالمية .

فلما تم لها هذا التركيز والاندماج والتداخل في نطاق دولي واسع أخذت تتوزع الأسواق العالمية وتتقاسم الموارد الخام والخيرات الزراعية كل حسب رأسماله وقوته الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

الخط السعير والنماسة المصنعة !

ومن أطرف نماذج التنافس الذي جرى بين الاحتكارات في النطاق الدولي ثم تداخلها بعضها في بعض ما حدث بين احتكارستاندارد وأويل الأمريكي ومجموعة شركات شل الهولندية البريطانية التي يمولها فرع بنك روتشيلد الفرنسي .

فقد أرادت الشركات الأمريكية أن تقهر مجموعة الشركات الهولندية البريطانية خففت سعر بترولها وباعته بأثمان لا تكاد تفي بتكاليف إنتاجه وأغرقت به الأسواق في جميع البلاد الأوروبية ولكن شركات شل استطاعت أن تقاومها في هذا المجال بضع سنوات ثم انتقلت المعركة إلى أسواق منطقة الشرق الأقصى وفي أرض الصين بالذات ففي أواخر القرن التاسع عشر وزعت شركات ستاندارد أويل بالبحان على أهالي الصين مئات الألوف من مصابيح البترول التي كتب عليها عبارة «حظ سعيد» وهي عبارة يرددها الصينيون حينذاك ويتفاءلون بها فسرعان ما أقبلوا على هذه المصابيح يشترون البترول الأمريكي ويستخدمونه فيها للاستضاءة وأوشك الاحتكار الأمريكي أن يستولى على

سوق الصين الضخم الذى يضم أربعمائة مليون أو يزيد من السكان !

ولكن شركات شل تطلعت إلى هذا السوق الكبير فاستخدمت للاحتكار الأمريكى الأساليب التى استخدمتها ضدها فى أسواق أوربا وصارت تباع البترول للصينيين بنصف الثمن الذى تبيعهم به إياه شركات ستاندارد أويل . . وأخذ الصينيون يستخدمون بترول الشركات البريطانية الهولندية فى المصانع التى وزعتها عليهم الشركات الأمريكية ! ودارت بين الفريقين منافسة عنيفة فى تخفيض الأثمان وكتب لشركات شل فيها الغلبة لأنها كانت تستخرج البترول من سومطرة وهى قريبة من الصين بينما كانت الشركات الأمريكية حتى ذاك الوقت تستخرجه من أراضى أمريكيا نفسها وتتسكف فى سبيل نقله إلى أسواق الصين نفقات كبيرة

ورأى الفريقان أن المنافسة ضارة بهما كليهما ولا يستفيد بها غير المستهلكين ووجدوا أن أرباحهما قلت وتدهورت فقررا التفاهم معا وعقدا حلفا اقتصاديا أو احتكارا تجاريا فى سنة ١٩١١ اقتسما بموجبه أسواق الشرق الأقصى كلها مناصفة وعندئذ رجعت أثمان البترول إلى الارتفاع وعادت الأرباح إلى التزايد واشتدت وطأة الغلاء فى أسعاره على الشعوب الآسيوية وانقلبت عبارة الحظ السعيد إلى تعاسة مضمينة !

على أن هاتين المجموعتين الرئيسيتين من احتكارات البترول لم تقتصرأ على اقتسام الأسواق في القارة الآسيوية بل توالى بينهما الاتفاقات والعقود وصارتا تشتركان مع مجموعات أخرى مماثلة من الشركات الاحتكارية مثل الشركة الانجليزية الايرانية وسوكوني فاكوم وتكساس وستاندارد أويل أوف كاليفورنيا ونفط الخليج الأمريكية في اقتسام ينابيع البترول وأسواقه في العالم كله .

بترول الشرق الأوسط

وإليك هذه الحقائق بالأرقام التي أوردها تقرير الأمم المتحدة عن اقتصاديات الشرق الأوسط في مارس سنة ١٩٥٣ وذكر عنها أنها أرقام تقريبية لا تدل على الحقيقة كاملة لأن الشركات درجت على ألا تذكر الحقائق عن آثار استغلالها البشع لثروات الشعوب وستبين من الجدول التالي أن إنتاج البترول من بلاد الشرق الأوسط ونسبته المئوية للإنتاج العالمى فى تزايد مستمر سريع .. وستلاحظ إن إنتاج إيران من البترول الخام خلال عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ تناقص نظرا للاضطرابات التى حدثت فى صناعته عقب تأميم البترول وما ترتب عليه من نزاع لا زال إيران تعاني آثاره الاقتصادية والسياسية .

إنتاج البترول الخام في الشرق الأوسط مقدرا بألف الأطنان

السنة	١٩٣٨	١٩٤٦	١٩٤٨	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
البحرين	١١٣٨	١٠٩٩	١٤٩٦	١٥١١	١٥٠٨	١٥١٠
مصر	٢٢٦	١٢٨٢	١٨٨٦	٢٤٣٤	٢٣٣٢	٢٣٢٠
إيران	١٠٣٥٩	١٩٤٩٧	٢٥٢٧٠	٣٢٢٥٩	١٦٨٤٤	١٣٥٠
العراق	٤٢٩٨	٤٦٨٠	٣٤٢٧	٦٤٧٩	٨٢٥١	١٨٠٠٠
الكويت	—	٨٠٠	٦٤٠٠	١٧٢٩١	٢٨٣٢٧	٣٧٩٠٠
قطار	—	—	—	١٦٣٦	٢٢٧	٣٣٠٠
الحجاز	٦٧	٨٢٠	١٩٢٦٠	٢٦٩٠٤	٣٧٤٧٦	٤٠٧٠٠
تركيا	—	—	٢	١٧	١٩	٢٠
مجموع إنتاج الشرق الأوسط	١٦ ٨٨	٣٥٥٥٨	٥٧٧٤١	٨٨٤٤٠	٩٧٢٢٧	١٠٥٠٠٠
مجموع إنتاج العالم كله	٢٨٢٠٠٠	٣٧٨٠٠٠	٤٧٠٠٠٠	٥٢٥٠٠٠	٥٩٢٠٠٠	٦٢٢٠٠٠
النسبة المئوية لإنتاج الشرق الأوسط.	٥٩٧	٩٥٤	١٢٥٣	١٦٥٨	١٦٥٤	١٦٥٩

زيادة هائلة في الاستغلال !

ولقد اقترنت هذه الزيادة المستمرة في استغلال منابع البترول التي تزخر بها بلاد الشرق الأوسط بزيادة مماثلة في تصدير رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق الاحتكارات التي تستغل هذه الثروات الضخمة وتستثمرها لحسابها بحيث ارتفعت رؤوس الأموال الصادرة فيما بين ١٩٢٥ — ١٩٥٢ من مائة مليون دولار إلى بليون وتسعمائة مليون دولار . . . ويقدر الخبراء الاقتصاديون للأمم المتحدة أن رؤوس الأموال البريطانية تمثل ٥١ ٪ من مجموع رؤوس الأموال الأجنبية المستخدمة في صناعة البترول بالشرق الأوسط وتمثل رؤوس الأموال الأميركية ٤٠ ٪ أما التسعة الباقية من المائة فتختص بها رؤوس أموال أجنبية مختلفة ومحلية !

وليست هذه الأمثلة التي أوردناها إلا نموذجاً للمحالفات الاقتصادية المتمثلة في الاحتكارات التجارية والإنتاجية التي تتوزع الأسواق وموارد الخامات الأولية في مختلف الصناعات والمجالات الإنتاجية والاستغلالية في العالم كله .

الاستعمار بتقسيم العالم

ولكن اقتسام الاحتكارات التجارية والاتاجية للأسواق العالمية وموارد الخامات الأولية لا يتم في سهولة ويسر ولا يحىء نتيجة التنافس التجارى فحسب بل هو يرتبط ويقترن ويتدعم بتقسيم العالم إلى مناطق استغلال ونفوذ تتوزعها الدول الإستعمارية فيما بينها .

فإن الاحتكارات تستغل نفوذها فى الحكومات وسلطانها عليها وتتخذ منها أدوات طبيعية وتدفعها لاستخدام قواتها العسكرية ومقدراتها السياسية للضغط على البلاد التى يراد استغلالها وفتح أسواقها واحتكار خاماتها الأولية ومحاصيلها الزراعية .

والواقع أن تقسيم العالم فيما بين الدول الاستعمارية بدأ منذ المرحلة الأولى فى الاستعمار الحديث واستمر خلالها بحيث يمكن القول أن ما حدث فى المرحلة الثانية للاستعمار لم يكن إلا إتمام هذا التقسيم وتدعيمه والتوسع فيه . . . وسنعرض عليك فيما يلى بعض النماذج الرئيسية لتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ واستغلال . . .

أمير بطا فى طريق الاستعمار .

فعندما بدأ الزحف الاستعمارى الجديد فى أواخر القرن التاسع عشر كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد قامت بحركتها الاستقلالية وأعلنت

في وثيقة استقلالها يوم ٤ يولية سنة ١٧٧٦ أن الناس خلقوا متساوين
مزودين بحقوقهم الذي لا ينكر في الحياة والحرية والبحث عن السعادة
وعددت المآسى التي أحدثها الاستعمار البريطاني فذكرت منها الامتناع
عمداً عن سن القوانين الضرورية التي تعود على الشعب بالنفع العام ووضع
العراقيل لمنع البرلمانات المنتخبة من ممارسة نشاطها النيابي وفرض الضرائب
المرهقة دون مشورة السكان والاحتفاظ بقوات عسكرية كبيرة على
نقطة الشعب ! .

فلما تخلصت أميريكامن تبعيتها للامبراطورية البريطانية أخذت تشق
طريقها إلى الوجود دولة ذات سيادة وشرغت تحتفظ لنفسها بثرواتها
ومحاصيلها ومعادنها وتذنى صناعاتها الخاصة وأساطيلها التجارية وتمارس
التجارة لحسابها وبدأت تزدهر وتزداد غنى وثراء ولم تلبث أن وقفت
مع الدول الاستعمارية الأوروبية جنباً إلى جنب وسارت في طريق الاستعمار
أشواطاً بعد أشواط. حتى صارت الآن رأس الدول الاستعمارية جميعاً !

وبهذا لم يبق لبريطانيا من مستعمراتها الرئيسية العديدة التي أنشأتها
في أميريكالشمالية سوى كندا . . واضطرت الحكومة البريطانية
إزاء ما ألمسته من امتداد تيار الثورة الأميركية إليها فيما بعد أن تمنحها
في سنة ١٨٦٧ استقلالها الذاتي وأن تستبقها بهذا الوضع ضمن ممتلكات

التاج البريطانى . . وكانت كندا أول المستعمرات البريطانية التى اتبع معها هذا النظام المعروف باسم نظام الدومينيون .

وكانت هذه التطورات التى وقعت فى أميركا الشمالية ثمادفع بريطانيا إلى أن تزيد توسعها الاستعماري فى أقاليم القارة الآسيوية عامة والهند خاصة وفى القارة الاستراالية ونيوزبلندة وفى القارة الافريقية .

وانتهزت فرصة انشغال فرنسا فى ثورتها والحروب التى أعقبتها مع الدول الأوروبية لكي تدعم نفوذها وتوسعها فى تلك الأقاليم والمناطق والقارات .

امبراطورية فكتوريا فى الهند

واستطاعت خلال خمس وعشرين سنة فيما بين ١٨٠١ — ١٨٢٦ أن تغزو كثيراً من ولايات الهند وتستولى عليها بالحروب وترغم الحكام المنغوليين المقهورين على توقيع المعاهدات بفرض الحماية البريطانية على بلادهم !

ولما خشيت بريطانيا أن تقوم فرنسا مع روسيا القيصرية حينذاك بعمل مشترك لغزو الهند وانتزاعها منها بادرت فبسطت حمايتها العسكرية على إقليم البنجاب وأفغانستان واستولت على إقليم نيبال فى شمال الهند وبلاد الملايو وبورما فى شرقها .

وكانت الشركة البريطانية للهند الشرقية هي التي تدير هذه الأقاليم والبلاد وتمارس فيها من نظم الاحتكار والاستبداد ما أثار شعب الهند ودفعه إلى تشديد مقاومته الوطنية وأوشك هذا الشعب المجيد أن يطرد عملاء الاستعمار البريطانى من بلاده لولا أن سارعت الحكومة البريطانية فحلت الشركة البريطانية في سنة ١٨٥٨ وتسلمت الهند وأعلنت ضمها نهائياً إلى ممتلكات الامبراطورة فيكتوريا ملكة بريطانيا (العظمى) حينذاك وصارت شبه القارة الهندية وما جاورها من أقاليم مستعمرات بريطانية وفقدت هذه البلاد العريقة في الحضارة والاستقلال سيادتها الوطنية .

حرب الأفيون

وكانت الشركة البريطانية قد استطاعت أيضاً أن تحتكر معظم التجارة مع الصين ووجدت في الأفيون خاصة بضاعة راثجة تدر عليها أضعف الأرباح والمكاسب فضلاً عن أنها اتخذت منه عمداً وسيلة من أشد الوسائل فيكا بالأبدان والعقول وقضاء على روح المقاومة والكفاح في ذلك الشعب الصينى الذى أطلق عليه المستعمرون اسم « الخطر الأصفر » .

وبلغ من إجرام الشركة البريطانية في هذا السبيل أنها خصصت لاستنبات الأفيون مناطق فسيحة في إقليم البنغال الخصيب واستمرت

الشركة تهريبه إلى الصين وتدخله إلى أقاليمها سرّاً وجهرًا وتحتال لذلك بمختلف الأساليب لكي تبيعه للشعب الصيني بغية تخدير أعصابه وتضييع عناصر القوة في كيانه الوطني الضخم وتمهيداً لغزو بلاده وضمها إلى ممتلكات بريطانيا على نحو ما فعلت بالهند والملايو وبورما .

وأدرك حاكم إقليم كانتون حينذاك الخطّة المبيتة وعرف ما تنطوي عليه المؤامرة الغادرة فأعلن « أن تجارة الأفيون أشدّ عدواناً على الإنسانية من تجارة الرقيق » ورأى أن حماية وطنه وشعبه من هذا الخطر الداهم تستلزم تحريم هذه التجارة فصادر شحنة من شحنات الأفيون التي كانت الشركة تنوي تهريبها إلى أراضى الصين رغم القانون !

عندئذ تحركت بريطانيا « العظمى » لحماية التجارة المحرمة وأرسلت الملكة فيكتوريا جيشاً من جيوشها العديدة لمحاربة الصين وانتهت حرب الأفيون بعد عامين باستيلاء بريطانيا منذ سنة ١٨٤٢ على جزيرة هونج كونج واتخذت منها مستعمرة ضمّتها إلى ممتلكاتها وواصلت منها تجارة الأفيون قبلغ ما صدرته من هذه المادة المخدرة السامة إلى الصين في سنة ١٨٥٠ اثنين وخمسين ألفاً من صناديق الأفيون ربحت منها خمس دخلها كله في ذلك العام !

ولا تزال هذه المستعمرة ملكا لبريطانيا وهي تتخذ منها في أيامنا هذه مركزاً تجارياً لتوريد بضائعها وبضائع كافة الدول إلى الصين .
وبمثل هذه الأساليب أيضاً توسعت بريطانيا في القارة الأسترالية وفي نيوزلند وغيرها من جزر وأقاليم تلك المنطقة .

استعمار فرنسا للهند الصينية

وما فعلته بريطانيا بالهند فعلت فرنسا مثله بالهند الصينية ففي بداية القرن الثامن عشر استطاعت الشركة الفرنسية للهند الشرقية ان تقيم لها بعض المراكز التجارية والمستعمرات الساحلية في تلك البلاد الخصبة الغنية ولكنها لم تستطع ان تستولى عليها لانها كانت لا تزال مملكة تابعة للصين التي يحكمها في ذلك الوقت اباطرة المنغول .

فاما لمس سكان تلك البلاد اساليب المستعمرين الفرنسيين وادركوا حقيقة مؤامراتهم قاوموهم اشد المقاومة وقرر أحد حكام الهند الصينية في سنة ١٨٢٥ طرد العملاء الفرنسيين وصنائعهم من المبشرين الدينيين واستمرت الحرب سجالا بين المستعمرين والسكان الوطنيين .

وحدث في اعقاب حرب الأفيون ان تحرشت سفينة بريطانية بالسلطات الصينية في أحد الموانى .. وكان الغرض من ذلك التمهيد لغزو الصين .. ولما كانت الصين تبلغ من الضخامة والإتساع حدا كبيرا فقد تحالفت بريطانيا وفرنسا على القيام بحملة مشتركة على تلك البلاد .

وأرسلت الدولتان الاستعماريتان أسطولا يتألف من مائتين وخمسين سفينة تحمل عشرين ألف جندي واستغرقت الحرب عامين استطاعت قوات الغزاة ان تنزل خلالهما في بكين عاصمة الصين وعلى بعض سواحلها واضطرت الحكومة الصينية في سنة ١٨٥٠ أن تعقد مع الدولتين الأستعماريتين معاهدة تبيح لهما الامتيازات التجارية والاستغلالية والسياسية .

وانتهزت فرنسا الفرصة السانحة فانزلت بعض قواتها على سواحل آنام وفي سنة ١٨٥٨ ضرب الاسطول الفرنسى سواحل الهند الصينية واستمرت الحملات العسكرية الفرنسية تتوالى على تلك البلاد وتحتلها إقليما بعد إقليم وولاية بعد ولاية وترغم حكامها المحليين على عقد معاهدات الحماية وتولى عليها الحكام الفرنسيين فما أن جاءت سنة ١٨٩٩ حتى كانت الهند الصينية بأسرها مستعمرة فرنسية .. ولا تزال فرنسا حتى اليوم تقاتل

الشوار الوطنيين وتشن عليهم الحرب منذ سبع سنوات لتستبقى هذه البلاد في قبضتها .

هولندية وجزر الهند الهولندية

والأمر بالمثل فيما فعلته هولندية بالبلاد التي جرت العادة على تسميتها بجزر الهند الهولندية فقد ظلت هولندية تمارس فيها أساليب القهر والعدوان وتشن على أهلها الحروب تلو الحروب وتحتال للتغلب عليهم واحتلال بلادهم وضمها إلى الممتلكات والمستعمرات الهولندية بكافة أساليب الغش والخداع والوقعة !

أميريات تحتكم برطات الحضارة

ونترك القارتين الآسيوية والاسترالية وما بينهما من أقاليم وجزر لننظر في أمر دولة الولايات المتحدة في أميركا الشمالية وهي التي أعلنت في وثيقة استقلالها أن الناس جميعاً ولدوا متساوين مزودين بحقوقهم في الحياة والحرية والبحث عن السعادة .

حدث في سنة ١٨٢٣ أن أعلن الرئيس الأميركي مونرو أن القارتين الأمريكيتين يجب ألا تكونا بعد هدفا للاستعمار الأوربي

وأن أميركا للأميركيين ولا شأن لأوروبا أو العالم القديم بما يدور
في العالم الجديد !

ويشبه أحد الكتاب الأميركيين الرئيس مونرو في ذلك الإعلان
رجل البوليس حين يشهر سلاحه في وجه اللصوص ويطلب منهم أن
يرفعوا أيديهم .

والواقع أن ما أريد بهذا الإعلان هو إنهاء سيطرة أسبانيا على
مستعمراتها في القارة الأمريكية الجنوبية وأرجاع الدول الأوربية
الأخرى — وخاصة بريطانيا — عن محاولاتها للحول مكان أسبانيا
في هذه القارة .

فإن الولايات المتحدة صارت تعتبر قارة أميركا الجنوبية والبلاد
والجزر التي تتوسط بين القارتين الشمالية والجنوبية مجالات طبيعية
لتوسعها الاستعماري .

وكانت أميركا الشمالية قد استطاعت خلال حروب نابليون أن تدعم
تفوذها التجاري في قارة أميركا الجنوبية وفي جزر البحر الكاريبي
وانتهزت فرصة الضعف الشديد الذي أصاب أسبانيا فبدأت سلسلة من
الحروب وأخذت تدبر المؤامرات وتمارس الضغط السياسي وتدعم
الاستغلال والتغلغل الاقتصادي وتشجع الحركات الوطنية لتخرج هذه

البلاد نهائياً من سيطرة أسبانيا لتقع في أيديها وأمكنها بذلك كله أن تستولى على جزر البحر الكاريبي مثل كوبا وبرتريكو وتحصل على الامتيازات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تكفل لها السيطرة التامة على قارة أميركا الجنوبية بأسرها .

ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقنع بالتوسع في بلاد القارة الأمريكية الجنوبية . بل استطاعت أيضاً أن تنتزع من أسبانيا مستعمراتها في جزر الفيليبين وصار لها في أقاليم القارة الآسيوية مستعمرة تضارع في اتساعها وخصوبتها وغناها مستعمرات الدول الأوربية الأخرى .

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية كلما سيطرت على بلد من بلاد أميركا الجنوبية وبسطت عليها نفوذها الاقتصادي والسياسي والعسكري وتحكمت في شؤونها الداخلية والخارجية أو استولت على جزيرة من جزر البحر الكاريبي الذي يفصل ما بين القارتين الشمالية والجنوبية تعلن أنها مافعلت ذلك كله إلا لتحرير شعوب تلك البلاد من الاستعمار والدفاع عن الحرية والامن والسلام !

ومن طريف ما يروى أنه حين احتلت أميركا جزيرة بورتريكو في سنة ١٨٩٨ أصدر الجنرال الأمريكي مايلز بيانا إلى سكانها يقول لهم

فيه باسم الحكومة الأمريكية « أننا لم نحضر لنعلن الحرب على شعب هذا البلد الذي ظل مئات السنين يزرع تحت وطأة الأسبان بل على العكس جئنا لنحميكم ونحمي لكم ممتلكاتكم ونزيد رخاءكم ونضفي عليكم حصانات النظم الحرة لحكومتنا الأمريكية وبركاتنا »

فلما سمع مارك توين - وهو كاتب أميركي يرتفع إلى مصاف الكتاب العالميين - بهذا البيان ضحك ساخرا وكتب الأديب العظيم قطعه أدبية رائعة عنوانها « إلى الإنسان الجالس في الظلام ! » استهزأ فيها بما سماه « بركات احتكار الحضارة ! » وقال لا بد أن هذا الإنسان الجالس في الظلام سيقول لنفسه أن هناك شيئا غريبا لا يمكن تعليله .. ولا بد من أن هناك قارتين أميريكيتين إحداهما تطلق الأسير من عقاله والأخرى تنقض على الحرية الجديدة الممنوحة للأسير وتسلبها منه ثم تفتعل الشجار معه لغير سبب وسرعان ما تقتله لتنتزع منه أرضه !

تقسيم القارة الأفريقية

ماذا كان خط القارة الأفريقية من هذا التقسيم ؟

ذكرنا من قبل أن المرحلة الأولى من الاستعمار اقتصرَت في هذه القارة على إنشاء المراكز لتجارة الرقيق والقواعد البحرية لتموين

السفن بالوفود والأغذية على طول السواحل الغربية والجنوبية والشرقية .

ولقد ظل الحال كذلك حتى أوائل القرن التاسع عشر ولم يكن المستعمرون الأوربيون حتى ذلك الوقت يجدون في أنفسهم الجرأة على التوغل داخل القارة الأفريقية خشية أن تحتويهم غاباتها الكثيفة المظلمة فلا يعرفون الطريق إلى الخروج منها سالمين أو أن يجدوا من القبائل الزنجية التي تسكنها مالا يرضيهم وشاعت لديهم المخاوف وسرت بينهم الأراجيف بأن سكان الأقاليم الداخلية في تلك القارة التي يطلقون عليها في العادة اسم القارة المظلمة يأكلون البشر ويتلذذون خاصة بأكل لحوم البيض وشرب دماهم !

ولكن هذا كله لم يمنع المستعمرين من حشد قواهم واسلحتهم وتجريد الحملات العسكرية المزودة بأدوات القتل والتدمير للزحف على هذه القارة الضخمة والتوغل في أراضيها وتعريض أهلها لأهوال الحروب ومآسيها والاستيلاء على بلادهم وضمها إلى ممتلكات الدول الاستعمارية على اختلافها وساعد على ذلك قيام حملات من المستكشفين الجغوافيين استطاعت أن تتعرف إلى أقاليم القارة الأفريقية وأقسامها فلم تبدأ مطالع القرن العشرين إلا والقارة الأفريقية مقسمة بين هذه الدول ليس فيها بلد يحتفظ باستقلاله سوى الحبشة فقد تأخر دورها إلى

أن انقضت عليها إيطاليا قبل الحرب العالمية الثانية !

ولو أنك أطلعت على خريطة سياسية للقارة الأفريقية لوجدت أن فرنسا تختص مع أسبانيا ببلاد المغرب العربي في شمال أفريقيا (تونس ومراكش والجزائر) فإذا انتقلت إلى الساحل الغربي متجها إلى الجنوب رأيت أن فرنسا تسمى مستعمراتها العديدة في شمال هذا الساحل أفريقيا الغربية الفرنسية ويجيء بعدها جمهورية ليبيريا وهي جمهورية مستقلة اسميا ولكنها في الحقيقة مستعمرة أميركية نشئت في سنة ١٨٢٠ عندما أراد الاستعماريون الأمريكيون أن يأخذوا بنصيبهم في تقسيم القارة الأفريقية فأرسلوا إليها بعض الزنوج المعتوقين وأقاموا فيها مستعمرة أميركية واتخذوا لها عاصمة سموها مونروفا نسبة إلى رئيسهم الأمريكي مونرو صاحب نظرية أميركا للأميركيين ! وتقوم إلى جوار ليبيريا مستعمرتان بريطانيتان هما ساحل الذهب ونيجريا وتتلوهم مستعمرة أنجولا البرتغالية ثم مستعمرة أفريقيا الجنوبية الغربية وهي الآن واقعة تحت إدارة اتحاد جنوب أفريقيا الذي يعتبر بدوره من الممتلكات البريطانية وكانت أفريقيا الجنوبية الغربية من قبل مستعمرة الهاندي .

فإذا ارتفعت على طول الساحل الشرقي لإفريقيا وجدت مستعمرة سوزمبيق البرتغالية تواجهها مستعمرة فرنسية في جزيرة مدغشقر وتجاورها

مستعمرات بريطانية في بنشوانالاند وروديسيا بقسميها الجنوبي والشمالي
ونياسالاند وتنجانيقا وكينيا وأوغنده ثم مستعمرات فرنسية وبريطانية
وإيطالية في الصومال وإريتريا .

وستجد أن أرض النيل الحالك في الشمال والجنوب أى في مصر
والسودان لا تزال حتى الآن منذ سنة ١٨٨٢ تعاني من سيطرة الاستعمار
البريطاني واحتلاله وتجاورها في شمال وسط إفريقيا ليبيا بأقسامها الثلاثة
(طرابلس - برقة - فزان) وقد كانت قبل انهزام إيطاليا في الحرب
العالمية الثانية مستعمرة إيطالية وحلت مكان إيطاليا فيها بعد الحرب
بريطانيا وأمريكا ولا تزالان تسيطران عليها رغم حصولها اسما على
الاستقلال .

فإذا نظرت إلى وسط القارة الإفريقية فيما حول خط الاستواء
وجدته ينقسم قسمين أحدهما في الشمال ويسمى بإفريقيا الاستوائية
الفرنسية والآخر في الجنوب وهو مستعمرة الكونجو البلجيكي .
وهكذا ترى أنه لا يكاد يوجد بلد أو إقليم في القارة الإفريقية
بأسرها إلا وأصابه الاستعمار ببلائه !

سياسة التفاهم الاستعماري

هذه النماذج التي ذكرناها تظهر لك كيف أن الدول الاستعمارية

مدفوعة من الاحتكارات المحلية والدولية اقتسمت العالم إلى أقاليم سياسية تتبعها وتخضع لها وتنطلق فيها الاحتكارات لممارس أعمال الاستثمار وتستولى على محاصيلها الزراعية ومعادنها وخاماتها وتبيع سلعها ومنتجاتها في أسواقها الواسعة العريضة وتستغل الأيدي العاملة فيها بأجور .

وليس بنا حاجة إلى القول بأن استيلاء أى دولة استعمارية على إقليم من الأقاليم أو تغافل نفوذها فيه إنما يتم بناء على أسبقية تصدير رؤوس أموالها التجارية والمالية والصناعية إليه وحصول احتكاراتها ومنشأتها المحلية على النصيب الأكبر من أسهم الاحتكارات التجارية والانتاجية الدولية وقدرتها على تصدير فائض من رؤوس أموالها ومدى ما يكون للدولة التى تعمل لحسابها من قوة سياسية وعسكرية !

ولعلك لمست خلال النماذج التى عرضناها عليك أن الدول الاستعمارية نافست بعضها بعضا فى الاستيلاء على هذه الأقاليم والبلاد وضمها إلى ممتلكاتها وادى تنافسها إلى وقوع الحروب العديدة فيما بينها كما أنها لم تضع يدها على إقليم أو بلد إلا وقهرت أهله وسكانه الوطنيين واستخدمت قواها العسكرية وضغطها السياسى لحماية سيطرتها الاقتصادية .

سياسة توازن القوى

ولقد ارتبط تقسيم العالم إلى مناطق سياسية تمارس فيها الدول الاستعمارية نفوذها الاقتصادي والعسكري والسياسي بنشوء سياسة عرفت في التاريخ باسم سياسة توازن القوى ويقصد بها تفاهم الدول الاستعمارية وحكوماتها على تقسيم العالم فيما بينها إلى مناطق نفوذ واستغلال وأن تحتفظ كل دولة منها بالمنطقة المخصصة لها وتتصرف فيها كيف تشاء فلا تحاول أن تعتدى على منطقة نفوذ غيرها من الدول الاستعمارية وإن كان هذا لا يمنع — كما أوضحنا من قبل — من أن تتشارك رؤوس الأموال المصدرة من الدول الاستعمارية في استثمار جميع المناطق والأسواق .

والثابت تاريخيا أن سياسة توازن القوى بدأت تظهر وتتخذ شكلها العملي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر . . ففي ذلك الوقت بدأت ألمانيا وإيطاليا تظهران من جديد على مسرح السياسة العالمية دولتين لهما من التقدم الصناعي والاقتصادي والقوة العسكرية ما جعلهما تتطلعا إلى نصيبهما من أقاليم العالم وأقسامه . . وكانت روسيا القيصرية قد تغلغت حينذاك في بلاد البلقان واتخذت من حماية الأرثوذكس في بلاد الشرق الأوسط ستارا للتوسع الاقليمي .

وكانت الإمبراطورية العثمانية قد تداعت وانهارت وصارت دانية القطوف لكل من يمد يده لينهب ! وأطلقت عليها الدول الاستعمارية

حينذاك اسم الرجل المريض وصارت كل دولة منها تبكى وتندب وتدعى
أنها الوريث الشرعى الوحيد الذى يحل له أن يستولى على ممتلكات
الدولة العثمانية جميعا !

ولكن خوفا من أن يؤدى النزاع بين الورثة الإدعاء إلى ضياع
التركة رأوا أن يعقدوا فى برلين مؤتمرا سنة ١٨٧٨ ليقسموا فيه الإرث
الضخم قبل أن يسلم المرحوم روحه إلى بارئها !

وترالت المؤتمرات وتعاقبت الاتفاقات وظفرت بريطانيا وفرنسا
بالنصيب الأكبر من مناطق النفوذ فبسطت فرنسا حمايتها العسكرية
على تونس فى سنة ١٨٨١ واحتلت القوات البريطانية مصر فى سنة ١٨٨٢
وابتدعت الدولتان نظام الانتداب خلال الحرب العالمية الأولى فاستولت
أولاهما على سوريا ولبنان والثانية على العراق والأردن وفلسطين .

أما بلاد الخليج الفارسي وأمارات البحرين فقد ذكرنا من قبل
أن بريطانيا بسطت نفوذها عليها منذ المرحلة الأولى من الاستعمار .

القواعد العسكرية

ولا بد لأى دولة استعمارية حين تستولى على إقليم أو بلد من أن
تحمى نفوذها فيه بالقوة . . . فهى أشبه بالصوص الذى يسطو على بيوت
الناس وفى يده السلاح يضرب به من يقاومه أو يمنع من السرقة .

ولهذا تسارع كل دولة من الدول الاستعمارية في منطقة نفوذها إلى إنشاء القواعد العسكرية والاستحكامات الدفاعية واتخاذ كافة التدابير والاستعدادات اللازمة لصيانة مصالحها وضمانها ولكفالة الظروف التي تهيئ للاحتكارات استغلالها وتمنع الدول الاستعمارية المنافسة من التغلغل في منطقة نفوذها أو الاستيلاء عليها وتسحق مقاومة الشعوب كما ثارت أو نهضت أو طالبت باستعادة استقلالها المغصوب واسترجاع مواردها وثرواتها المنهوبة .

وهذه هي الأسباب التي تجعل بريطانيا تقيم مثل هذه القواعد في السويس بمصر والجبالية وشبية بالعراق وفي الأردن وليبيا وقبرص ومالطة وجبل طارق في كينيا ورأس الرجاء وعدن وهونج كونج والملايو وبورما وسيلان وغيرها من القواعد البريطانية العسكرية في جميع مناطق العالم .

أما القواعد العسكرية الأميركية فيقول الكاتب الأميركي جورج ماريون في كتاب نشره سنة ١٩٤٨ بعنوان « القواعد العسكرية والإمبراطورية » وقال في مقدمته أنه أراد أن يوضح فيه كيف أن أميركا تنشر سلطانها العسكري على المعمورة كلها بالقوة « إن أهم حقيقة تبدى في كل مكان الآن هي أن أميركا صار لها :

أولا السيطرة العسكرية التامة على القارتين الأمريكيتين .

ثانيا : السيطرة الكاملة على المحيط الإطلنطي والباسفيكى
ثم هى تسعى بكافة الطرق إلى أن تتخذ القواعد العسكرية اللازمة
لها فى أوروبا وآسيا وإفريقيا وأستراليا لكي تحتفظ بسيطرتها فى تلك
المناطق .

ويقول الكاتب الأمريكى أن بلاده عملت خلال الحرب العالمية
الثانية على أن تبرز السيطرة أو تدعمها فى ٩٥٠٠٠ و ٩٦٠ ميل مربع
من المحيطات وفى ١٣٥٠٠ و ١٣٥٠٠ ميل مربع من الأرض التى يسكنها
٨١٥٠٠ و ٦٤٥٠٠ من السكان .

ويعلق الكاتب على ذلك بقوله أنك تستطيع اليوم أن تغرس
دبوسا فى أى مكان من خريطة العالم (الحر !!) ولا بد عندئذ من
أن يصيب الوحز قائداً برى أو بحريا من قواد الأمريكيين ! » .
ومثل هذا يقال أيضا عن القواعد العسكرية الفرنسية فى بلاد
المغرب العربى بشمال إفريقيا وفى مستعمراتها بغيرها ووسطها وشرقها
وفى الهند الصينية .

الأهداف العسكرية

وكما أن اقتسام الاحتكارات التجارية والانتاجية لأسواق العالم وموارده إلى مناطق استغلال واستثمار يتبعه تقسيمه إلى مناطق نفوذ سياسية وأقليمية فكذلك يتبع المحالفات الاقتصادية التي تتخذ مظهرها الكامل في الاحتكارات العالمية نشوء أحلاف عسكرية بين الدول ذات المصالح المتقاربة والمتفاهمة بعضها مع بعض يكون الغرض منها ضمان بقاء المستعمرات والبلاد التابعة في حوزة الدول الاستعمارية وحماية طرق المواصلات فيما بينها جميعاً ووضعها تحت سيطرتها ونفوذها على الدوام .

هذا من ناحية . . . وتهدف الأحلاف العسكرية التي تؤلفها الدول الاستعمارية وتقيمها من ناحية أخرى إلى إنشاء شبكة واسعة النطاق من الاستحكامات العسكرية تقوم بالدفاع المشترك والضمان الجماعي لهذه الدول ضد الدول الاستعمارية أو الأحلاف العسكرية الأخرى المنافسة في مناطق النفوذ والاستغلال والساعية إلى انتزاع المستعمرات .

ولكن أهم الأغراض التي تستهدف من هذه الأحلاف العسكرية هو ضرب الحركات الوطنية لشعوب البلاد المستعمرة أو الخاضعة للدول الاستعمارية .

ولقد قامت الأحلاف العسكرية منذ أواخر القرن التاسع عشر بين مجموعتين متنافستين على المستعمرات ومناطق النفوذ والاستغلال أولاهما تضم أساساً : بريطانيا — فرنسا — أميركا ، والثانية تجمع ألمانيا — إيطاليا — اليابان .

ولكن حدث في أعقاب الحرب العالمية الثانية تطورات هامة كان من شأنها أن صارت الأحلاف العسكرية أوسع نطاقاً بحيث تكاد تشمل الدول الاستعمارية والبلاد التابعة كلها في حلف واحد أو أحلاف متعددة مترابطة تضم من كانوا بالأمر خصوماً وأعداء .

ويرجع هذا التطور الهام في مجال الأحلاف العسكرية إلى أسباب عديدة قد يكون أهمها :

أولاً : نشوء جهة من الدول منفصلة بطبيعة نظمها في الحكم والإنتاج وبسياستها الدولية ومناقضة من حيث القوى المسيطرة على مصائرها لمجموعة الدول الاستعمارية وهذه الجهة تنتظم في كيانها اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وقد نشأ في أعقاب ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ التي قادها الشيوعيون البلاشفة أثناء الحرب العالمية الأولى لتقويض نظام الحكم القيصري الاحتكاري وأقامة حكم جمهوري اشتراكي والانفصال بروسيا التي تضم سدس سكان العالم عن مجموعة الدول

الاستعمارية .. ثم الجمهوريات الديمقراطية الشعبية التي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية بشرق أوروبا (تشيكوسلوفاكيا — المجر — بلغاريا — رومانيا — البانيا — بولندا) وبالشرق الأقصى (الصين — كوريا الشمالية ، وقد كانت كلها قبل تحولها إلى هذه النظم الجديدة في عداد المستعمرات واشباه المستعمرات تابعة للدول الاستعمارية المختلفة المسيطرة عليها

ولما كانت جهة هذه الدول المناقضة للدول الاستعمارية تزداد على مر الأيام قوة وازدهارا ونفوذاً فإنها تعد بالنسبة لهذه الدول خطراً يهددها ويساعد في تقوية وتدعيم القوى المناقضة لها سواء في بلادها أو في البلاد الواقعة تحت سيطرتها الاستعمارية كما أن قيام هذه الجهة نفسه يعد ضربة أصابت الاستعمار في صميمه لأنها حرمته جميع الموارد والأيدي العاملة والقوات والأسواق والصناعات والمحاصيل الزراعية التي كانت حكرآ له في هذه البلاد التي تشمل ثلث العالم على التقريب .. فمنذ نشأت هذه الجهة وتشكل كيائها انقسمت أسواق العالم قسمين تسيطر هي على أحدهما فلم يعد العالم كله سوقاً واحداً يخضع خضوعاً تاماً لأساليب الاستعماريين في الاستغلال وترتب على هذا أن اضطربت تجارة الدول الاستعمارية اضطراباً شديداً أصابها بالعطب والتدهور ودفعها إلى محاولة تنظيم نفسها والارتباط باتفاقات ومحالفات شاملة .

ثانياً : اشتداد حركات الطبقات العاملة في الدول الاستعمارية ضد
النظم الاحتكارية في الحكم والانتاج .

ثالثاً ازدياد قوة واتساع الحركات الوطنية لشعوب المستعمرات
والبلاد التابعة للدول الاستعمارية مما اقتضى من هذه الدول أن تتحالف
بعضها مع بعض لمقاومة الثورات الوطنية ومحاولة سحقها !

رابعاً : تداخل مصالح الدول الاستعمارية واندماج رؤوس أموالها
وتركزها إلى درجة جعلت التنافس بين احتكاراتها ضيق الحدود
ويسرت إمكان ربط هذه الدول بعضها مع بعض في أحلاف عسكرية
شاملة .

ولكن ارتباط هذه الدول في الأحلاف العسكرية الشاملة لا يعنى
بالضرورة إنها متفقة تمام الاتفاق في المصالح الاقتصادية الاستعمارية بل
هو على الأصح يستر كثيراً من الخلافات المستمرة النامية التي من شأنها
كلما ازدادت حدة وقوة أن تقوض هذه الأحلاف وتقسّم الدول المشتركة
فيها بعضها على بعض وعندئذ ينكشف الستار ويفتضح الشركاء ويشتد
النزاع بينهم وربما أدى ذلك مرة أخرى إلى عود المعسكرات المتضادة
داخل جبهة الدول الاستعمارية وربما ارتفع الخلاف بينها إلى الحد
الذي تتحارب فيه .

ولقد شهد العالم فعلا منذ شهر مارس سنة ١٩٥٣ تزايد الخلافات بين الدول الاستعمارية وتراشق زعائها بالتهمة وبدأت تتردد في دول غرب أوروبا خاصة دعوات إلى الاستغلال الاقتصادي والسياسي عن حليفتها الكبرى أميركا كما ترددت في أميركا نفسها على لسان شيوخها ونوابها دعوات إلى أن تسيطر الحكومة الأميركية بسياساتها الاستعمارية منفردة غير عابئة بما تبديه حليقاتها من اعتراضات وانتقادات .

تعميل المراكز الاستعمارية .

ولكن موارد العالم لا تنفذ وخيرات الدنيا لا تنفيض ففي كل يوم تكتشف في منطقة الشرق الأوسط وفي البلاد المتخلفة منابع جديدة للبترول ومناجم عديدة للفحم واليورانيوم ومختلف المعادن ومساحات واسعة فسيحة من الأراضي التي يمكن إعدادها للزراعة .

وحاجات الإنسان لا تنقضي وفي كل عام يزيد مكان العالم بأعداد ضخمة من المواليد الذين يتطلبون المزيد من السلع والمنتجات ويوسعون نطاق الممكنات التجارية أمام المحتكرين للأسواق والموارد .

ورؤوس الأموال التي تتجمع من فيض أرباح الاحتكارات تتكدس وتتراكم وتتطلب مجالات الاستثمار والاستغلال .

والإنسان ذو عقل وحيلة وهو يكتشف من حين إلى حين وسائل
فنية جديدة تمكنه من زيادة إنتاجه وتحسين مستواه بأقل التكاليف
ونحن اليوم في عصر الذرة ذات الطاقة الضخمة التي تعين على إدارة
أعمال الإنتاج بسرعة جبارة وقوة ماردة !

ولما كانت الاحتكارات تخضع في نموها واتساعها للرغبة في الربح
والاستثمار بالمكاسب فإنها حين تحس بتزايد قوتها وعنفوانها في بلد
استعماري معين يعود التنافس بينها وبين احتكارات الدول الاستعمارية
الأخرى من جديد في الميدان الدولي مستهدفا إحداث تعديلات مستمرة
في توزيع مناطق النفوذ والاستغلال وفقاً للتغير الذي يحدث في أنصبه
هذه الاحتكارات المحلية داخل الاحتكارات الدولية للتجارة والإنتاج
والذي يطرأ على النصب المخصصة لكل فيها .

وحين يكون التفاهم بين الاحتكارات سهلاً ميسوراً أو ممكناً
وحين توجد مجالات جديدة للاستغلال والاستثمار ويستطاع الاستيلاء
عليها تجري الأمور في مجراها العادي المألوف ولكن حين تعجز هذه
الاحتكارات عن التفاهم فيما بينها ويشتد الخلاف وتتهدد الأزمات
الاقتصادية بالضياع أو الاضطرابات ثم يتشبث بعضها رغم ذلك فلا ينزل
لغيره عن شيء من أرباحه أو بعض مجالات استثماره يحدث الاحتكاك
الذي لا بد منه وتقع الحرب فيما بين الدول الاستعمارية .

لتصفية خلافاتها ويصير القتال وسيلة الاحتكاريين للقضاء على أزماتهم الداخلية ..

وعندئذ تعيد الدول الاستعمارية المنتصرة تقسيم العالم إلى مناطق النفوذ والاستغلال وتقسم فيما بينها أنصبة احتكارات الدول المغلوبة وبهذا تزيد احتكاراتها قوة وضخامة وتشتد سيطرتها على موارد المواد الأولية وأسواق بيع السلع والمنتجات .

الركن الثوري لنظام استعماري

وأقرب النماذج التي لا تزال ماثلة في أذهان أبناء هذا الجيل ما حدث قبل الحرب العالمية الثانية فان الاحتكارات الألمانية والإيطالية واليابانية عندما وجدت أن نظائرها في الدول الاستعمارية العتيقة (بريطانيا وفرنسا وأميركا) قد اقتسمت العالمين القديم والجديد فيما بينها إلى مناطق نفوذ واستغلال وأحست أنها بلغت من التركيز الاحتكاري حداً يمكنها ويدفعها إلى تصدير رؤوس أموالها المالية والصناعية إلى خارج حدودها وإلى استعمار أقاليم وبلاد تضاف إلى ما في حوزتها أو ما هو خاضع لسلطانها وسيطرتها وأدركت أنها سوف لا تستطيع أن تبلغ جميع أهدافها بالتفاهم الودي أو التنافس الذي لا يقترن باعلان الحرب الصريحة أقامت حكومات دكتاتورية — عرفت في المانيا باسم النازية

وفي إيطاليا باسم الفاشية — وركزت في يدها جميع السلطات التشريعية والتنفيذية وحركتها لـكل أجهزتها العسكرية والسياسية القوية الرهية إلى تنفيذ مهامها وتحقيق مطالبها وأخضعت شعوبها لظروف الإنتاج الحربي الذي تقترن دائماً بالارهاب والإرهاب في جميع مرافق الحياة ولم تلبث إن أعلنت الحرب صريحة على مجموعة الدول الاستعمارية العتيقة

أميريك الشريك الأكبر في الاستعمار

فماذا كانت النتيجة ؟ ذلك ما تنبأ به مستر فيرجيل جوردان رينس في المؤتمر الصناعي القومي في أميركا خلال الحرب العالمية الثانية عندما قدم تقريره خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٤٠ وأوضح فيه ما يرجى من تعديل مراكز الاحتكارات الأميركية وزيادة مناطق نفوذها واستغلالها في أعقاب الحرب .

قال : « أيا كانت نتيجة الحرب فإن أميركا قد بدأت عملها كدولة استعمارية سواء في الشؤون العالمية أو في شؤون حياتها الداخلية ولو أن بريطانيا أتيح لها أن تخرج من هذه الحرب غير مهزومة نتيجة للمعونة الأميركية التي تقدم لها وفقاً لقانون الإعارة والتأجير فإنها ستخرج

منهوكة اقتصاديا فاقدة لهيبتها بحيث قد يتعذر عليها أن تستأنف سيطرتها أو تحتفظ بمكانتها في شئون العالم على نحو ما فعلت زمانا طويلا .

ستخرج بريطانيا من هذه الحرب في أحسن الأحوال شريكا أصغر في استعمار انجاء سكسونى تكون فيها موارد أميركا الاقتصادية وقوتها العسكرية والبحرية هي مركز الجذب .

الطريق الإمبراطورى

وأن طريق الإمبراطورية الأمريكية لياخذ طريقه في نصف الكرة الغربى تجاه المحيط الباسفيكى سواء كان ذلك بالامتياز الاقتصادى أو السياسى ولن يقتصر الاستعمار الأمريكى على الاتجاه نحو الجنوب فى بلاد أميركا اللاتينية أو نحو الغرب عبر المحيط الباسفيكى إلى اليابان والصين وإلى أندونيسيا والهند الصينية اللتين لاتبعدان كثيرا عن السيطرة الأمريكية ثم الفيليبين المستقلة اسميا (كندا) فحسب بل أنه يتجه أيضا إلى أوروبا الغربية وحوض البحر الأبيض المتوسط وبلاد منطقة الشرق الأوسط !!

لكأنما كان الرجل يقرأ من كتاب مسطور تناهت إليه فيه مقاليد الأمور وارتسمت له معالم المستقبل فتكلم كلام الوائق العليم بتطورات الأحداث واتجاهاتها .

فإن نظرة واحدة إلى الجدول التالى الذى ورد ضمن تقرير الأمم المتحدة عن اقتصاديات العالم فى مارس سنة ١٩٥٣ تظهر بوضوح كيف أن أميركا خرجت من الحرب أقدر على تصدير رؤوس أموالها إلى مناطق الاستغلال التى ظلت بريطانيا تفوز فيها بنصيب الشريك الأكبر إلى ما قبل الحرب الأخيرة، فمنه يتبين أن رؤوس الأموال الأمريكية المصدرة بملايين الدولارات إلى هذه المناطق يزيد عن ضعف رؤوس الأموال البريطانية زيادة ملموسة . ويتبين أيضا أن رؤوس الأموال الأمريكية تسعى إلى التغلغل فى مناطق تعد حتى الآن من الممتلكات أو المستعمرات البريطانية مثل كندا بينما تعجز رؤوس الأموال البريطانية عن الاستمرار فى الصدور إليها أو على الأقل تعجز عن مجاراة رؤوس الأموال الأمريكية . . . ويتبين كذلك أن رؤوس الأموال الأمريكية المصدرة إلى أميركا اللاتينية والبلاد التى تنتج المواد الخام والبلاد التابعة لمنطقة الاسترلينى فيما وراء البحار فى زيادة مستمرة بينما رؤوس الأموال البريطانية فى حالة تقاىص أو جحود أو تناقص .

بيان رقوس الأموال الأميركية والبريطانية المصدرة فيما بين النصف الثاني من سنة ١٩٥٠ إلى النصف الأول من سنة ١٩٥٢ مقدرا بملايين الدولارات

الجموع	البلد المصدر إليه				وقت التصدير	مكان التصدير
	بلاد أخرى تنتج المواد الخام	بلاد ما وراء البحار تابعة لمنطقة الاستراتيجي	اميركا الجنوبية	كندا		
٨٢٧	٧٠	٣٤	١٩٠	٥٣٣	النصف الثاني سنة ١٩٥٠	الولايات المتحدة
٩٠٥	٧٧	١٩	٢٣٨	٢٧١	النصف الأول سنة ١٩٥١	
٥٨١	١٤١	١٢٧	١٤٥	١٩٨	النصف الثاني سنة ١٩٥١	
٨٩٨	١٥٨	٩٨	٣٧٠	٢٧٢	النصف الأول سنة ١٩٥٢	
٢٩١١						بريطانيا
٣٠٢	٩٧	١٧٩	٥٦	—	النصف الثاني سنة ١٩٥٠	
٣٩٨	١٢٦	٢٥٢	٢٠	—	النصف الأول سنة ١٩٥١	
٢١٨	٥٠	١٧٦	٩٢	—	النصف الثاني سنة ١٩٥١	
١٢٣	١٧	٩٨	٨	—	النصف الأول سنة ١٩٥١	
١٠٤١						

وإذا كانت بريطانيا التي ظلت حتى الحرب العالمية الأخيرة أكبر الدول الاستعمارية وأقواها وأوسعها نفوذا قد صارت — على ضخامتها وعتوها — شريكا أصغر لأميريكافكيف إذن تكون الدول الاستعمارية الأخرى في غرب أوروبا وفي الشرق الأقصى (اليابان) وهي أقل قوة ونفوذا من بريطانيا ؟

إنغرائي بالربور

الواقع أن أميركا استطاعت خلال الحرب أن تغرق حليفاتها من الدول الاستعمارية بالديون والقروض التي قدمتها لها بموجب قانون الإعارة والتأجير كما انتزعت منها بعض مستعمراتها وقواعدها العسكرية ومناطق نفوذها ومجالات استثمارها وخاصة في القارة الأمريكية الجنوبية وفي جزر المحيط الهادى لقاء بعض هذه الديون والقروض . . . كذلك استولت رؤوس الأموال الأمريكية الاحتكارية على معظم مجالات الاستثمار والنفوذ التي كانت لدول المحور (ألمانيا - إيطاليا - اليابان) في أميركا الجنوبية وبعض بلدان القارتين الآسيوية والإفريقية . كما أن أميركا استطاعت بحكم مشاركتها في الحرب العالمية الأخيرة وانتصارها أن تستولى على بعض المستعمرات والقواعد العسكرية التي كانت تابعة لهذه الدول نفسها . . ولم تقتصر أميركا في زحفها الاستعماري وتوسعها الإقليمي على ذلك فحسب بل لقد تطلعت رؤوس الأموال الأمريكية الضخمة الفائزة من أرباح الاحتكارات إلى ترويح منتجاتها

في الأسواق الأوربية نفسها واستغلال الأيدي العاملة في أوروبا الغربية وفي اليابان لحسابها فتدققت على الدول الاستعمارية سواء منها التي انتصرت في الحرب والتي انهزمت لتحتل مكانها في احتكاراتها الكبرى ولتستولي منها على أكبر الأنسبة المالية وبهذا تمكنت رؤوس أموال الاحتكارات الأميركية من السيطرة على مكان الصدارة في احتكارات غرب أوروبا واليابان ومؤسساتها الصناعية وصارت بحكم تفوقها على رؤوس الأموال المحلية تخضع لمشيئتها اقتصاديات دول غرب أوروبا وجنوبها (بريطانيا - فرنسا - ألمانيا - إيطاليا - بلجيكا - هولندا - الدنمرك - لكسمبورج - السويد والنرويج - أسبانيا - البرتغال) والبلاد التابعة لها في أوروبا مثل اليونان وتركيا ثم اليابان في الشرق الأقصى.

ولقد خرجت أميركا من الحرب العالمية الأخيرة وهي تملك من القوات المسلحة في البر والبحر والجو ما يزيد في عدته وعتاده عما تملكه أى دولة استعمارية أخرى . فلم تلبث أن احتلت أراضي الدول الاستعمارية نفسها واتخذت لها فيها القواعد العسكرية لتحمي رؤوس الأموال الأميركية ولتخضع شعوب غرب أوروبا وجنوبها وشعب اليابان لنظم الاستغلال الاستعماري الأميركي . .

انخضاع الحكومات والشعوب

وهكذا صارت حكومات دول غرب أوروبا واليابان الاستعمارية كلها طنائع وسطايا للحكومة الأميركية تأتمر بأمرها وتسير في ركابها وتجر شعوبها إلى الارتباط معها بالأجلاف العسكرية كخاف شمال الاطلنطي

وحلف المحيط الهادى وتعتقد معها المعاهدات التى ترتب لها الامتيازات والضمانات .

ولئن كانت الاحتكارات الأمريكية قد زحفت برؤوس أموالها على الدول الاستعمارية نفسها واتبعت ذلك باحتلال أراضيها وسيطرت على أسواقها واستغلت الأيدى العاملة فى شعوبها فإنها قصدت من وراء ذلك كله أولا وبصفة أساسية إلى إحداث تعديل جديد فى تقسيم مناطق النفوذ والاستثمار فى المستعمرات والبلاد التابعة للدول الاستعمارية المغلوبة على أمرها . .

صراع استعماري

وإن أميركا لتسلك فى زحفها الاستعماري الجديد الطرق التى سلكتها فى زحفها الاستعماري القديم على أميركا الجنوبية وجزر المحيط الهادى وبعض بلاد القارة الآسيوية . .

فهى حين يتحقق لها الاطمئنان المنشود فى منطقة من المناطق لا تتردد فى تحدى الدولة الاستعمارية المهددة والتوسط فيما بينها والبلد المستعمر لتفرض عليهما الحلول التى تراها محققة فى الحل الأول للمصالح الأمريكية الاستعمارية ولجميع المصالح الاستعمارية الأخرى فى الحل الثانى . . وأبرز ما تكون هذه السياسة الأمريكية التى تتصف بالمرأوغة والاحتيال فى بلاد منطقة الشرق الأوسط والمغرب العربى .

فإذا أحسست أن الحكومات المحلية وقيادات الحركات الوطنية فى

بلاد من البلاد لا تسير على هواها بالقدر المطلوب وأدركت مع ذلك أنها تستطيع أن تحل مكان الممول الاستعمارية التي سبقها في ذلك البلد بادرت إلى استخدام أساليب العدوان .

وليس مثال فلسطين بعيدا عن الأذهان . . فعندما أوشك الشعب الفلسطيني على التحرر من ربة الاستعمار البريطاني إثر جهاد عنيف وحروب دامية استمرت سنوات طوالا بادرت أميركا في أعقاب الحرب العالمية الثانية فخركت صنائعها من الصهيونيين ودفعتهم وناصرتهم بالأموال والأسلحة ليقيموا في فلسطين حكومة موالية لأميركا خاضعة لنفوذها الاستعماري ولتيحوا لها قاعدة عسكرية في منطقة الشرق الأوسط كاه تمهي للاحتكاريين الأمريكيين مصالحهم الاستعمارية المتزايدة في تلك المنطقة .

وهكذا تعود للأذهان قصة « الرجل الجالس في الظلام » التي كتبها الكاتب الأمريكي مارك توين فإن أميركا اليوم تسعى إلى فك الأسرى من عقالمهم القديم لتتقضى عليهم وتقتلهم وتنتزع منهم أرضهم . ولئن كانت أميركا قد استطاعت حق اليوم أن تستخلص نفسها ولاحتكاراتها كثيرا من مناطق النفوذ والاستثمار وأن تعدل مواكزها في الاحتكارات الاستعمارية العالمية بما يجعل لها مكان الصدارة فيها

فإنه يخشى إذا استمرت في توسعها الإقليمي والاقتصادي الاستعماري على حساب حليفاتها من الدول الاستعمارية أن يشتد بينها جميعاً الخلاف على تعديل المراكز في مجالات الاستثمار والنفوذ فلا تجد الاحتكارات المتنازعة وسيلة لحل مشاكلها وخلافاتها سوى الحرب وعندئذ يقع الهول الأكبر ونصاب الانسانية بكارثة قد لا تبقى عليها !

الاستعمار صانع الحروب

الحرب أفضل مشروعات الأحتكاريين
الاستعماريين لاستغلال الشعوب والسيطرة
على العالم .

صحايا الشعوب

إن الحقيقة السافرة التي تدمغ الاستثمار والمستعمرين بالحزى والعار في كل زمان ومكان هي أنه صانع الحروب عدو السلام سفاك الدماء سفاك الشعوب قاتل الأبرياء هادم الحياة والأحياء .

فالحروب لا تقوم ولا تشتعل إلا حين تختلف الدول الاستعمارية واحتكاراتها على تعديل سراكزها وأنصبتها في مناطق النفوذ وموارد المواد الأولية والأسواق التجارية وكذلك حين تسعى هذه الدول والاحتكارات إلى القضاء على الحركات الوطنية للشعوب .

«والأسباب الاقتصادية للحروب كامنة في أن مجموعات اقتصادية خاصة ترغب في إنشاء مشاريعها وصناعاتها في بلاد أجنبية والحصول على مجالات جديدة للأسواق والموارد واستعادة الأراضي المفقودة . ذلك أن هذه المجموعات الاقتصادية المختلفة حين تسعى إلى إقامة مشاريعها وصناعاتها في بلاد أجنبية تواجه مقاومة وطنية ومنافسة من رعايا دول أجنبية أخرى . . والنتيجة هي نشوء مواقف العداء فيما بين المتنافسين الأجانب من ناحية وبينهم جميعاً والسكان الوطنيين من ناحية أخرى وهذه المواقف تعتبر سبباً في الحروب » (السياسة العالمية في الحضارة الحديثة للكاتب الأمريكي هاري ايلر بارنس) .

ولقد عرفت مما ذكرناه من قبل أن الدول الاستعمارية ما زالت في بلد إلا وغلبت أهله وشعبه بالحروب العدوانية المستمرة وأن اختلافها كان دائماً من الأسباب الرئيسية في الحروب التي وقعت بينها منذ المرحلة الأولى للاستعمار الحديث حتى الآن .

ومابنا حاجة فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط عامة وبلاد الشرق والمغرب العربي خاصة إلى أن نذكر الحروب والمعارك العسكرية التي شهرتها الدول الاستعمارية — ولا تزال — على تلك المنطقة والبلاد .

وليس منا نحن أبناء مصر والسودان وليبيا وتونس ومراكش والجزائر وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق والأردن والحجاز واليمن والكويت وأمارات البحرين من لا يذكر ضحايانا من المواطنين الذين قتلهم المستعمرون وصرعوه ولم يس منا من لا تستعر في قلبه نار الشار للدماء الزكية التي سفكت وأريققت ولا تزال تسفك في كل يوم وتراق وإن شعوبنا لتدرك الآن أكثر من أي وقت مضى أن الدول الاستعمارية ستظل عدوها اللدود الذي يحاربها ويدفعها إلى الحروب ويقتل أبناءها ويلقى بهم في أتون النار كلها ثارت أو نهضت لتطالب بحقوقها وسيادتها وثرواتها !

أفضل المشروعات

ولقد يكون مفهوما بعض الشيء أن يصل النزاع بين الاحتكارات إلى الحد الذي تدفع فيه الحكومات الواقعة تحت سيطرتها إلى الحروب ولكن البشاعة المفزعة حتما هي أن الاحتكارات لا تستهدف من أشغال الحروب بلوغ أهدافها التجارية والانتاجية وحل أزماتها الداخلية فحسب بل أنها صارت من طول تجربتها وتوالي خبرتها تعتبر الحرب نفسها أفضل مشروعاتها وأضخمها ربحاً .

كيف كان ذلك ؟

السبب بسيط للغاية .. فأنت تعلم أن الحكومات هي التي تنشئ الجيوش وتزودها بالعدة والعتاد وتنفق على تدريبها وإعدادها الأموال الهائلة التي تجمعها من الضرائب والجبايات المفروضة على الشعوب .

وبديهي أنه في ظل النظم الاحتكارية للانتاج تقوم المنشآت الضخمة تمويلها البنوك بصناعة ما يلزم الجيوش من امدادات عسكرية واحتياجات غذائية وكسائية وسكنية .

والإمدادات العسكرية يدخل فيها أنواع وصنوف من الأسلحة
العديدة فمن طائرات نفائة مقاتلة وأخرى لنقل الجنود إلى طرادات
وبوراج ومدمرات وكاسحات ألغام وغواصات وحاملات طائرات إلى
مدافع مختلفة الأنواع والأشكال والأحجام إلى بنادق خفيفة وثقيلة
ودبابات ومدرعات ومصفحات وأجهزه رادار وأسلاك شائكة مكهربة
وكبارى متحركة وقضبان حديدية وقاطرات وعربات إلى قنابل صغيرة
وكبيرة منها الذرية والغازية والميكروبية .

أضف إلى هذا وغيره بناء الاستحكامات الدفاعية والمراكز
الهجومية والقواعد العسكرية وإمداد العاملين فيها والمخصصين لها
باحتياجاتهم التموينية المختلفة من غذاء وكساء وإيواء وتزويدهم بمطالبهم
من الأدوية والعقاقير والكميات الضخمة من الوقود على اختلاف أنواعه
كالفحم والبتروول .

وطبيعى أن مطالب الجيوش واحتياجاتها تزيد كلما زاد عدد الجنود
وفرضت القوانين لإطالة مدة الخدمة العسكرية الإجبارية وتعبئة القوات
الأساسية والاحتياطية .

وهى أشد ما تكون ازدياداً عند مشول خطر الحرب واحتمال
وقوعها والتهديد بنشوبها والتلويح باشتعالها ولكنها تصل إلى أقصى

حدودها في الزيادة والاطراد حين تنقلب الحرب الباردة إلى حرب ساخنة حقيقية .

والمعروف أن الجيوش لا تزود بوحدات قليلة من الأسلحة والمعدات والإمدادات بل أنها تعد ما تستطيع إعداده وتخزن وتكدس ما يمكنها تخزينه وتسكديسه ذلك أن الجيوش حين تشتبك في القتال تسقط منها الطائرات وتنفجر القنابل وتستقر الرصاصات في أجسام القتلى فلا تعود وتدمر البوارج والطردات وتشعل فيها النيران وتغرق في اليم وتفقد الجيوش كميات ضخمة من الأسلحة العديدة في البر والبحر والجو ولا بد من المسارعة أثناء القتال والتدريب عليه إلى إحلال وحدات جديدة من الأسلحة مكان الوحدات المفقودة أو التي ينتظر ضياعها .

عقائس رهيبة مفزعة

وعندما يتسع نطاق مطالب جيوش الدول الاستعمارية تتحول أعمال الإنتاج كلها للأغراض العسكرية ويشغل العلماء والمخترعون العباقرة بالبحث عن وسائل الفتك والتدمير ويكدح العمال والفلاحون لتنفيذ ما يطلب منهم في ظل الإرهاب الذي يفرضه الاستعداد للحرب وتعمل الصناعات الضخمة ليل نهار ويرتفع إنتاج الذخائر والإمدادات إلى حدود

تكاد ألا تتناهى وتستنزف الاختكارات كميات هائلة من المعادن والحامات والمحاصيل تخصصها كلها للصناعات الحربية والاحتياجات العسكرية وتسكدسها على سبيل الاحتياط لأوقات الطوارئ .

وحين تمجز المحاصيل الزراعية والحامات للاحتياج الحربي فلا تنصرف إلى أسواق الاستهلاك ترتفع أسعارها وتنتشر موجه من الغلاء الفاحش الذى يلقح الناس ويكويهم بلمهيبة ونيرانه وتحس الشعوب وطأته فى كل مكان من العالم .

وعندئذ يأكل الناس الخبز الأسود والطعام الخشن ويلبسون الأثواب البالية ويعيشون فى الأكواخ والأعشاش ويضطر الجميع إلى الاستدانة من البنوك وأهل الربا سلفاً على رواتبهم وأجورهم وممتلكاتهم ومحاصيلهم ويسددونها من جهودهم المضنية التى سيبدلون بها فى سنين مقبله وتضيق الدنيا أمام الناظرين على رحابتها وتسرى الأفكار الكئيبة الحزينة فى النفوس فيتمنى الأحياء الموت وتغيض البسات فتبدو المموم على وجوه الأطفال الصغار وتشيع فى حركاتهم علامات اليأس وتكثر حوادث الانتحار لضيق العيش ويضطر البعض إلى السطو والسرقة ويكره المعدمون على سلوك طرق الرذيلة وامتهان التسول وتزايد أسباب الإحلال الخلقى ويشتد الإقبال على المخدرات والمسكرات التى

تذهب بالعقول وتقوم العلاقات بين الناس على أسس من العداوة
والخصام ويظن بعضهم ببعض السوء ويتراحم الجميع على اختطاف بعض
القوت المصنوع من العرق والدسوع ولا يتورع البعض عن أن يزيح
غيره من مكانه ليحل فيه بأجر أرخص وتفقد الإنسانية معناها ومبناها
ويهبط مستواها إلى حد تعافه البهائم وتأباه ولا يرضاه للناس إلا
المحتكرون الاستعماريون .

وحين تخصص الحكومات الاعتمادات الضخمة للتسلح تنسى
وظائفها الرئيسية التي أنشئت من أجلها فلا تهود تهتم بما ينبغي عليها
للمحكومين من توفير أسباب الحياة ومطالب العيش وتهيئة الوسائل
لتعليمهم والعناية بصحتهم وإيجاد العمل الذي يكفل لهم نفقاتهم بل
تتركهم نهياً للأحزان والخاوف وغنيمة للتجار في الأسواق السوداء
يرهقهم العسر وتضيق تكاليف بل أنها لتضطر أن تفرض عليهم
المزيد من الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتشدد عليهم القيود فلا تتركهم
يتنفسون إلا بما يعجز هذه الجهود الحربية في سبيل الوطن والدفاع
عن العالم (الحر) والسلام العالمي !!

ولعل هذه الحقائق كلها تنضج لك من التصريحات التي ألقاها
الرئيس الأمريكي إيزنهاور يوم ١٦ إبريل سنة ١٩٥٣ وكشف فيها
عن حقائق رهيبة مفرعة إذ قال « أن كل مدفع تخرجه المصانع وكل

سفينة حربية تنزل إلى الماء وكل صاروخ ينطلق في الجو هو في النهاية بمثابة غذاء يسرق من الجائع والمهوز وكساء يحرم منه العارى والمقرور وإن هذا العالم المدجج بالسلاح لا ينفق المال فحسب بل أنه ينفق عرق اليد العاملة وعبقورية العالم المفكر وأمل الطفل الصغير وأن تكاليف قاذفة قنابل ثقيله حديثة واحدة تكفي لإنشاء مدرسة عصرية في أكثر من ثلاثين مدينة أو إنشاء محطتين لتوليد الكهرباء كل منهما تمد مدينة يبلغ عدد سكانها ستين ألف نسمة بالتيار الكهربائي أو مستشفين حديثين مستكملين أو تعبيد طريق طوله خمسون ميلا بالخرسانة المسلحة وإنا لندفع في طائرة مقاتلة واحدة ما يكفي لشراء نصف مليون أردب قمح وفي المدمرة الواحدة ما يكفي لإنشاء منازل جديدة تنسج لإيواء ثمانية آلاف شخص !

عجز الميزانيات

ولقد نقلت وكالات الأنباء في ٨ مايو سنة ١٩٥٣ أن حكومة الرئيس الأميركي ايزنهاور أعلنت أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ أنها فقدت كل أمل في موازنة ميزانية سنة ١٩٥٤ وبات من المتوقع أن تطلب إلى البرلمان الأميركي زيادة الدين الذي بلغ حتى الآن مائتين وخمسة وستين مليارا وخمسمائة وثلاثة وثمانين مليونا من

الدولارات وذكر وزير المالية في الحكومة الأميركية أن أكبر عقبة في سبيل خفض المصروفات هي أن نسبة تتراوح بين ٦٥ — ٧٠ ٪ من النفقات ينصرف إلى برامج الأمن ! وإن الباقي وهو ٣٠ ٪ يخصص نصفه لدفع فوائد الديون ويخصص نصفه الآخر أى ١٥ ٪ من مجموع النفقات لغير أغراض التسليح !

ولكنما استجى الوزير الأميركي أن يطلب إجراء خفض في هذا البند الأخير فناشد أعضاء البرلمان ألا يثيروا الكلام في تقليل اعتمادات التسليح لئلا يضطروه إلى هذا الطلب الذى يزيد الشعب الأمريكى المسكين ارهاقا فوق ارهاق !

وكذلك نقلت وكالات الأنباء خلال شهر مايو سنة ١٩٥٣ أن مجلس العموم البريطانى ناقش ميزانية حكومة المحافظين للعام المقبل فأثار زعماء المعارضة حملة شديدة على النفقات المخصصة للتسليح وما يستتبعه ذلك من إرهاب الشعب البريطانى وشعوب المستعمرات بالضرائب .

واعترف المتحدث باسم وزارة المالية البريطانية بأن مشروعات التسليح هي السبب الأول في فداحة النفقات إذ خصص لها هذا العام وحده ١٤٩٧ مليوناً من الجنيهات يضاف إليها ١٣٩ مليوناً من الجنيهات للدفاع الجوى المدنى والوقاية من الغارات الذرية وخزن المواد الهامة للمجهود الحربى وقال المتحدث أن أميركا خصصت لبريطانيا في العام

المقبل ٩٣ مليوناً من الجنيهات لانفاقها في تنفيذ برامج التسليح ..
ثم أضاف أن الميزانية الخاصة بالأبحاث والأسلحة الذرية الجديدة سر
لاستطيع الحكومة إذاعته وأضاف أن الحكومة البريطانية ستضطر
إلى اقتراض ٤٣٦ مليوناً من الجنيهات لسد العجز الناشئ من النفقات
الضرورية لبرامج التسليح وفضلاً عن ذلك فإنها اقتطعت مبالغ وإعانات
واعتمادات كانت تساعد بها المجالس البلدية لتنفيذ مشاريع الخدمات
العامة وأحالتها إلى برامج التسليح فلم يبق في ميزانية بريطانيا (العظمى)
إلا ١٢٠٠ مليون جنيه للصرف على التعليم والصحة وبناء المنازل وإعانات
الضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة والمعاشات وغير ذلك من أغراض
بينما تبلغ إيراداتها ٤٣٢٠ مليون جنيه أى أن نسبة الاعتمادات المخصصة
للخدمات العامة كلها إلى الاعتمادات المخصصة للتسليح وحده لا تكاد ترتفع
إلى ٣٠٪.

تقديم الاستعراض

ولم نذكر هذين النموذجين إلا من قبيل الاستشهاد على ما تفعل
برامج التسليح بميزانيات الدول الكبيرة فإن هذه الظواهر تتماثل في
الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا كلها ولو أنك رجعت إلى
التقرير الذى نشرته الأمم المتحدة فى آخر مارس سنة ١٩٥٣ عن اقتصاديات
العالم لوجدت أنه يذكر لك فى مقدمته بصراحة ووضوح أنه هناك عاملين

رئيسيين كان لهما التأثير المباشر في اقتصاديات تلك الدول أولهما زيادة النفقات العامة ومعظمها على برامج التسليح التي تمول بصفه اساسيه من زيادات الضرائب وثانيهما انتشار موجه تكديس المخزون من المواد الخام والمواد المعدة اعدادا أوليا والمصنوعات ذات القيمة العاليه . وقد ارتفع متوسط ما تنفقه الحكومات من الدخل القومي كله في سبيل التسليح من ١٥ ٪ أو اقل في سنة ١٩٥٠ إلى مايقرب من ٢٠ ٪ في سنة ١٩٥٢ كما ارتفعت اسعار المواد الاوليه بعد ان اتسع نطاق المطلوب منها .

ويضيف تقرير الأمم المتحدة إلى ذلك ان هذه الاوضاع أدت إلى تحديد الاستهلاك نتيجة لتزايد الضرائب المباشرة وغير المباشرة مقترنا بارتفاع قيمة فوائد البنوك واحجامها عن التوسع في تقديم اموالها إلى الصناعات المدينه كاللوحظ أن ما تنفقه الحكومات في الأغراض الاجتماعيه لا يوازي ما حدث من ارتفاع في تكاليف المعيشه وأن ما اضطر إليه المستهلكون من الانفاق على خدمات كانت تقوم بها الحكومات ادى بدوره إلى تحديد نطاق الاستهلاك .. ولا قيمة في ذلك للزيادات الاسمية التي طرأت على الاجور في بعض الدول لأنها اقترنت دائما بارتفاع الاسعار ومضاعفة الضرائب وتخفيض نفقات الخدمات العامة .

الحرب مورد الارباح المخطط بين

إلا ان هذه الظواهر كلها تعود على الاحتكارات بعكس هذه النتائج وتقيضها لأن تنفيذها لمشاريع التسليح وتمويلها لبرامجها يؤدي بالضرورة إلى ان تتضخم دخولها وترتفع ارصدها من الارباح الفاحشه التي تجنيها من عرق الشعوب ودمها .. حسبك أن تدقق النظر في هذه الارقام التي نشرتها الادارة الاتحادية للاحتياطي في أميركا عن الارباح التي حصلت عليها مائتان من الاحتكارات الاميركية خلال فترة الحرب العالمية الأخيرة فهي تدل على جسامه هذه الارباح وضخامتها .. فقد ارتفعت من مليار ومائتي مليون دولار سنة ١٩٣٩ (وهي السنة التي نشبت فيها الحرب العالمية الثانية) إلى ثلاثة مليارات وخمسمائة مليون دولار سنوياً فيما بين ١٩٤١ — ١٩٤٤ (فترة الحرب) ثم إلى خمسة مليارات وثلاثمائة مليون دولار في سنة ١٩٤٨ ثم هبطت إلى خمسة مليارات من الدولارات في سنة ١٩٤٩ . وهنا جزعت الاحتكارات الضخمة من هذا المهبوط وعز عليها ان تفقد ثلاثمائة مليون دولار وخشيت إن هي سكتت على هذا الوضع ان يستمر المهبوط فسرعان ما اصطنعت الاسباب لتورط جميع الدول الاستعمارية والبلاد التابعة لها فدفعتها إلى استصدار قرار من الأمم المتحدة اشن الحرب على كوريا الشمالية في يونيه سنة ١٩٥٠ فعادت

أرباحها إلى الارتفاع والتزايد ووصلت في نهاية العام نفسه إلى سبعة مليارات
وتسعمائة مليون دولار ثم إلى ثمانية مليارات وستمائة مليون دولار في
سنة ١٩٥١ !

اعراض المهرم

ولقد وردت الانباء منذأواخر شهر مارس سنة ١٩٥٣ بأن العرض
السلامية المتوالية من جانب روسيا السوفيتية وجمهورية الصين الشعبية
وكوريا الشمالية ادت إلى هبوط اسعار اسهم المؤسسات الاحتكارية في
الاسواق المالية العالمية إلى أدنى حدودها مما أوقع الاضطراب في صفوف
المحتكرين فاندفعوا يشككون في قيمة هذه العروض ويطالبون بالحد
منها والاستمرار في برامج التسلح والحرب وبلغ امعانهم في تحدى رغبة
الشعوب في السلام حدا دفع مستر كلمنت آتلي زعيم حزب العمال البريطاني
خلال شهر مايو سنة ١٩٥٣ إلى التصريح علنا بأن هناك عناصر أمريكية
يعنيها ويهمها الا يقوم السلام في العالم ووضح من تصريحاته أنه يقصد
الاحتكاريين الذين يقومون بتنفيذ برامج التسلح ويستفيدون منها
ويشرون الحروب ويصطنعون لها الاسباب ويحركون الجيوش لتجزر
بعضها بعضا !

والواقع ان الاحتكاريين لا تعنيهم ارواح البشر بقدر ما يعنيهم الربح

الحرام ولا يضيرهم أن ترهق ملايين الأنفس من أبناء العمال والفلاحين وما ينفك من دماء المدنيين والعسكريين وما يشوه من الأجساد والعقول والأعصاب وما يدمر من مبان ومنشآت ومصانع وحقول ومنتجات هي تراث حضارة الانسان وثمره جهوده ومنابع ثروته . . فلو قيل للاحتكاريين إن بعض الباحثين قدر ضحايا الحرب العالمية الاولى بعشرة ملايين من البشر وإن عشرة ملايين آخرين اصابوا بالعجز عن العمل نتيجة التشويه الذي لحق أجسادهم واعضاءهم وإن عشرين مليوناً ماتوا في زهرة العمر من فرط الاوبئة والمجاعات والاضطرابات التي تعقب الحروب . . ولو قيل أن البروفسور آرنتز الالماني قدر في بيان رسمي صدرته حكومة المانيا الغربية في ٣ أبريل سنة ١٩٥٣ أن اثنين وخمسين مليوناً من العسكريين والمدنيين ذهبوا ضحايا الحرب العالمية الثانية . . لو قيل شيء من هذا وأضيف إليه الاحصاءات الدامية عن ضحايا الحروب الجزئية التي يشيرها الاحتكاريون كحرب فلسطين وكوريا والهند الصينية وكينيا . . وغيرها . . لضحك الإحتكاريون ساخرين هازئين من هذا الأسف على ارواح البشر ومنشآتهم .

فإن الحرب — كما رأيت وعلمت — لديهم أفضل مشروعاتهم وأكثرها ربحاً وأشدّها ضماً لأن التعامل فيها مع الحكومات التي ترضخ لهم وتستجيب لمطالبهم ولأن من شأنها أن تدير لهم مصانعهم في اقصى قدراتها !

الحرب الباردة

وليس يفوتهم في هذا الم شروع أن يستخدموا الترويج كإساليب الدعاية والإعلان فمن مقالات تنشر في الصحف إلى إذاعات ترسل على موجات الأثير إلى أشرطة مصورة تعرض على الشاشة البيضاء ، كلها تشير إلى خطر الحرب الماثل أمام الأعين واحتمالات وقوعها في كل لحظة وحين وليس يعوز المحتكرين في هذا المجال أن يجدوا الكتاب والصحفيين والمذيعين والمعلقين السياسيين والممثلين والمخرجين الذين يروجون الدعوة للحرب ويحسنون مشاريعها . . وليس عليهم جناح ولا حرج في أن يضالموا الشعوب عن آثامهم وجرائمهم وأن يخذعوها بكلمات تستهوي النفوس وتغلب الأبواب .. كأن يقال إن مشاريع التسليح ليست إلا لصيانة السلام ! وأن الحرب المقبلة ستكون دفاعا عن الحرية والديمقراطية أو محافظة على العالم (الحر ! ! !) . .

وليس على المحتكرين ضمير في سبيل هذا الخداع المفضوح أن يلجأوا إلى منجمين أدعياء كذبة يؤكدون لهم أن معرقتهم بالنجوم في مسالكها وخبرتهم بالأفلاك في مداراتها والطوالع والخطوط ومصائرهما تدل بما لا شك فيه ولا جدال على أن الحرب لا بد واقعة بعد شهر أو بعد عام أو عدة أعوام .

وليس على المحتكرين من شيء إذا هم حركوا الوزراء النابهين
والحكام البارزين ودفعوهم كبعض الدمى و العرائس المصنوعة إلى الادلاء
للصحف والاذاعات بالبيانات والتصريحات والتهديدات والتلويحات
بالحروب وأخطارها والاستعداد لها في مختلف الدول المعادية التي
يخشى منها الخطر !

وعندما يفرق المحتكرون الحكومات والشعوب بسيل دعاياتهم
ويغمرون العالم في فيض المخاوف والأحزان ينجح المشروع الخبيث
وتروج بضاعته الفاتكة ويربح المجرمون الآثمون .

الأنشطة الجارية للاستثمار

النزحف الاستعماري يتجدد باسم المساعدات
الفنية والاقتصادية والعسكرية



دعائى زائفة

إن السياسة التى اتبعت فى عهد إسماعيل وورطت مصر فى الاقتراض والاستدانة من الاحتكارات المالية وشجعت هذه الاحتكارات على تصدير رؤوس أموالها فى ظل الامتيازات والضمانات والتعهدات التى أعطيت لها أعقبها ضياع المعالم الرئيسية للاستقلال الوطنى وأتاحت للاحتكرين الأجانب أن يدفعوا حكوماتهم إلى التدخل فى شئون مصر الخاصة وأن يقيموا فيها المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٣ وأن ينشئوا الصندوق الدولى للدين العمومى فى إبريل سنة ١٨٧٦ ويعينوا فيه مندوبين فرنسى وبريطانى يشرفان على دخل الحكومة المصرية ومصرفها ثم أعقبوا ذلك بأن جعلوا فى الحكومة المصرية نفسها وزيرين أحدهما بريطانى للمالية والآخر فرنسى للاشغال العامة ثم لم يلبثوا أن تحكموا فى الجيش المصرى خفضوا عدد جنوده ودرسوا فيه عناصرهم وضباطهم وبعثاتهم العسكرية ولم يهدأ لهم بال حتى احتلت القوات البريطانية مصر ابتداء من ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ إلى الآن واتبعوا احتلالهم العسكرى بالسيطرة الادارية فجعلوا فى كل وزارة من وزارات الحكومة المركزية مستشارين وخبراء وموظفين من الأجانب وكذلك فى الادارات المحلية والإقليمية ثم أعلنوا الحماية

البريطانية على مصر في سنة ١٩١٤ مقرونة بالأحكام العرفية فصارت مصر محمية بريطانية يجندون منها آلاف الفلاحين لاستخدامهم وقودا لحروبهم ويستولون على مواشيتهم ومحاصيلهم ويقررون عليهم الضرائب المرهقة سدادا لفوائد الديون ويعيشون في أرضهم فسادا وفجورا ويحكمونهم بالحديد والنار ويفرضون عليهم نظم الاستبداد والارهاب ! ولكن الذى ينبغى أن يعرف أنه طالما أن الاحتكار والاستعمار موجودان في أى جزء من الأرض فمن الممكن أن تتكرر هذه الحقائق في أشكال جديدة مستخفية تتميز بالبراءة في ادعاء البراءة من كل عرض خبيث !

ولئن كان الشرقيون يقولون في أمثالهم ويعلمون أطفالهم أن المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين فإنه فيما يبدو لا يزال يوجد في الشرق أناس لا يعرفون هذه الحقيقة . أو لعلمهم يعرفونها ويتجاهلونها — ولا يريدون أن يكونوا من المؤمنين بل يحبون أن يلدغوا بكل المرة مرات .

فلا يزال الاحتكاريون الاستعماريون اليوم كما كانوا بالأمس يواصلون زحفهم الاستعماري ويحكمون سيطرتهم الاقتصادية والعسكرية والسياسية على المستعمرات والبلاد التي ترتبط بشكل أو بآخر بالدول الاستعمارية .

وهم يستخدمون لزحفهم في الوقت الحاضر ستارا من العبارات الطنانة الرنانة . يقولون مثلا — وما أكثر ما يقال — أنهم يريدون أن

يساعدوا البلدان المتخلفة على النمو والازدهار وأن يقدموا معونتهم وخبرتهم الفنية وممكناتهم المالية والصناعية لتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والانشاء والتعمير .

وبعينا في هذا المجال أن نتناول جانبين من هذه المساعدات أحدهما ما تقدمه أميركا باسم المعونة الفنية أو مشروع النقطة الرابعة تارة وباسم المساعدات الاقتصادية والعسكرية وفقا لقانون الأمن المتبادل تارة أخرى وثانيهما ما يقدمه البنك الدولي للانشاء والتعمير !! وقد قصرنا الكلام على هذين النوعين من المساعدات لأن الاحتكارات المالية في أميركا وفي العالم تتخذ منهما عمادا وركازا لتغلغلها الاقتصادي وسيطرتها الاقتصادية والعسكرية .

المساعدات الأمريكية الفنية

أما المساعدات الأمريكية الفنية فتعقد باسمها الاتفاقات التي تتضمن قيام خبراء أمريكيين بدراسة بعض المشروعات الاقتصادية بالاشتراك مع الموظفين المحليين وعندما يتمون دراستهم لهذه المشروعات يتقدمون إلى الحكام والحكومات بنتائج دراستهم .

الفخاخ المفهومة

ولكن ما السبيل إلى تنفيذ هذه المشروعات ؟
إن التقارير تقدم متضمنة الوسائل التي يمكن اتخاذها وهي :
أولا : طرح هذه المشروعات في مناقصات عالمية تتقدم لها الشركات
المتخصصة بعطاءاتها والتي يرسو عليها أقل عطاء تقوم بتنفيذها لحساب
الحكومات . .

ثانيا : تمويل هذه المشروعات إما بفرض ضرائب جديدة أو
اقتطاع بعض مصروفات الخدمات العامة وتخصيصها لهذه المشروعات
أو عقد القروض من البنوك العالمية أو المحلية أو من الحكومة
الأمريكية الصديقة ! !

ثالثاً : إعطاء امتيازات استثمار الثروات المدفونة في المناجم وضمانات
احتكارها لشركات عالمية أو شركات تؤلف برؤوس أموال أجنبية
ومحلية تقدم لها التسهيلات والمساعدات والاعفاءات وتمنح الظروف
والشروط التي تدفعها إلى الإقدام على أعمال الاستثمار راضية مطمئنة
إلى حصولها على الأرباح المجزية .

ولما كانت الشركات والبنوك الأمريكية والاحتكارات العالمية التي
تساهم فيها هذه الشركات والبنوك بأكبر الأنصبة من الأسهم المالية هي

وحدها التي تستطيع في الوقت الحاضر القيام بهذه المشروعات وتصدير رؤوس الأموال والمعدات اللازمة لتنفيذها فإن هناك ضماناً دائماً ومستمراً وأكيداً بأن ترسو عليها العطاءات في أى مناقصة تجرى لتنفيذها بضمن الحكومات ولحسابها الخاص .

الخصائص المطلوبة

وما يقال في شأن مشروعات المرافق العامة يقال أيضاً عن مشروعات الاستثمار الخاصة مع بعض الإضافات التي حرص على تأكيدها مستر إيريك جونسون رئيس مجلس التنمية الاستثمارى بالولايات المتحدة الأمريكية ومراقب تنفيذ برنامج النقطة الرابعة لتقديم المعونة الفنية عند ما زار مجموعة بلاد الشرق الأوسط في أواخر شهر مارس سنة ١٩٥٣ موفداً من الرئيس الأمريكى ايزنهاور . فقد نشرت الصحف المصرية في آخر يوم من ذلك الشهر تصريحات له أدلى بها في مقر الغرفة التجارية وقال فيها « إن الدول المتخلفة التي لم تنهض اقتصادياتها بعد لا يمكن أن تسير في ركب التصنيع عن طريق رؤوس أموالها وحدها بل يجب أن تستعين برؤوس أموال أجنبية . . . ولكي تستطيع رؤوس الأموال الأجنبية أن تؤدي رسالتها يجب أن تجد الجو ملائماً إذ أن المسألة ليست مجرد دراسة مدى احتمال نجاح المشروع

الذى تستثمر فيه الأموال الأجنبية بل المهم هو معرفة مدى استعداد تلك البلاد لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية عامة والأميركية خاصة فإن كانت مستعدة لذلك وجب أن تعطى لرؤوس الأموال الأجنبية بعض الامتيازات ومنها أن يترك لرؤوس الأموال الأجنبية نصيب كافد من الأرباح كي يفرها ذلك على المغامرة والاستمرار في العمل وأن يباح لها أيضاً حرية العودة إلى بلادها ونقل أرباحها الخاصة !

أما القروض المالية التي تقدم للحكومات فهي حتما تقع في النهاية من نصيب البنوك الأميركية مباشرة أو البنوك العالمية التي صارت رؤوس الأموال المصرفية الأميركية تملك معظم أرصدها الذهبية والنقدية وتنحكم في أعمالها المالية !

ارؤوس الرأسمال الحقيقية

ولكن ما هو الغرض الحقيقي من هذه المشروعات الأميركية ؟ أهو حقاً تقديم المعونة الفنية للبلدان المتخلفة ؟ وهل هي تخلص حقاً من الضغط الاقتصادي والسياسي والعسكري ؟ وهل يراد منها فعلاً تقديم المعونة الفنية والمساعدة على التنمية الاقتصادية والصناعية ؟ لقد أجاب مستر ترومان الرئيس الأمريكي السابق وصاحب المشروع على هذه الأسئلة في مؤتمر الحزب الديمقراطي الذي عقد أثناء المعركة الانتخابية لرياسة

الجمهورية في أواخر عام سنة ١٩٥٢ فقال « إن مشروع النقطة الرابعة يعنى بالنسبة للولايات المتحدة توسيع نطاق التجارة وزيادة أسواق التصريف وتموين أميريكيا بالمواد الأولية .

وذكر أحد زعماء الحزب في المؤتمر نفسه أن مشروعات النقطة الرابعة من شأنها أن تضع البلاد المتخلفة في خدمة الخطط العسكرية للولايات المتحدة الأميركية لأنها ستكون منابع للمواد الأولية الاستراتيجية . وقال وزير الخارجية الأميركية السابق مستر دين تشسون أن الدافع على الرغبة في نجاح المشروع ليس هو حب أميريكيا للنوع البشرى بل هو مصلحة أميريكيا العملية .

ويؤكده مستر سنكلر وزير التجارة الأميركية في حكومة الرئيس الأميركي أيزنهاور أهداف مشروع النقطة الرابعة فيقول أنى أرجح أن أرى رؤوس الأموال الخاصة لا القروض الحكومية التى ستتدفق على الخارج . . وإذا ما ذهبت قروض خاصة إلى الخارج فمن رأى أنه يجب على الحكومة الأميركية أن تسهر على تأمين نجاحها كما يجب أن تتمتع بقسط من الحماية . . وأنا لست من أنصار إنفاق أموال الناس لخلق منافسة تضرهم ! ! (مجلة العرفة التجارية - السنة الثامنة عشرة مارس سنة ١٩٥٣ العدد ٣ ص ٩ ، ٩٦) .

فهي إذن الأهداف الاستعمارية القديمة . . . سعى إلى الأسواق .
استيلاء على موارد الخامات . . . استثمار لرؤوس الأموال المصدرة . . .
تغلغل في البلاد المتخلفة باسم المعونة الفنية . . . حماية لرؤوس الأموال
والقروض . . . احتكار يمنع المنافسة لأصحاب رؤوس الأموال . استخدام
المواد الأولية والبلاد المتخلفة المنتجة لها في الخطط العسكرية للولايات
المتحدة الأمريكية .

سيطرة باسم المعونة

ولو أنك اطلعت على الأرقام الواردة بالجدول التالي ودققت فيها
النظر لرأيت كيف تتخذ أميركا من هذا المشروع ستاراً لحشد مجموعة
كبيرة من موظفيها وخبرائها في البلاد المتخلفة ليسيّطروا عليها باسم
تقديم المعونة الفنية . . . وكيف أن عدد هؤلاء الخبراء في تزايد مستمر
من عام لآخر وكيف أن الاعتمادات المخصصة للمشروع من جانب
أميركا أكبر من الاعتمادات المخصصة من الحكومات المحلية وذلك
ضماناً للسيطرة وإحكام التدخل وحماية للنفوذ الاستعماري الأمريكي
المتقدم الساعى إلى تدعيم مركزه وانتزاع مراكز أخرى من الاستعمار
البريطاني في منطقة الشرق الأوسط !

بيان من إدارة المونة الفنية — وزارة الخارجية الأميركية

الأموال المخصصة لتنفيذ مشروعات المخططة الرابعة في سنة ١٩٥٣ بالولايات				عدد الخبراء الأمريكية			البلد
أموال محلية	أموال أميركية	إفغانية سبتمبر سنة ١٩٥٣	إفغانية سبتمبر سنة ١٩٥٢	إفغانية ٣ سبتمبر سنة ١٩٥١			
١٦١٧٠٠٠٠	٤٧٧٤٠٠٠٠	٢٨٥	١٣٩	٢٣	إيران		
٧٩٩٠٠٠	٦٥١٥٠٠٠	٨٧	٦٧	٤	لبنان		
١٦٦٢١٠٠٠	٢٠٥٦٠٠٠	٨٢	٤٠	١	العراق		
٥٣١٠٠٠	٦٤٥٦٠٠٠	٦٣	٢٢	٣	الأردن		
٤٢٥٢٠٠٠	٣٤٢٥٠٠٠	٥١	٢٧	٢	مصر		
١٢١١٠٠٠	٣٧٢٨٠٠٠	٤٣	٢٩	—	إسرائيل		
١٧٥٠٠٠٠	١٧٧٦٠٠٠	٢٨	١٥	٤	المملكة السعودية		
٥٧٥٠٠٠٠	٩٤٩٠٠٠	١٤	٦	٣	أفغانستان		
٤٧٠٨٤٠٠٠	٧٤٦٤٥٠٠٠	٩٩٣	٣٤٥	٤٠	الجميع الكلي		

أضف إلى هذا أن خبراء الأمم المتحدة في تقريرهم عن اقتصاديات الشرق الأوسط في سنة ١٩٥٣ يقدرون أن رؤوس الأموال الأميركية المستثمرة في بلاد هذه المنطقة تتزايد وترتفع عاما بعد آخر .. وفي مصر والسودان ارتفعت رؤوس الأموال الأميركية المصدرة من ٣٩٧٠٠٠٠ دولار في سنة ١٩٤٣ إلى ١٦٨٠٠٠٠ دولار في سنة ١٩٥٣ كما زادت في المملكة العربية السعودية والعراق ولبنان والأردن وسوريا خلال الفترة نفسها إلى عشرة أضعافها فصارت على وجه التقريب في سنة ١٩٥٣ ستمائة مليون دولار .. وكذلك أصدر بنك الاستيراد والتصدير الدولي وهو أكبر البنوك في أميركا حتى نهاية مارس سنة ١٩٥٣ قروضا لمصر وأفغانستان وتركيا وإسرائيل والمملكة العربية السعودية تبلغ قيمتها ١٣٨٠٠٠٠ دولار .

مساهمات الأعضاء الدوليين

وهناك نوع آخر من تصدير رؤوس الأموال الأميركية إلى بلاد الشرق الأوسط باسم المساعدات الاقتصادية والعسكرية وفقا لقانون الأمن المتبادل . وقد خصص لهذا النوع من (المساعدات) في عام ١٩٥٣ واحد أربعمائة وخمسة وسبعون مليوناً من الدولارات .. فما هي شروط هذه المساعدات وما أهدافها ؟

يجيب على هذا السؤال مستر هارولد ستاسن مدير وكالة الأمن المتبادل الأميركي الذي سيتولى الإشراف على عملية توزيع هذا المبلغ الضخم فيقول في تقرير قدمه إلى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي ونشرته وكالات الأنباء والصحف يوم ٧ مايو سنة ١٩٥٣ أن أهداف أميركا في منطقة الشرق الأوسط هي :

١ — تشجيع قيام حكومات مستقرة وإنشاء علاقات سلمية !

٢ — النهوض الاقتصادي والتوسع التجاري وإزالة القيود التي تعرقل التبادل التجاري بين دول هذه المنطقة .

٣ — الارتقاء بهذه المنطقة إلى مرتبة الاكتفاء الذاتي من الناحية الاقتصادية .

ولكن تدخل الحكومة الأميركية لتشجيع قيام حكومات مستقرة والتبرع الإجباري بالعمل على النهوض الاقتصادي والاكتفاء الذاتي يرمي في صراحة ووضوح إلى ما ذكره مستر ستاسن في تقريره نفسه من أن أميركا تستهدف زيادة مساهمة شعوب منطقة الشرق الأوسط في بناء العالم (الحر !!!) وفي إنشاء الدفاع الإقليمي !! والحصول على تعاون فعال من جانب دول هذه المنطقة في حالة نشوب حرب عامة ! !

وعلى الجملة وبصريح العبارة يقول الرجل في تقريره أن المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لن تقدم لدولة من دول الشرق الأوسط إلا إذا اتخذت إجراءات إيجابية للمساهمة في برامج الأمن المشترك لهذه المنطقة !!

وليس هذا الكلام — فيما نعتقد — في حاجة إلى تعليق فهو بعد كل ما ذكرناه من قبل أوضح من أن يحتاج إلى شرح أو تفسير !

البنك الدولي

أما المساعدات التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير فهي بدورها ستار كثيف يخفي عملية تصدير رؤوس أموال الاحتكارات إلى مجالات الاستثمار .

والأصل في هذا البنك أن الخبراء الاقتصاديين في الدول الاستعمارية والبلاد التابعة والخاضعة أو بلاد العالم (الحر !!) لما رأوا أن أمور نظم الاحتكار المالي توشك على الاختلال قرروا في شهر يولييه سنة ١٩٤٤ أن يعقدوا مؤتمراً في بريتون وودز بولاية فيرجينيا بأمريكا الشمالية لبحث المشاكل التي تهدد تلك النظم في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية واستقر رأيهم على إنشاء مؤسستين إحداهما تعرف باسم صندوق النقد

الدولى ومهمتها الإشراف على تبادل العملات النقدية للدول المختلفة وتحديد قيمتها بعضها بالنسبة لبعض .. والأخرى تعرف باسم البنك الدولى للإنشاء والتعمير والفرض منه هو تشجيع استثمار رؤوس الأموال على نطاق دولى واسع وبصورة منظمة بالطرق الاستفالية المألوفة وذلك — فيما يقال — لتعمير البلاد التى دمرتها الحرب العالمية الثانية وإعادة إنشاء المصانع والمؤسسات التى خربتها وانتهكتها الأعمال الحربية ومساعدة البلاد المتخللة فى إنشاء مشروعات التنمية الاقتصادية .

مصادر تمويل البنك

أما تمويل البنك فيتم بمساهمة الحكومات المشتركة فى الاتفاق الخاص به وهى حكومات دول العالم (الحر !!) والبلاد الخاضعة لها والداخلية فى نطاق نفوذها الاقتصادى والسياسى والعسكرى .

وأسهم البنك لأزيد عن مائة ألف سهم يقدر كل واحد منها بمائة ألف دولار وبهذا يصل رأس مال البنك إلى عشرة مليارات من الدولارات .. ويستطيع البنك إذا ما وافق مجلس إدارته أن يزيد رأس له ما كلما اتسعت عملياته المالية وتزايدت ارتباطاته .

وظائف البنك :

أما وظيفة البنك الدولي للإنشاء والتعمير فهي :

أولاً : تقديم القروض للحكومات الراغبة منه مباشرة .

ثانياً : ضمان القروض والمشروعات التي تقدمها أو تقوم بها المؤسسات المالية والصناعية العالمية لحساب الحكومات أو غيرها من الهيئات المحلية بضمانها وإشرافها .. وهو يتقاضى على القروض التي يقدمها والتي يضمنها فوائد وعمولة .

ولما كان رأس مال البنك لا يكفي عملياته فقد نصت الاتفاقات الخاصة به على أن وظيفته الثانية أهم من الأولى وأوسع نطاقاً .

وهكذا فإن هذا البنك يتخذ من صفته الدولية ومن ارتباطه بالإسمى بالأمم المتحدة سلطة ضمان رؤوس الأموال الاحتكارية المصدرة ويقوم نيابة عنها بالحصول على التسهيلات والكفالات من الحكومات .

فإذا عرف أن معظم رأس المال الذي تشمله عمليات هذا البنك مستمد من الحكومة الأميركية مباشرة أو البنوك والمؤسسات الاحتكارية المالية والصناعية الأميركية وغيرها من البنوك والمؤسسات التي لرؤوس الأموال الأميركية فيها مكان الصدارة والنفوذ استطعنا أن نتصور الخطر السام من وراء هذه المؤسسة !

سلطات استثنائية

وللدلالة على أن هذا البنك يعمل لحسابه الخاص وفي سبيل المؤسسات المرتبطة به يكفي أن نذكر أنه لا يخضع لما تخضع له الوكالات الأخرى المتخصصة التابعة للأمم المتحدة من لوائح وتنظيمات إدارية فهو وقرينه صندوق النقد الدولي « ليسا ملزمين بأن يعرضا ميزانيتهما الإدارية على الجمعية العامة كما أنه لا يجوز للجمعية أن تصدر توصية رسمية إلى أي من المؤسستين دون استشارة سابقة وليس عليهما أن يقررا للجمعية عن تصرفاتهما في صدد مثل تلك التوصيات وليس للجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالبنك خاصة أن تصدر أية توصيات تتعلق بقروضه أو بالشروط والأوضاع التي ينتهجها في عملية منح القروض ! » (الأمم المتحدة — الدكتور زكي هاشم — القاهرة سنة ١٩٥١ ص ١٩٥) .

وهذا البنك أيضاً ليس ملزماً في حال من الأحوال بأن يقدم القروض لأي دولة من الدول الأعضاء المشتركة فيه والمساهمة في رأس ماله وإعماله الحرية المطلقة في أن يختار البلد الذي يصدر إليه رؤوس الأموال عن طريقه المباشر أو غير المباشر .

وإنه ليحكم سيطرة رؤوس الأموال الاحتكارية على البلاد التي تتعامل معه لأن الدول الأعضاء المساهمة في رأسماله ملزمة بتقديم كافة المعلومات

والبيانات عن أحوالها الاقتصادية والمالية واحتياجاتها والموارد التي تستطيع منها أن تسدد فوائد ديونها وقروضها فضلا عن تقديم كل التسهيلات اللازمة لخبرائه ومستشاريه الفنيين الذين يوفدهم لبحث المشروعات المطلوب تنفيذها بالقروض المقدمة والضمانات التي تعطى لسكفالة حقوق أصحاب الأسهم والسندات في المؤسسات الاحتكارية المرتبطة به .

استغلال اسم الأمم المتحدة :

ولقد لاحظ الدكتور جلال الدين عبدالرازق مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها في تصريح أدلى به خلال شهر مايو سنة ١٩٥٣ أن البنك لا يمارس نشاطه إلا في البلاد التي تقع في نطاق نفوذ الدول الاستعمارية الكبرى . . وليس أقطع من هذا دلالة على أن هذا البنك مؤسسة استعمارية تعمل باسم الأمم المتحدة وتستغل هذا الاسم في ممارسة أعماله الاستغلالية !

امتياز دولي

ويحسن أن نقدم في نهاية الكلام عن هذه المؤسسة بعض الأرقام المفيدة . . فقد ذكر تقرير الأمم المتحدة عن اقتصاديات الشرق الأوسط في مارس سنة ١٩٥٣ أن البنك أقرض حكومة العراق

في سنة ١٩٥٠ مبالغاً قدره ١٢ر٨٠٠ر٠٠٠ دولار لتنفقها في تنفيذ مشاريع إنشاء سدود لمنع فيضان نهر دجلة كما أقرض الحكومة التركية ٢٥٠٠ر٤٠٠ر٠٠٠ دولار لتحسين الموانئ التركية ، ٢٥٠ر٢٠٠ر٠٠٠ دولار في سنة ١٩٥٢ لتنفيذ مشروعات نهر سيهان بالقرب من أطنه كما أقرض بنك الإنشاء الصناعي التركي تسعة ملايين من الدولارات لتغطية حاجياته من العملة الأجنبية !

وقد وردت الأنباء خلال شهر مايو سنة ١٩٥٣ بأن البنك قرر أن ينشئ له فرعاً في لبنان ليمارس منه نشاطه في جميع بلاد الشرق الأوسط كما يستفاد من تقرير الأمم المتحدة عن اقتصاديات العالم في مارس سنة ١٩٥٣ أن البنك صدر فيما بين النصف الثاني من سنة ١٩٥٠ والنصف الأول من سنة ١٩٥١ إلى بلاد أميركا الجنوبية وبلاد ما وراء البحار تابعة لمنطقة الاسترليني وبلاد أخرى تنتج المواد الخام مبالغ تقرب من ٢٥٠ مليوناً من الدولارات .

والواقع أن هذا البنك ليس إلا احتكاراً دولياً يقوم بتنظيم عملية تصدير رؤوس الأموال الفائضة إلى مجالات الاستثمار والاستغلال وتدعيم سيطرتها على جميع بلاد العالم المستضعفه .

كتاب المواطن : دعوة إلى تفاهم المجتمع على أسس علمية

الاستعمار عهد التقدم

الاحتكاريون يهرقلون نمو الصناعات
الوطنية ويسحقون المنتجين الوطنيين
ويعملون على تأخير البلاد الواقعة تحت
سيطرتهم الاستعمارية .

عم يتساءلون ؟

ولكن قوما لم تعظمهم أحداث الماضى بِآثاره ولا يتخذون منها عبرة تهديهم إلى المستقبل يتساءلون لماذا نرفض (المساعدات) الفنية والمالية والأجنبية والقروض التى تقدم للبلاد المتخلفه إذا كان من شأنها حقا أن تساعد على تنمية الصناعة فيها وتقدم أعمال الإنشاء والتعمير ورقى الشعوب وتحضيرها ورفع مستوى معيشتها وإتاحة الفرص لتشغيل العدد المتزايد من العمال وخريجى المدارس والمعاهد والجامعات وزيادة الثروة القومية ؟ ويقولون ماذا علينا من خير لو استفدنا من رؤوس الأموال المتدفقة والقروض دون أن يكون لذلك أدنى ارتباط أو يستتبعه الوقوع تحت الوطأة السياسية والعسكرية للدول التى تصدرها وتقدمها ؟ أليس من الممكن أن يكون تصدير رؤوس الأموال قاصرا على مجاله التجارى والصناعى والفنى وحده ؟ وهلا يمكن الاستفادة منها إذا فرضت عليها الشروط واتخذت الضمانات الكافية ؟ تلك أسئلة تتردد وتقال .. وقد كان فيما قدمناه مايكفى للرد عليها ولكننا نؤثر أن نجيب عليها لكي نستزيد الحقائق تبياناً ..

محور الحياة الاقتصادية

فإن استعراض تواريخ جميع البلاد المستعمرة أو التي ابتليت بالاستعمار كفيلا بأن يظهر في وضوح أن هذه البلاد لا تقوم فيها صناعات تحويلية ضخمة . ولعل في الفقرات التالية التي نقتبسها من تقرير للأمم المتحدة في سنة ١٩٥١ عن الأراضي التي لا تتمتع بالحكم الذاتي وهي بتعبير آخر صريح المستعمرات ما يكشف عن طبيعة السياسات الاستعمارية تجاه تصنيع البلاد المتخلفة .. يقول التقرير « أن المحور الذي تدور حوله الحياة الاقتصادية للشعوب غير المستقلة بوجه عام هو الزراعة فهي تنتج المواد الخام ثم تصدرها إلى الدول المسؤولة عنها أي بتعبير آخر صريح الدول الاستعمارية - في مقابل السلع المصنوعة وغيرها من الواردات » .

صبرات هائلة — وإكراه !

ويزيد هذه الحقائق وضوحا ما ذكره العالم الاقتصادي الأمريكي بوكانان في كتاب أصدره في سنة ١٩٣٤ بعنوان « نمو المشاريع الرأسمالية في الهند » إذ قال في ختام ذلك الكتاب « ها هو بلد يحوى كل الخامات التي تعتمد عليها الصناعة .. ومع ذلك ظل هذا

البلد خلال قرن من الزمان يستورد السلع المصنوعة من الخارج بكميات كبيرة ولم تنشأ فيه إلا بضع صناعات بسيطة تعتمد في الآلات والتنظيمات التي تحتاجها على مايرد إليها من بلاد أجنبية عنها .

إن الهند على وفرة ما فيها من خامات القطن والجوت وسهولة استخراج ما فيها من مخم وخامات الحديد ذات الدرجة العالية غير المألوفة وكثرة السكان الذين يتعرضون في أغلب الأحيان للمجاعات لقلة ما يحدونه من أعمال مربحة ومنحامة ما فيها من كنوز الذهب والفضة التي قد لا يصادفها فيها بلد آخر . . ورغم ما في داخل حدودها وما في جوارها من أسواق رائحة يبيع فيها الأجانب كميات هائلة من السلع المصنوعة . . رغم اجتماع هذه الميزات لها جميعا لم تستطع بعد قرن من الزمان أن تمد شعبها إلا بما يوازي ٢ ٪ من احتياجاته المصنوعة !

وايست بلاد الشرق الأوسط العربي ولا بلاد المستعمرات جميعا أحسن حظا من الهند فهي كلها تشكو هذه الحالة نفسها لأنها ابتليت مثلبا بالاستعمار !

مصادر الحرية

والواقع أن سياسة الدول الاستعمارية تنبني على استنزاف موارد المستعمرات والبلاد التابعة دون التفكير في إنشاء صناعات .

ويؤكد هذه الحقيقة التقرير الذي نشر في واشنطن سنة ١٩٥٢ بعنوان أميركي الطابع هو « موارد للحرية ! »

وهذا التقرير كتبته لجنة أنشأها الرئيس الأميركي السابق مستر ترومان في سنة ١٩٥٠ لدراسة السياسة التي تتبعها أميركا حيال المواد الأولية خلال ربع القرن المقبل .. وإنا لنورد فيما يلي خلاصة لهذا التقرير الخطير الذي تستند إليه السياسة الأميركية الخارجية فهو يرسم آفاق التوسع الاستعماري لأميركا ويوضح معالم تفكير المسؤولين في وزارات الحكومة الأميركية وإدارتها وهيئاتها الفنية المختصة والاحتكارات العالمية التي تسيطر عليها رؤوس الأموال الأميركية .

نحو صراخ

فقد رأت اللجنة الأميركية وسجلت في تقريرها أن السنوات الأخيرة فيما بعد الحرب العالمية الثانية حملت معها نموا متزيدا للأكداس الاحتياطية من المواد الأولية المخزونة لدى الاحتكارات الأميركية مما زادها ثراء وغنى .. ولهذا نصحت اللجنة بوجوب الاستمرار في سياسة تكديس المواد وجمعها وخزنها في أميركا ..

اعتراف صريح

ورغم أن اللجنة تعترف اعترافا صريحا بأن الأراضي الأميركية نفسها لا تزال عامرة بموارد ضخمة هائلة من الثروات المعدنية البكر والمواد الأولية الخام فإنها تنصح بأن تعتمد أميركا أساسا على الموارد الخارجية للخامات وإلا تستخرج ما في مناجمها كله بل وإن تقلل من معدل استخراج الكميات المعمول به حاليا قبل أن تستنفد ما في هذه الموارد الخارجية أولا !

وفي ذلك تقول اللجنة إن أميركا ستعتمد خلال الربع قرن المقبل بشكل متزايد على الموارد الخارجية لتزويدها بالخامات الأساسية اللازمة لها في صناعاتها الخاصة !!

الخطوة الموضوعية

وإليك جدولا لما ترى اللجنة إتباعه بشأن استخراج المعادن غير الحديدية واستيرادها خلال الخمس وعشرين سنة المقبلة بالأطنان .

المعدن	المستخرج في سنة ١٩٥٠	مايراداستخراج سنة ١٩٧٥	المستورد في سنة ١٥٩٠	مايراداستيراده سنة ١٩٧٥
النحاس	٩٠٧ر٠٠٠	٨٠٠ر٠٠٠	٤٤٨ر٠٠٠	١٠٠٠ر٠٠٠
الرصاص	٤٣٠ر٠٠	٣٠٠ر٠٠٠	٥٦٥ر٠٠٠	٩٠٠ر٠٠٠
الزنك	٦١٨ر٠٠٠	٧٠٠ر٠٠٠	٣٨٢ر٠٠٠	٨٠٠ر٠٠٠

أما بالنسبة للحديد فتقول اللجنة الموقرة إن أميركا تستخدم في صناعاتها ٣٣٪ من الحديد المتحصل عليه من الخارج ، ٧٧٪ من الحديد المستخرج من مناجمها وترى أنه ينبغي أن تزيد نسبة الحديد المتحصل عليه من الخارج إلى ٥٠٪ من مجموع ما يستخدم في الصناعات الأميركية وتوصي اللجنة بأن تزيد أميركا توسعها في الاستيلاء على موارد هذا المعدن في كثير من البلاد مثل كندا وشيلي وكوبا والبرازيل وفنزويلا وغيرها ..

أما البترول فان منطقة الشرق الأوسط تحوى ٣٠٪ من احتياطي البترول في العالم كله وكذلك فنزويلا بأميركا الجنوبية تعمر بينا بيهه ومناجمه وهى تنبئ عن مستقبل زاهر سعيد للاحتكارات التى تسيطر عليها ..

ولقد رأيت من قبل أن ماتنتجه منطقة الشرق الأوسط وحدها

في الوقت الحاضر يعادل خمس ما تنتجه ينابيع البترول في العالم كله ..
فهل تعلم أن بلاد هذه المنطقة لا تستهلك من إنتاج بترولها إلا خمسة أما
الأربعة أخماس الباقية فذهبية إلى حيث تريد الاحتكارات .

على أن الشيء المهم في تقرير اللجنة الأميركية أنها أدركت أن
مسياستها الاستعمارية ستعرض حين التطبيق العملي لكثير من العقبات
الطبيعية أو السياسية والاجتماعية ولكن لا بد من تذليل هذه الصعوبات
التي تقوم في سبيل التوسع الأميركي وفي سبيل ... الدفاع عن الحرية
والعالم الحر !!!

منطق الرأسمال

ولكن لماذا تقف الاحتكارات الاستعمارية عقبه في سبيل تصنيع
بلاد الخامات الأولية ؟ الواقع أن منطق الأشياء وطبائع الأوضاع
الاحتكاريه الاستعمارية لا يمكن أن ينتج عنها غير هذه السياسه .. فليس
من مصلحه الاحتكارات العالميه نشوء صناعات إنتاجيه أو تحويليه في
بلاد المواد الخام لأنها لو فعلت لاستغنت هذه البلاد بنفسها واكتفت
بذاتها وربما استطاعت أن تنتقل إلى مرحلة تصدير منتجاتها إلى الأسواق
الخارجيه أو على الأقل أن تخفض من استيراد السلع المصنوعه خارج

بلادها وعندئذ تفقد الاحتكارات الاستعمارية سيطرتها ونفوذها وتعسر عليها أعمال الاستغلال وتصاب مصانعها في بلادها بالتعطل ومنتجاتها بالكساد وتدهور الأثمان وتهدهدها الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالضياع والخراب .. ثم أن استخدام البلاد المتخلفه لخاماتها ومحاصيلها من شأنه أن يمنع جزءا كبيرا منها عن صناعات الدول الاستعمارية وأن يمكن البلاد المنتجة لها من الاستفادة بها في الأسواق العالمية المختلفة .

وليس في الدنيا عاقل أو مجنون — فيما نعلم — يستطيع أن يقول إن الاحتكارات الاستعمارية مستعدة عن طواعية واختيار أن تفعل شيئا من ذلك أو أن تسمح بحدوثه بل أقرب إلى طبائع الأشياء أنها مستعدة دائما لمحاربتة والوقوف في سبيله بكل مالهها من وسائل الضغط الاقتصادي والسياسي والعسكري .

فهى تعتمد إلى أن تستبقى البلاد المستعمرة والواقع تحت وطأة الاستعمار في حالة تدهور وتأخر مستمرين لأنها بهذا تضمن خضوعها وتبعيةها . وهى في سبيل استمرار السيطرة ودوامها تستطيع بما لديها من قدرات وممكنات أن تفعل كل ما يوصلها إلى هذا الغرض .

زراعة والصناعة

وهي تعلم من تجاربها أن وجود الصناعات التحويلية والإنتاجية في بلد من البلاد يزيد أهلها والعاملين فيها رقيًا وتقدمًا وإحساسًا بالقوة ويجعل من العسير على الراغبين في الاستغلال والاستثمار أن يسلكوا طريقهم في هوانة ولين وهي تدرك أن الزراعة في العصر الحديث ترتبط ارتباطًا دائمًا بالصناعة ويعتمد المشتغلون بها في ترويج منتجاتهم الزراعية على احتياجات الصناعات.

ولهذا تعمل الدول والاحتكارات الاستعمارية جاهدة على استبقاء البلاد التابعة لها والخاضعة لنفوذها في مرحلة الزراعة لا تتجاوزها أو ترتقي عنها . بل إنها تتخذ منها مزارع خاصة تمدّها بكل ما تحتاجه من محاصيل وخامات زراعية ولما كانت الدول الاستعمارية تسيطر على كثير من البلاد الزراعية التابعة أو الخاضعة فإنها تخصص كلاً منها لإنتاج نوع معين من المحاصيل .

وليتم تساعده مع ذلك على إدخال الأساليب الحديثة واستخدام الآلات في الإنتاج الزراعي على نطاق واسع شامل . . . إنها على العكس من ذلك تقاوم إدخال هذه الأساليب واستخدام تلك الآلات . . .

وفضلا عن ذلك فهي لا تترك الأراضي الزراعية نفسها للسكان الوطنيين بل تسعى إلى امتلاك هذه الأراضي . . . وواضح ما تكون هذه المظاهر بصفة خاصة في المستعمرات الأفريقية فإن الاحتكارات المسيطرة في كل مستعمرة تمتلك معظم الأراضي الزراعية الخصبة وتستغلها لحسابها أو تبيعها أو تؤجرها للأجانب البيض الذين ينزحون إلى تلك المستعمرات ، بينما تطرد السكان الوطنيين السود من أراضيهم وتشردهم وتحشد بهم بالقوة في مناطق قاحلة بورجرت عادة الاستعماريين على تسميتها بالمناطق المقفلة وهم يقصدون من ذلك إلى أنها مناطق لا يتجاوزها السكان الوطنيون بل يحصرّون فيها كأنها أقفلت عليهم حدودها فلا يخرجون منها إلا بترخيص السلطات الاستعمارية ولا يكون خروجهم إلا للعمل في المزارع أو المناجم التي يسلبها منهم الاستعماريون . . .

أما في البلاد المتقدمة نسبيا وإن كانت في عداد البلاد المتخلفة فإن الاحتكارات الاستعمارية تحرص على قيام نظم شبه إقطاعية تبيع لقله من كبار الملاك أن يستولوا على معظم الأراضي الزراعية وأن يتحكموا في الفلاحين والجراء الزراعيين . . . وهذا لا يمنع الاحتكارات من أن تملك بدورها أجزاء كبيرة من هذه الأراضي . . . بل إنها لترهنها وتغرقها بالديون وكثيرا ما تقع في أيديها عند العجز عن السداد !

وواضح ان سياسة الاستثمار في النطاق الزراعي تهدف إلى اغراض
ثلاثة هي . . .

أولا : ضمان الحصول على الخامات والمحاصيل الزراعية بالنحس
الأثمان . . . لأن البلد التابع أو الخاضع مضطر أن يبيع محاصيله
لاحتكارات المتحكمة فيه بالأثمان التي تفرضها عليه . . .

ثانيا : ضمان انخفاض اجور الفلاحين والعاملين في الانتاج
الزراعي لأن اشتغال معظم سكان البلاد المستعمرة والخاضعة للاستثمار في
الزراعة بأساليب بدائية من شأنه أن يقلل النفقات والاجور ويهيئ
الظروف لخفض اثمان المحاصيل والخامات الزراعية . . . فضلا عما هو
معروف ومشهور من ان ارتباط الفلاحين والاجراء الزراعيين بالارض
وسكونهم فيها وجهودهم عليها يغرس فيهم تعود الاستسلام ويجعلهم اقرب
إلى قبول الاوضاع على علاقتها والرضوخ لما يعانون من مظالم ظنا منهم ان
هذه الاوضاع والمظالم قدر كتب عليهم ان يعيشوا في ظله إلى ان يعد لها
ربنا كما يقولون !

ثالثا : ضمان الاحتكارات لأسواق البلاد التابعة والخاضعة لأن هذه
البلاد إذ تقتصر اساسا على الإنتاج الزراعي تضطر إلى شراء ما يلزمها من
سلع مصنوعة في الدول المسيطرة عليها . . . ولهذا تكون أكثر وارداتها

من هذه السلع بينما أكثر صادراتها من الخامات والمحاصيل كما أن ميزانها التجاري دائماً لا يكون في صالحها . .

ولكن الاحتكارات لا تقتصر على استغلال الاراضى الزراعية ومنتجاتها وخاماتها بل تتسع اعمالها فتشمل استثمار غلات المستعمرات المدفونة تحت الارض كالمعادن والفحم والبتروول وهى تستخرج هذه الثروات لتستفيد بها فى صناعاتها المختلفة . .

صناعات استخراجية

وتدل الوقائع والإحصاءات على ان الاحتكارات تدفعها رغبتهـ الاصلية فى اجتناء الأرباح إلى استغلال الايدى العاملة الكثيرة الموجودة فى بلاد الخامات بأقل الأجور الممكنة . .

حسبك على سبيل المثال ان تعرف ان العامل فى صناعة استخراج البترول بمنطقة الشرق الاوسط لا يزيد أجره عن ١/٢ زميله الاميريكي وان عمال المناجم الوطنيين فى القارة الافريقية تنهـوى أجورهم وتنخفض دون ذلك كثيراً . .

والملاحظ ان الاحتكارات حين تستخرج هذه الثروات المدفونة تنقل خاماتها إلى بلادها لتستخدمها فى صناعاتها وقلمـا تسمح بان تقوم إلى جوار صناعات الاستخراج صناعات تحويلية مترتبة عليها . .

انظر مثلاً إلى صناعة البترول في الشرق الأوسط تجد أنها لا تكاد ترتفع عن مرحلة استخراجها من ينابيعها ثم اعدادها للشحن والنقل عبر انابيب تمتد تحت الارض عبر بلاد متعددة خاضعة أو تابعة للدول الاستعمارية حتى تصل إلى المنافذ البحرية الموضوعة تحت حماية الاساطيل والجيوش ثم تنقل الكميات المستخرجة إلى الدول الصناعية الكبرى . . ويحدث في بعض الاحيان ان ترى الاحتكارات من صالحها ان تقيم في بلاد الحامات صناعات إعدادية مثلما فعلت الشركة الانجليزية الايرانية حين انشأت معامل تكرير البترول بعبدان . . ولكنها تعتمد إلى منع أسرار مثل هذه الصناعات وفنونها عن اهالي البلاد الوطنيين وتستخدم للاشراف عليها خبراء وعمالاً من الأجانب . . وهذا هو السبب في ان ايران اصطدمت — في اعقاب تأميم البترول — بمشكلة عويصة هي ان ليس في ايران مؤقتاً من الخبراء الفنيين الوطنيين من يستطيعون ادارة صنائه تكرير البترول والاشراف عليها على نحو ما كانت تفعل الشركة الاستعمارية الاحتكارية .

صناعات استعمارية

وقد يقال ان البلاد التابعة والخاضعة للدول الاستعمارية لا تخاو مع ذلك من صناعات أخرى غير الصناعات الاستخراجية . . وهذا القول صحيح إلى حد ما ولكن الذي يجب ان يلاحظ في وضوح ان مثل هذا

النوع من الصناعات يستهدف سد احتياجات استهلاكية محلية خفيفة ضيقة الحدود كصناعة بعض أنواع المنسوجات التي تستخدم في البلاد المنتجة لها والدخان وديج الجلود والبناء وما إلى ذلك من صناعات أخرى لا تكفي بطبيعتها وسعتها وطاقاتها وتنوعها لسد الاحتياجات الرئيسية لسكان البلد المستعمر أو المتخلف .

كما أن هذه الصناعات لا تنفرد بها عادة رؤوس الأموال الوطنية بل تشاركها فيها رؤوس الأموال الأجنبية والذي يحدث في اغلب الأحيان أن تكون هذه الأخيرة أكبر نسبيا من الأولى .

وهي تعتمد في بقائها واستمرارها وتنظيمها على ما تستخدمه من آلات وأدوات وخبرات مستوردة من الخارج يمكن منعها حين يراد الضغط عليها لسبب من الأسباب التي تتعلق بالسياسات الاستعمارية !

وهي بهذا الوضع تقع دائماً تحت سيطرة الاختكارات العالمية الاستعمارية ولا تكاد تستطيع ممارسة نشاطها إلا بما تليه عليها هذه الاختكارات المتحكمة فيها . .

ومع ذلك فإن الاختكارات الاستعمارية لا تكتفي بتعطيل التقدم الصناعي في بلاد الخامات أو عرقلة بل تسعى أيضا إلى وأد الصناعات الوطنية والقضاء على نشاط المنتجين الصغار والمتوسطين وأصحاب رؤوس الأموال من الوطنيين . .

وهي تسلك لذلك كثيرا من السبل فتفرق الاسواق بسلامها وقد تدجأ في بعض الفترات المحدودة المؤقتة إلى تخفيض اثمانها عن اثمان السلع المنتجة محليا حتى إذا غلبتها وسحقتهها أمكنها أن تحتكر السوق فترفع اثمان سلامها وتتحكم في المستهلكين . .

وهي تستغل سطوتها ونفوذها لتفرض الضرائب المرهقة على الصناعات الوطنية سواء منها التي تصرف منتجاتها في الاسواق الداخلية أو الخارجية وهي تمنع السلطات المحلية من اتخاذ أى تدبير يهدف إلى حماية الصناعات الوطنية ورؤوس الأموال المحلية وتشجيعها على الاتساع والأزدهار .

كتاب المواطن : سلسلة من الكتب الشعبية المبسطة

السيطرة الاستعمارية

الاحتكار والاستعمار يقضيان على سيادة
الشعوب واستقلالها ويدفعان بها إلى الفقر
والمرض والجهل .

أنواع الحكم الاستعماري

إن الدول الاستعمارية تدرك أنها لا تستطيع أن تبلغ أهدافها في سهولة ويسر إذا لم تضمن أن جهاز الحكم والإدارة والأمن في البلاد التي تسيطر عليها وتستغلها وتستعمرها خاضع لها وشأرفي رعاياها .
والواقع أن الدول الاستعمارية تمارس سيطرتها على أجهزة الحكم والإدارة والأمن بأساليب مختلفة وأشكال متباينة تتفق كلها في غاية واحدة هي تنفيذ المهام التي تطلبها منها الاختكارات . .

الحكم المباشر

فهناك مستعمرات ترسل الدول الاستعمارية لها حكاما وموظفين يحكمونها حكما مباشرا ويديرونها ويشرفون على جميع شئونها ويقومون فيها على جميع المرافق والسلطات فلا يباح للسكان الوطنيين المشاركة في حكم بلادهم .

وغير المباشر

وهناك مستعمرات ترى الدول الاستعمارية من صالحها ان تشرك مع الحكام الذين تعينهم للحكم والإدارة بعض الأشخاص (الوطنيين)

الذين تضمن منا صرتهم لها في تنفيذ سياستها مقابل امتيازات خاصة يحصلون عليها كأن تعينهم أعضاء في مجالس إدارية وتشريعية صورية وتقطعهم بعض الأراضي أو تعفيهم من ضرائب معينة على أراضيهم .

الوصاية

وهناك مستعمرات توضع تحت الوصاية . . والوصاية اسم جديد ابتدع بعد الحرب العالمية الثانية مثما اخترع اسم الائتداب عقب الحرب العالمية الأولى لإقرار الأوضاع الاستعمارية باتفاقات دولية .

فإن الأمم المتحدة تعهد الآن لبريطانيا بالوصاية على أقاليم السكامبيرون وتوجو وتنجانيقا في إفريقيا وتشاركها فرنسا الوصاية على الاقليمين الأووين وتختص باجيكا بالوصاية على إذايم روندا — أورندى وإيطاليا على الصومال وأمريكا على جزر عديدة في المحيط الهادى واستراليا على غينيا الجديدة ونيوزيلاند على جزر ساموا الغربية . . ويبلغ عدد سكان هذه الأقاليم طبقاً لإحصاءات الأمم المتحدة ٦٤٧ر٨٠٥ر١٧ كما ترتفع مساحتها إلى حوالى مليونين ونصف مليون كيلومتر مربع !

الحماية العسكرية

وهناك بلاد تخضعها الدول الاستعمارية بمعاهدات تعترف لها بالحماية العسكرية .

وها هو مثل طريف حديث مثل هذا النوع من الاتفاقات والمعاهدات فقد نشرت صحيفة للمصرى يوم ١٠ أبريل سنة ١٩٥٣ نبأ عن توقيع معاهدة بين صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا العظمى وحكومة صاحب العظمة سلطان الحج على بن عبد الكريم فضل العبدلى فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢ تعهدت فيه الحكومة البريطانية — وفقاً لرغبة السلطان !! — أن تشمل صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا العظمى سلطنة الحج وجميع ملحقاتها الداخلة تحت سلطة وحكم عظمة السلطان برعايتها وحمايتها .

وتعهد صاحب العظمة السلطان فى مقابل هذه الرعاية الكريمة والحماية القوية التى ستضفيها عليه الملكة اليزابث الثانية بأن يمتنع عن الدخول فى أية مراسلات سياسية أو عقد اتفاق أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة أجنبية أخرى إلا بعلم وموافقة حكومة صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا العظمى وماعليه إذا حاولت أية دولة أخرى أن تتدخل إلا أن يبلغ الحاكم البريطانى فى محمية عدن البريطانية المجاورة له فسيجد منه النجدة السريعة العاجلة .

والتزم السلطان ألا يتصرف في أى وقت من الأوقات وبأية صورة من الصور بتسليم أو بيع أو رهن أو تأجير أى جزء من أراضى السلطنة وملاحقاتها لأى دولة من الدول الأخرى — عدا بريطانيا طبعاً — أو لرعاياها إلا بعد مشاورة حاكم محمية عدن البريطانية .

كما التزم صاحب العظمة السلطان بأن يتعاون مع حاكم محمية عدن دائماً وأن يقبل نصحه في جميع المسائل المتعلقة بسعادة وتقدم بلاد السلطنة !! ولم يقتصر السلطان في تقديم التعهدات والالتزامات على نفسه بل قدمها أيضاً عن ورثته وخلفائه الموجودين في الحال والذين لا يزالون في ظهر الغيب وينتظر أن يوجدوا في الاستقبال !

ولأضير عليه في ذلك كله فإن الغرض من هذه المعاهدة هو تحقيق الرغبة المتبادلة في تعزيز العلاقات الموجودة بين البلدين منذ القدم وتحسين الأحوال في الحج والمساعدة في قيام الحكم الدستوري الديمقراطي بالعدل والرشاد !!

الحكم الذاتي

وهناك بلاد تخضع لما يسمى بنظام الحكم الذاتي أى نظام يعهد فيه لأبناء البلد المستعمر أن يمارسوا شؤون الحكم الداخلى بإشراف السلطات الاستعمارية . . وهذا النوع من الحكم لا يختلف كثيراً عن الأنواع السابقة سوى أنه أشد منها تضليلاً . .

سيادة وحرية سيادة

وهناك بلاد يعترف لها دوليا بالاستقلال والسيادة ولكنها في حقيقة أمرها شبيهة بالمستعمرات في أنها تخضع في شئونها السياسية والاقتصادية والعسكرية للدول الاستعمارية وتتبعها .. ومن هذه البلاد كثير في منطقة الشرق الأوسط وفي الشرق الأقصى وفي أميركا اللاتينية .

فعلى الرغم من الاعتراف باستقلال تلك البلاد في موائيق دولية وعضويتها في الأمم المتحدة تجثم في كثير منها قوات الاحتلال الأجنبي وتتخذ الدول الاستعمارية فيها القواعد الحربية وتبنى الاستحكامات العسكرية دون إرادة أهلها وشعوبها .. بل إنها تستخدم كافة أنواع الضغوط السياسية والعسكرية لعقد المعاهدات والمحالقات التي ترتب لها الحقوق وتكفل لها الضمانات في وثائق مكتوبة تتخذ سنداً لتبرير العدوان !

وإن توارى تخ تلك البلاد لمليئة بحوادث التدخل السياسي والعسكري مشحونة بالمؤامرات والانقلابات التي تستهدف كلها إقامة حكومات موالية للدول الاستعمارية وإقالة الحكومات التي لا تخدم احتكاراتها بالقدر الكافي المطلوب !

والظاهرة التي تلاحظ في هذه الأنواع كلها على اختلاف درجاتها وتباين أشكالها هي أن الشعوب لا تحظى في ظلها بحرياتها الديمقراطية الأساسية وحقوقها الإنسانية الطبيعية التي تقررها جميع موائيق حقوق الإنسان .

شهادة علمية

وليس بمستغرب بعد ذلك كله أن تؤدي هذه الأوضاع الاستعمارية الاستغلالية إلى الكوارث التي تعانيها الشعوب في حياتها اليومية .
فان الفقر والجهل والمرض وغير ذلك من العلل والأسقام كلها نتائج طبيعية محتومة لهذه الأوضاع وإن الباحثين ليجمعون اليوم على هذه الحقيقة ويقررونها في صراحة ووضوح وليس يجادلهم فيها إلا أدعياء المستعمرين و نصراؤهم .

والعله يحسن أن نورد في هذا المجال شهادة علمية قيمة لرجل تولى منصب رئيس المجلس التنفيذي لمؤسسة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وهو العالم البرازيلي البروفيسور جوزيه دي كاسترو .

جغرافية الجوع

كتب الرجل كتابا نشره في بوسطن بأمريكا سنة ١٩٥٢ ولخص فيه نتائج بحوثه وخبراته واحصاءاته واتخذ له عنوانا غريبا مشيرا هو « جغرافية الجوع » وتناول فيه الحالة الغذائية لسكان الدول الاستعمارية والمستعمرات التابعة لها والبلاد الخاضعة لنفوذها .
قال في مقدمة كتابه « لأن بدا أحيانا أنى ارسم صورة أقرب إلى

السواد الحالك وأن كتابي نفسه ليس إلا سجلا للسكوارث فليكن مفهوم ما
أن هذا كله صرجه إلى أنني اكتب في الجو الثقيل الذي اضطر العالم
أن يعيش فيه خلال السنوات العشر الأخيرة . إن هذا الجو الذي نحيا
فيه قد عطنه الفساد وشاع فيه القنوط والخوف وهو يخنقنا بدخان
القنابل والمدافع ويكتم أنفاسنا ويلاشي أصواتنا في صرخات ضحايا الحرب
وأناث المختصرين من الجوع ! »

سر اجتماعي

ويمضي الرجل فيقول إن الجوع شر اجتماعي وهو نتاج للتنظيم
السيء للمجتمع الحديث الذي صار الانسان فيه يعامل كأنه عجلة من
العجلات في آلة الإنتاج .. والجوع بمعناه المباشر معروف ولكن هناك
نوعا آخر من الجوع الخفي أشد خطرا لأنه يحكم على جماعات كبيرة من
الشعوب بأن تموت موتا بطيئا .. رغم أنها تأكل كل يوم !!

فإن سوء التغذية تقتل حيوية التكوين البشري .. ومن أسف
أن هذا الجوع الخفي هو أشد أنواع الجوع انتشارا في زماننا !

أسباب المأساة

ولكن ما السبب فيه ؟ يقول البروفسور دى كاسترو « إنه يرجع في أساسه إلى الاستغلال غير الإنساني لثروات المستعمرات لتمكين الدول الاستعمارية من الحصول على المواد الأولية اللازمة لصناعاتها بأرخص الأثمان .. والدليل على ذلك أن أوسع المناطق في العالم إصابة بوباء الجوع هي على وجه الدقة المناطق المستعمرة !

ويصرب العالم البرازيلي الأمثال لقوم يعقلون فيقول إن شعب شبه القارة الهندية يعاني حالة من سوء التغذية المزمنة ويتعرض للمجاعات الدورية التي تعصف بمئات الألوف ولا يكاد يرتفع متوسط عمر الواحد من أبنائه عن ٢٦ عاما ويعوت أربعون في المائة من أطفاله قبل أن يبلغوا الخامسة ولا بد من البحث عن أسباب ذلك كله في السياسة البريطانية الاستعمارية التي اتبعت في الهند وفي النظم الاقطاعية الزراعية التي لا تزال قائمة هناك.

قارة الجوع

أما القارة الأفريقية — وهي كما عرفت وعامت — فيصفها البروفسور جوزيه دى كاسترو بأنها « قارة الجوع » في كل جزء من أجزائها ويقول إن المستعمرين ينزعون من السكان الوطنيين أراضيهم ويحشدونهم

كالقطيع في أما كن يخصصونها لهم ولا تكفى أراضيها لإمدادهم جميعا
بالغذاء فيضطرون إلى أن يبيعوا قدرتهم على العمل .. وتبدل أبحاث
الخبراء على أن كمية الغذاء التي يحصل عليها العمال الزراعيون وعمال
المناجم من الأفريقيين أقل الكميات في العالم ، والنتيجة النهائية هي
القضاء التدريجي على الشعوب الأفريقية !

سياسة مماثلة

ويتناول العالم البرازيلي حالة سكان البلاد التي تمارس أميركا
فيها سيطرتها ونفوذها الاستعماري فيقول « إن الولايات المتحدة
الأميركية نظرت دائما إلى الأراضي الاستوائية الحارة في أميركا
الوسطى على أنها كماله ضرورية لمناطقها المعتدلة واتبعت في تلك الأراضي
سياسة مماثلة لسياسة بريطانيا في أفريقيا .. فإن السياسة الأميركية
المفروضة بالقوة والتي تستهدف تدعيم كبار الملاك قد شكمت التطور
الاجتماعي في كثير من بلاد تلك المنطقة إلى درجة ملحوظة وهكذا
ساهمت أميركا بسياستها في جعل تلك البلاد على حال من الفقر الشديد »

وأما مأساة الجوع في أميركا اللاتينية — وهي كما ذكرنا من قبل
منطقة استغلال ونفوذ لأميركا — فأشد عنفا لأنها تشمل تسعين مليونا

من الناس أو ثلثي سكان قارة أميركا الجنوبية .. ففي وسط المكسيك
يتضور الهنود المكسيكيون من الجوع ويكاد طعامهم يقتصر على الذرة
كما يقتصر سكان البرازيل — وهي بلد كاتب التقرير — على أكل
الفول طوال العام .. وتشير البحوث التي أجريت على تغذية عمال
المصانع في كوبا إلى أن الأسرة المكونة من خمسة أشخاص تعيش على
ما يكفي حاجة شخص واحد .. والوفيات في أميركا الجنوبية ضعف
الوفيات في أميركا الشمالية وهي أشد ما تكون ارتفاعا في بوليفيا حيث
تبلغ ٢٢٧ في الألف وفي شمال الأرجنتين حيث ترتفع إلى ٣٣٥ في
الألف !

أسود بنية

ويذكر البروفسور جوزيه دي كاسترو جزيرة بورتوريكو — وهي
مستعمرة أمريكية — فيصفها بأنها من أشد البقع سوادا في خريطة
الجوع العالمي وذلك على حد قوله لأن السياسة الاقتصادية الأمريكية
في تلك المستعمرة قامت على أساس حماية أقلية ضئيلة لا تكاد تذكر
والتضحية القاسية بأغلبية السكان الوطنيين لحسابها !

هياع أيضا !

ولكن هل شعوب الدول الاستعمارية أحسن حالا .. ؟ وهل يفيدها الاستعمار ؟

يجيب دى كاسترو على هذين السؤالين فيقول إن أميركا نفسها لا تعدو أجزاء كبيرة منها أن تكون ضمن مناطق الجوع وليس من شك في أن الكثيرين — وخاصة من الأمريكيين — سيصدمون حين يعلمون أن جزءا من أميركا الشمالية يدخل ضمن مناطق الجوع الواسعة في العالم .. وهو ليس جزءا صغيرا بل هو إقليم جغرافى يبلغ من الاتساع حدا يكاد يشمل بلادا بأسرها ..

فإن منطقة الجوع في أميركا الشمالية تشمل الولايات الجنوبية منها وهى تقدر فى مساحتها بنحو من خمسمائة ألف ميل مربع وتضم حوالى ثلاثين مليوناً من السكان .. وهذه الولايات التى يشكو سكانها الجوع هى فيرجينيا وكارولينا الشمالية والجنوبية وكنتوكى وتيسى وجيورجيا وفلوريدا وألاباما وميسسى ولوريزانا واركنساس ..

فالجوع فى تلك الولايات الأمريكية من الظواهر البارزة والاحصاءات الرسمية تظهر أن ٢٧ ٪ من سكانها هم وحدهم الذين يحصلون على

وجبات غذائية كافية بينما ما يقرب من ثلاثة أرباع السكان (٧٣ ٪) يعانون من الجوع بشكل أو بآخر .

ومع ذلك فإن قليلا من أقاليم العالم يستطيع أن يباهى تلك الولايات بوفرة ثرواتها الطبيعية ولكن قليلا من الأقاليم أيضا لا يكاد يضار عنها من حيث اغتصاب ثرواتها ونهبها ومن حيث تضييعها نتيجة لسوء التصرف فيها ! » ويستطرد البروفسور جوزيه دى كاسترو فيقول إن الجوع لينتشر في السكان المهدمين لأراضي تلك الولايات ولكنه يقترن بالمرض في المدن الأميركية نفسها ويقتبس الباحث احصاءات رسمية تفيد أن فخص أربعة عشر مليونا من الشبان الأميركيين أسفر عن وجود مليونين منهم هم وحدهم الذين تتوفر فيهم شروط الصحة وبهذا تكون نسبة الأصحاء في الشبان الأميركيين حوالى ١٥ ٪ . ويذكر العالم البرازيلي أن مثل هذه الأحوال السيئة المشينة موجودة في أكثر دول غرب أوروبا ذات المستعمرات ويسجل نتائج الاختبارات والفحوص العلمية التي أجراها لورد بويد أور الخبير البريطانى فى الأغذية والتي أظهرت أن ٥٠ ٪ من سكان بريطانيا لا يجدون ما يكفيهم من طعام . . كما يسجل أيضا ماورد فى تقرير كتبه ستمائة طبيب بريطانى فى مقاطعه شيشير وأعلنوا فيه أنهم لم يستطيعوا أن يفعلوا أى شىء بل أنهم لم يفعلوا شيئا على الإطلاق لتجنب الأمراض فى مقاطعتهم لأن سوء الصحة المتفشى فى سكانها يرجع بصفة مستمرة إلى سوء التغذية . .

الجهل نتيجة الاستعمار

فإذا قرنت إلى هذا البحث العلمى الرائع المريع ماورد فى التقرير الذى نشرته هيئة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة عن حالة التعليم فى العالم يوم ٢٧ ابريل سنة ١٩٥٣ من أن أقل من ٥٠ ٪ من سكان العالم أميون وأن الأمية أشد ما تكون انتشارا فى القارتين الآسيويه والأفريقية حيث يسيطر الاستعمار فهى تبلغ فى الهند ٩١ ٪ وفى موزمبيق ٩٠ ٪ وفى أوغنده ٧٠ ٪ عرفت إلى أى مدى يصيب الاستعمار الشعوب فى حياتها اليومية والإنسانية بالكوارث البشعة الرهيبة التى تمصف الأعمار وتمصف بمقومات الحياة الإنسانية وتندروها كأنها التراب الذى لا قيمة له ولا نفع فيه .

وإن الاستعمار لا شدا يكون عداوة للثقافة والمثقفين لأنه يعلم أن العلم نور يضئ للعقول طريقها ويصرها بحقائق الأمور .. وويل للمستعمرين وصنائعهم يوم تنتشر ثقافات إنسانية صحيحة مستكملة فى الشعوب التى تبلى بهم ..

والواقع أن المثقفين فى المستعمرات وأنساب المستعمرات يكونون دائما فى مقدمة صفوف المناضلين للاستعمار وهم يتمكنون فى معظم الأحيان من قيادة الحركات الوطنية فى بلادهم . ولهذا يعمد المستعمرون فى البلاد التى يسيطرون عليها إلى تضيق حدود التعليم والتثقيف وقصره على فئات قليلة كما يحرصون على أن يكون التعليم فى تلك البلاد ناقصا مبتورا كثير التكاليف !

الحركات الوطنية

الشعوب تسعى إلى استرجاع
سيادتها الوطنية والقومية على أراضيها
وطرد القوات الاستعمارية من بلادها
وإلى استعادة ثرواتها المنهوبة وتخليص
اقتصادها القومي من سيطرة
الاستعمار والاحتكار .

القضايا الوطنية

ما من أمة يمارس فيها الاحتكاريون الاستعماريون نشاطهم المهدام إلا ويختلج تاريخها بحركات وطنية واجتماعية تهدف إلى القضاء عليهم والتخلص منهم وتقويض أساليبهم في الإنتاج والحكم . .

وليست هذه الحركات الوطنية والاجتماعية قاصرة على شعوب المستعمرات وأشباه المستعمرات بل تتعداها أيضا إلى شعوب الدول الاستعمارية نفسها لأن استغلال الاحتكاريين للقوى والموارد في البلاد الواقعة تحت سيطرتهم لا تنصب على مجموعة من الشعوب دون أخرى بل هو - كما رأيت - يصيبها جميعا دون تمييز أو استثناء .

ولكن يلاحظ مع ذلك أن الحركات الوطنية في المستعمرات وأشباه المستعمرات أوضح وأشد أثرا . .

ناحية رئيستاه

وتاريخ هذه الحركات الوطنية يكشف دائما عن ناحيتين رئيستين. تقترنان بعضهما ببعض ولا تكادان تنفصلان بل ولا يمكن أن تنجح هذه الحركات الوطنية أو تسير في مجراها الصحيح المؤدى إلى غاياتها وأهدافها دون أن تربطهما ربطا دائما لا تنفصم عراه . .

الناحية الأولى : أن الشعوب تكافح لاسترجاع سيادتها القومية المساوية وتدعيم استقلالها الوطنى بطرد القوات الأجنبية المحتلة من أراضيها ومنعها من اتخاذ القواعد العسكرية والامتناع عن الاشتراك فى أعمال هذه القوات المعتدية عليها سواء فى أوقات السلم أو الحرب أو تقديم التسهيلات والامتيازات التى تمكنها من الاستمرار فى ممارسة نشاطها العدوانى كأن تمنع عنها الأغذية التى تحصل عليها من داخل البلاد المحتلة .

وإن مقاومة قوات الاحتلال الأجنبى لتبدأ عادة بالمناوشات الصغيرة المحدودة ولكنها تنتهى بمر الزمن إلى حروب صريحة منظمة تستخدم فيها الشعوب فنون القتال العنيف ويحمل فيها المكافون من أبناءها الوطنيين السلاح الذى يستجلبونه من أى مصدر يستطيعون وجوده فيه أو ينزعونه من جنود القوات المعادية أو يصنعونه داخل بلادهم وتقترن مقاومة الاحتلال الأجنبى دائماً بسعى دائب من الشعوب إلى أن تحكم نفسها بنفسها وأن تقيم نظاماً وحكومات تتسم بطابعها الوطنى المستقل وأسلوبها الديمقراطى الدستورى وتتصف بشكلها النيابى الذى يضمن تمثيل كافة الطبقات والفئات الشعبية والوطنية بحيث يمتنع على هذه الحكومات التى تتصدر لإدارة شئون الحكم أن تكون حكومات موالية للمستعمرين أو خاضعة لنفوذهم عاملة على صيانة مصالحهم وطبيعى أن تستهدف الشعوب من إقامة هذه الحكومات أن تعينها على

التحرر وأن تمددها بالقوة في جهادها الوطني لتتمكن من الانفصال
ببلادها عن الدول الاستعمارية فلا تصير لها تبعا أو خضعا ولا تدخل
نطاق ممتلكاتها أو ترضخ لسيطرتها المالية والاقتصادية والعسكرية والسياسية
بل تعمل على أن يقوم كيانها الدولي المستقل وأن تصبح لها سيادتها
على أراضيها ومرافقها وثرواتها .

أما الناحية الثانية فليست أقل من الأولى أهمية . . لأن شعوب
المستعمرات وأشباه المستعمرات حين تدرك أن أساس الاستعمار هو
الاستغلال تجاهد لاسترداد ثرواتها المنهوبة من مواردها الطبيعية أو
قدراتها الانتاجية ولتخلص من أساليب الاستغلال الاقتصادي .

وفي هذا السبيل يتخذ الجهاد الوطني اشكالا متباينة متفاوتة الدرجات
كأن يطالب أبناء الطبقات العاملة والمنتجة في الزراعات والصناعات بزيادة
أجورهم ورواتبهم ودخولهم وتقليل ساعات العمل وتخفيض أسعار السلع
الضرورية لحياتهم ورفع أو تخفيف الضرائب المباشرة وغير المباشرة عن
كاهلهم وكأن تلزم الشعوب حكوماتها بالتوسع في الاتفاق على الخدمات
 والمرافق العامة التي تسكفل لأبنائها ارتفاع مستوى العيش وتوفير أسباب
الصحة والثقافة والعمل وتهيئة لهم بيئة صالحة تنمو فيها إمكاناتهم الجسمية
والعقلية نموا ينفع أوطانهم ومواطنيهم . .

ومن هذا القبيل أيضا ما تطلبه الشعوب من سن القوانين وكفالة الضمانات للتأمين الاجتماعى عند البطالة والعجز عن العمل للشيخوخة أو المرض أو إصابات العمل ..

ويدخل فيه كذلك مطالب الفلاحين الصغار والمعدمين بتحديد ملكية الأراضى الزراعية وتوزيع الرقع الواسعة منها عليهم وسعى المنتجين الوطنيين وأصحاب رؤوس الأموال المحلية إلى حماية مشاريعهم ومنتجاتهم من منافسة الاحتكارات الاستعمارية وعلى الجملة يدخل فيه كل سعى إيجابى لتخليص الاقتصاد القومى من سيطرة الاحتكار والامتعمار الأجنبى !

تومير القوى الوطنية

ولكن الشعوب لا تستطيع أن تحصل على أمانها الوطنية فى الاستقلال والسيادة أو مطالبها القومية المتصلة بحياتها اليومية دون أن تنظم صفوفها وتجمع كلمتها وتوحد قواها وصيبلها إلى ذلك هو تكوين الهيئات التى تمثل مصالح وآراء الطبقات والفئات الشعبيه والوطنية وكذلك تنظيم النقابات والجمعيات والاتحادات التى تضم صفوف العمال الصناعيين والزراعيين والفلاحين والموظفين وغيرهم من أصحاب المهن المختلفة

ولا بد لهذه الهيئات من أن تمارس نشاطها الوطني في جو من الحريات الأساسية تهيئ لها الحكومات الوطنية أو تنزعه هي غالباً من المستعمرين وصنائعهم .

و حين تقرر الشعوب في كفاحها الوطني هاتين الناحيتين وتزيد اثنائه من توثيق ارتباطها بعضها ببعض تبلغ حركاتها الوطنية مرحلة النضوج وعندئذ يفقد الاحتكاريون الاستعماريون وصنائعهم المحليون من خونة العهود والاطوان قدرتهم على الاستغلال والاستبداد وتتقلم أظفارهم وأنيابهم فلا يعودون يهتمون بالقوات العسكرية المحتلة لكي يعضوا في أعمال النهب والسلب الاغتصاب وتنتهي بذلك الظروف اللازمة للشعوب كي تستعيد استقلالها الكامل وتستفيد من ثرواتها على نحو يضمن لها النفع والتقدم والرخاء .

وإن تاريخ الحركات الوطنية لشعوب المستعمرات واشباه المستعمرات ليكشف عن تفاوت درجاتها وتباين قواتها وتغاير قياداتها واتساع مداها واختلاف شدتها وتطوراتها وتنظيماتها وأساليبها في الكفاح . والثابت من تواريخ الحركات الوطنية أنها تبلغ ذروتها حين تشارك فيها الطبقات العاملة والمنتجة وتقودها وتنظمها لأن هذه الطبقات اشد الطبقات تعرضاً للاستغلال الاستعماري وهي التي تعاني من نظم الاستبداد التي يفرضها الاستعماريون والاحتكاريون عليها وحين تدرك هذه الطبقات مصالحة في النضال الوطني وتفهم حقيقة الأوضاع الاستعمارية وتبين أنها موجهة

أساسا لسلب اقواتها وقواها وردها إلى دركات الاستدلال والاستغلال
وحين ترتفع بكفاحها من مرتبة المطالب اليومية القاصرة على بعض النواحي
الاقتصادية الضيقة إلى مرتبة المطالب الوطنية في نطاقها السياسي العام
المتصل بطرائق الحكم ونظم الإدارة والانتاج تكون الحركات الوطنية
قد قاربت النصر أو شكت على الفوز .

الجبهات الشعبية

إلا أن الحركات الوطنية لا تستطيع ان تصمد لهجمات الاستعمار واعتداءاته
إذ لم تتجمع عناصرها بعضها إلى بعض وتجاهه القوى المعتدية عليها في حزم
وعناد .. فكلما أمكن تكوين جهات شعبية تضم الطبقات والفئات ذات
المصلحة المشتركة في القضاء على الاستعمار والاحتكار وكما اتسع نطاق هذه
الجهات الشعبية ليشمل الطبقات العاملة والمنتجة و جماهيرها الضخمة
الغائية في كفاح وطني متزايد الصلابة والقوة والاتساع كان ذلك أعون
على مصارعة قوى الاستعمار والتغلب عليها ..

وإن الاستعماريين ليعلمون هذه الحقيقة ويدركون خطورتها عليهم
ولهذا يعمدون إلى اصطناع كافة اساليب التفرقة والتفكيك والتضييق على
الحريات ويقاومون بكل مالدتهم من وسائل وممكنات تنظيم القوى
الشعبية واتحادها في المستعمرات واشباه المستعمرات يحرم على الموظفين
والطلبة الاشتغال بالسياسة ويمنع العمال الصناعيون والزراعيون من

حقهم في تنظيم نقاباتهم وجمعياتهم وروابطهم . . وفيها تصادر الحريات الأساسية في الرأي والتعبير والاجتماع أو توضع عليها القيود والسدود . وفي المستعمرات وأشياء المستعمرات يصطنع الاستعماريون أساليب التفرقة الدينية والعنصرية واللونية ويمارسونها في حذق ومهارة ويدبرون لبلوغ اغراضهم منها المؤامرات والفسائس وينشئون من أجلها الجمعيات والهيئات والصحف ويشجعونها بالاموال والتأييد الأدبي ويتيحون لها قسطا كبيرا من الحرية تتطلق فيه على أوسع مدى .

وقديلاً الاستعماريون في بعض الاحيان إذا رأوا قوة من القوى الشعبية تهددهم إلى اغراء قادتها بالاموال والمناصب لتدميرها وربما اضطروا إلى مصانعة هذه القوة كلها ابتغاء مناصرتهم في العدوان على قوة أخرى كأن يعمدوا مثلاً إلى ارضاء طائفة الموظفين المشرفين على اجهزة الادارة والامن بزيادة رواتبهم ودخولهم وتقرير القواعد التي تكفل لهم نوعاً من الامتياز النسبي في حياتهم العملية ثم يتخذون منهم أدوات لضرب فئات أخرى من مواطنيهم هي في الاغلب الفئات التي يقع عليها عبء الاستغلال .

ولكن هذه الأساليب والوسائل تفقد أثناء المعارك الوطنية المستمرة قوتها وحيلتها وغموضها وتضليلها وتتمكن انقيادات والهيئات والتجمعات الوطنية من تطهير صفوف القسوى الشعبية كلها وتنقيتها وتوحيدها والسير بها في طريق المقاومة والنضال .

تساند الشعوب

ومع ذلك فإن تجمع القوى الشعبية في بلد واحد معين وانتظامها في جهة موحدة قوية نسبيا لا يكفي بذاته للتغلب على القوى الاستعمارية التي تواجهها .. لأن الاحتكاريين الاستعماريين لديهم دائما من القوى العسكرية والمادية والسياسية ما يتمكنون به من كبت الحركات الوطنية المتفرقة في كل شعب على حدة أو التغلب عليها .. وهذه حقيقة تدركها شعوب المستعمرات وأشباه المستعمرات من تجاربها في نضالها الوطني المستمر ويهديها إدراكها لهذه الحقيقة إلى التساند بعضها مع بعض والوقوف جنبا إلى جنب في مواجهة القوى الاستعمارية .

صحيح أن هذا التساند لا يرتفع في بعض الأحيان إلى المرحلة الإيجابية الفعالة وأنه قد يقتصر على العطف السلي الذي لا يقدم المعونة أو التأييد ولكن صحيح أيضا أن هناك أحوالا أخرى يظهر فيها تساند بعض الشعوب وتتضح معالمه وتدل الدلائل كلها على أن تضامن الشعوب في كفاحها للاستعمار آخذ في النمو والازدهار موشك على الاكتمال والنضوج .

فنحن نعلم مثلا أن شعوب الشرق الأوسط والمغرب العربي تقوم بينها روابط وعلاقات عديدة متشابكة من شأنها أن تدعو إلى تنظيم الكفاح المشترك الذي تقوم به هذه الشعوب لتخليص نفسها من السيطرة

الاستعمارية الاقتصادية والعسكرية والسياسية وأن الصيحة التي تنبعث من أى شعب فى تلك المنطقة والبلاد تجد صداها لدى شعوبها جميعا . . . والواقع أن ترابط الحركات الوطنية وتزايد القوات الشعبية المشتركة فيها واشتداد حدتها إلى الدرجة التى تستطيع الشعوب عندها أن تشن حروب التحرير على قوى الاستعمار فى أوقات واحدة أو متقاربة وفى قوة متزايدة نامية مستمرة من شأنه أن يزيد تفكك القوى الاستعمارية ويهيئ الظروف للتغلب عليها . . .

وواضح أن ارتباط الحركات الوطنية وتنسيق جهودها وكفاحها المشترك لا يعنى بالضرورة أنها على حظ واحد من القوة والنمو أو أنها متشابهة الظروف والأوضاع . . . كل ما فى الأمر أن الذى ييسر الجمع بينها على اختلاف ظروفها وأوضاعها الخاصة هو اتفاق طبائعها المضادة المناقضة لطبائع القوى الاستعمارية . . .

وإذا كانت الحركات الوطنية لشعوب المستعمرات وأشباه المستعمرات من البلاد التابعة والخاضعة للدول الاستعمارية تقوى وتشتد حين تترابط وتتساند فإنها تزداد قوة وشدة حين تجد سندا لها فى شعوب الدول الاستعمارية نفسها . . .

والواقع أن هذه الشعوب صارت تدرك من تجاربها العديدة الطويلة ومن وقائع حياتها أن الاستعمار لا ينفعها بشئ وأن الثروات التى ينهبها الاحتكاريون الاستعماريون من موارد الشعوب فى المستعمرات

تنصرف إليهم وحدهم وتجعل لهم رصيда ضخما من القوى والموارد يستغلونه ضد الشعوب جميعا . .

وان الكثرة الغالبة من هذه الشعوب - وهى الطبقات العاملة والمنتجة - لتعرف أن كل ما تشقى به وتعانى منه فى حياتها مرجعه إلى طبائع نظم الاستغلال التى يمارسها الاحتكاريون الاستعماريون . . لهذا تكون حركات هذه الطبقات موجهة فى أساسها ضد هؤلاء الاحتكاريين الاستعماريين ونظمهم فى الحكم والانتاج وكما ازدادت هذه الحركات نمو وقوة وتنظيما تيقنت أن سعيها للتحرر من الاحتكاريين ونظمهم الاستغلالية والاستعمارية لا يمكن أن ينتج أويؤتى ثماره إذا هى لم تؤيد شعوب المستعمرات وأشباه المستعمرات فى طلب هذا التحرر نفسه !

صياغة الرسمى المتحدة

واقدا بدأ هذا التجاوب المستمر المتزايد بين شعوب العالم فيما أجمعت عليه الأمم المتحدة فى ميثاقها الذى عقده أثناء الحرب العالمية الثانية وما قررته من مبادئ تسير على هداها فى علاقاتها بعضها مع بعض . وهذا الميثاق ينص فى المادتين الأولى والثانية منه على أن أغراض الأمم المتحدة هى المحافظة على السلام والأمن بمنع جميع التهديدات والاعتداءات التى تقع عليهما وبإيجاد الحلول السلمية لجميع المشاكل العالمية وتنمية العلاقات الدولية الودية على أساس حرية الشعوب فى

تقرير مصائرهما والتعاون بين جميع الدول لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع احترام الحقوق الانسانية والحريات الأساسية للجميع. ومن أجل هذا تلتزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتصرف بعضها تجاه بعض على أساس احترام السيادة المتساوية لها جميعا وتنفيذ التزاماتها المقررة في الميثاق بنية خالصة وحل مشاكلها بالوسائل السلمية وتتعهد ألا تستخدم القوة أو تهديد بها للاعتداء على سلامة أراضي بلد آخر أو استقلاله .

وهذا الميثاق نفسه ينص في المواد من ٥٥ — ٧٢ على أنه لما كان الاستقرار الاقتصادي والرخاء من العوامل الضرورية لحفظ العلاقات السلمية بين الأمم المتحدة فإن من واجب الأمم المتحدة أن تعمل على رفع مستويات المعيشة وإيجاد العمل للجميع والتعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية والتربوية والاحترام الدولي للحقوق الانسانية والحريات الأساسية وأن تتعهد كل الدول باتخاذ التدابير الجماعية والفردية لبلوغ هذه الأهداف جميعا ..

نحيبا الشعوب

ولئن كان الاحتكاريون والاستعماريون وحكوماتهم قد استطاعوا حتى الآن أن يمنعوا تنفيذ هذه المهام وبلوغ هذه الأهداف فان الشعوب لا تزال اليوم — كما كانت بالأمس بل أكثر مما كانت — مستعدة لأن

تدافع عن هذه المبادئ والحقوق وأن تحارب في هذا السبيل المعتدين عليها لتقضى عليهم وتتححرر من نظم الاحتكار والاستعمار .

والحقيقة البارزة التي لا شك فيها ولا جدال هي أن نظم الاحتكار والاستعمار تسير إلى فناء وزوال وأن الشعوب توشك أن تصل بكفاحها وتضامنها إلى أهدافها فتحرر من سيطرة الاحتكاريين الاستعماريين وهي حقيقة تاريخية تفرضها الأوضاع وتدعمها الوقائع وتؤذن بها الظروف فإن القوى الشعبية المناقضة لقوى الاستعماريين والاحتكاريين في جميع البلاد الواقعة تحت سيطرتهم والمنفصلة عنها في تزايد مستمر ونمو مطرد . . . أما القوى الاستعمارية ففي اضطحال وتقلص نتيجة للضربات التي تهوي بها الشعوب عليها في قوة وصرامة وحزم وللنزاع السكامن في كيان هذه القوى نفسها . .

وإن الحركات الوطنية وحروب التحرير لتقوى وتشتعل وتتفجر وتزداد حدة وتتسع نطاقا بحيث صارت تشمل جميع المناطق التي لا تزال حتى الآن خاضعة بصورة أو بأخرى للسيطرة الاستعمارية . . ففي القارة الآسيوية والقارة الأفريقية وفي بلاد منطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي توشك الحركات الوطنية أن تكتب السطور الأخيرة في حياة الاستعمار . .

وفي الدول الاستعمارية نفسها تشتد حركات الطبقات العاملة، والمنتجة

ضد نظم الاستغلال والاحتكار وما يرتبط بها من نظم الاستعمار . . .
وإن الشعوب لتبدي اليوم اصرارها العنيد على أن تمنع الاحتكارات
الاستعمارية المتنافسة من أن تتخذها وقودا لحروبها أو أن تقيم من
دمارها وهلاكها سوقا تجنى فيه الأرباح الحرام . . وإن الشعوب لترفض
رفضاً صريحاً باتا سياسة الأحلاف العسكرية والتنظيمات الحربية التي
تقسم العالم بعضه على بعض كما تستنكر الحروب التي تعدها الاحتكارات
الاستعمارية وتصطنع لها الأسباب وتروج لها بمختلف الوسائل والأساليب .
وإن الشعوب لتجتمع كلها على مطالبة الدول الاستعمارية بسحب
جميع القوات الأجنبية من أي بلد محتل ومنع الدول التي تعمل لحساب
الاحتكارات الدولية من التوسع الإقليمي واتخاذ القواعد العسكرية
وبناء الاستحكامات الحربية أو الحصول على الامتيازات السياسية
والاقتصادية والتجارية .

وإن الشعوب لتدرك اليوم أن ما يصيبها من شقاء الأزمات الاقتصادية
وما يترتب عليها من بطالة وتشرد وغلاء وتدهور في مستويات المعيشة
هو تلك القوضى التي تشيعها في العالم نظم الاحتكار والاستعمار ولهذا
تطالب الشعوب اليوم حكوماتها بالإشراف على نظم الإنتاج والتوزيع
وتوجيهها بما يضمن النفع والرخاء والتقدم في ظلال النظم الديمقراطية
الصحيحة والسلام الدائم .

وإننا نعتقد أن الشعوب لن تدع لنظم الاحتكار والاستعمار فرصة
البقاء حتى آخر القرن العشرين فإن جميع الدلائل تؤكد أن الشعوب
ستقضي على هذا العدو اللدود - الاستعمار - قضاء مبرما ولن تسمح
له بالاستمرار في عبثه بمصائرهما واقدارهما وسيغنى الاستعمار وتحيى
الشعوب !